صندوق النقد الدولي



# آفاق الاقتصاد الإقليمي

## الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

تعافٍ متفاوت في ظل تزايد عدم اليقين

INTERNATIONAL MONETARY FUND

إبريل
٢٠٢٤

صندوق النقد الدولي

# آفاق الاقتصاد الإقليمي

## الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

### تعافٍ متفاوت في ظل تزايد عدم اليقين




إبريل
٢٠٢٤

**تمت الترجمة والتحرير اللغوي والجمع التصويري في شعبة اللغة العربية**
**إدارة الخدمات والمنشآت المؤسسية، صندوق النقد الدولي**

**Cataloging-in-Publication Data**
**IMF Library**

Names: International Monetary Fund, publisher.
Title: Regional economic outlook. Middle East and Central Asia : an uneven recovery amid high uncertainty.
Other titles: Middle East and Central Asia : an uneven recovery amid high uncertainty. | Middle East and Central Asia. | An uneven recovery amid high uncertainty. | Regional economic outlook: Middle East and Central Asia.
Description: Washington, DC : International Monetary Fund, 2024. | Apr. 2024. | Includes bibliographical references.
Identifiers: ISBN:
9798400272356 (English, paper)
9798400272448 (Arabic, paper)
9798400272707 (Arabic, Web PDF)
Subjects: LCSH: Economic forecasting—Middle East. | Economic forecasting –Asia, Central. | Economic development—Middle East. | Economic development—Asia, Central. | Middle East—Economic conditions. | Asia, Central—Economic conditions.
Classification: LCC HC415.15.A1 R44 2024

تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ينشر مرتين سنويا، في الربيع والخريف، لاستعراض التطورات في المنطقة. ويورد التقرير تقديرات وتوقعات، كما يتضمن اعتبارات تتعلق بالسياسات، وكلها من إعداد خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر الصندوق أو مجلسه التنفيذي أو إدارته العليا.



ترسل طلبات الحصول على هذا العدد إلكترونيا أو بالفاكس أو البريد، إلى العنوان التالي:
International Monetary Fund, Publication Services
P.O. Box 92780, Washington, DC 20090, U.S.A.
هاتف: ٧٤٣٠-٦٢٣-٢٠٢ (١)+
فاكس: ٧٢٠١-٦٢٣-٢٠٢ (١)+
بريد إلكتروني: publications@IMF.org
إنترنت: www.IMFbookstore.org
elibrary.IMF.org

# المحتويات



## الأطر



## الأشكال البيانية

## الجداول

# شكر وتقدير

تُعِدُّ إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي (MCD) كل ربيع وخريف تقريرها عن آفاق الاقتصاد الإقليمي (REO) لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. ويمثل التحليل والتوقعات الواردة في هذا التقرير جزءًا لا يتجزأ من دور الإدارة في مراقبة التطورات والسياسات الاقتصادية في البلدان الأعضاء. ويستند التقرير في الأساس إلى المعلومات التي يجمعها خبراء الإدارة من خلال مشاوراتهم مع البلدان الأعضاء.

وقد تم تنسيق التحليل الوارد في هذا التقرير تحت الإشراف العام للسيد جهاد أزعور (مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى). وتولى إدارة المشروع كل من تالين كورَنشِليان (نائب مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، ولونيه كريستيانسن (رئيس قسم التحليل والاستراتيجيات الإقليمية في إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، وجون بلودورن (نائب رئيس قسم التحليل والاستراتيجيات الإقليمية في إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) وسيزار سيرا (نائب رئيس قسم التحليل والاستراتيجيات الإقليمية في إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).

والمساهمون الرئيسيون في هذا التقرير هم داليا المصري، وأبوستولوس أبوستولو، وفيجدان بورانوفا، وستيفن دانغ، وحسن دودو، وفيليبو غوري، وريا غوبتا، وأليخاندرو هايدنبرغ، وبشار حليحل، وتوماس كرون، وكولومب لادريه، وفاي ليو، وتروي ماثيسون، وبوريسلافا ميرشيفا، وسالم محمد ناشي، وتوماس بيونتك، وبوجينا رادزيفيتش باك، وسوبي فيلكومار، وكيروي جانغ. وتولت فيجدان بورانوفا إعداد الملحق الإحصائي وإدارة قاعدة البيانات. وقدم المساعدة البحثية كل من ستيفن دانغ، وكيروي جانغ.

وحررت برونوين براون التقرير. وقادت شيريل توكسوز فريق التحرير في إدارة التواصل، كما تولت إدارة إنتاج التقرير. وقدمت أديتورو أولاتيدويي وجوانا زافاروني الدعم اللازم لإنتاج التقرير. وتولى كل من ألكسي كيرييف، وكولومب لادريه، وسالم محمد ناشي، وبلال ثابتي، ومحمد زاهر تدقيق النص المترجم والتعاون في تدقيق المحتوى مع هبة خليل ونهى الشلقاني وباية كورداني (اللغة العربية)، وآن عمار وأنطوان فريبرغر وبنجامين كوربل وماريو ديليبين ومونيكا نيبوتي–سيت (اللغة الفرنسية)، وميكائيل سورين وألكزاندرا أكتشورين وإنا دافيدوفا وسفيتلانا أندريونينا (اللغة الروسية)، مع دعم تنسيقي من كيريل فومب (مركز تنسيق أعمال الترجمة) - وجميعهم من قسم الخدمات اللغوية بإدارة الخدمات والمنشآت المؤسسية.

# مجموعات البلدان

يغطي عدد إبريل/نيسان ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى البلدان والأقاليم التي تختص بها إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (MCD) في صندوق النقد الدولي ويشار إليها ببلدان وأقاليم "الشرق الأوسط وآسيا الوسطى" (ME&CA). ويقدم هذا العدد عرضا شاملا لآخر التطورات الاقتصادية إلى جانب الآفاق المتوقعة وقضايا السياسات على المدى المتوسط. وتيسيرا لأعمال التحليل، تقسَّم بلدان وأقاليم منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى التي يغطيها التقرير، والتي يبلغ عددها ٣٢، إلى ثلاث مجموعات (غير متداخلة) على أساس عائدات التصدير ومستوى التنمية: (١) البلدان المصدرة للنفط (OE)؛ و(٢) بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل (EM&MI)؛ و(٣) البلدان النامية منخفضة الدخل (LIC). وتتيح المجموعات التحليلية والإقليمية الإضافية فرصة لعرض تقسيمات أكثر تفصيلا لأغراض تحليل البيانات واستمراريتها. وتوضَع بين قوسين اختصارات أسماء البلدان والمجموعات التحليلية المستخدمة في بعض الجداول والأشكال البيانية.

وتتألف **البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى** من الجزائر (ALG)، وأذربيجان (AZE)، والبحرين (BHR)، وجمهورية إيران الإسلامية (IRN)، والعراق (IRQ)، وكازاخستان (KAZ)، والكويت (KWT)، وليبيا (LBY)، وعُمان (OMN)، وقطر (QAT)، والمملكة العربية السعودية (SAU)، وتركمانستان (TKM)، والإمارات العربية المتحدة (UAE).

**وبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى** تتألف من أرمينيا (ARM)، ومصر (EGY)، وجورجيا (GEO)، والأردن (JOR)، ولبنان (LBN)، والمغرب (MAR)، وباكستان (PAK)، والجمهورية العربية السورية (SYR)، وتونس (TUN)، والضفة الغربية وغزة (WBG).

وتتألف **البلدان منخفضة الدخل في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى** من أفغانستان (AFG)، وجيبوتي (DJI)، وجمهورية قيرغيزستان (KGZ)، وموريتانيا (MRT)، والصومال (SOM)، والسودان (SDN)، وطاجيكستان (TJK)، وأوزبكستان (UZB)، واليمن (YEM).

وتتألف **منطقة القوقاز وآسيا الوسطى** (**CCA**) من أرمينيا وأذربيجان وجورجيا وكازاخستان وجمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان.

وتضم **بلدان القوقاز وآسيا الوسطى المصدرة للنفط** (**CCA OE**) أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان.

أما **بلدان القوقاز وآسيا الوسطى المستوردة للنفط** (**CCA OI**) فهي أرمينيا وجورجيا وجمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان.

**وبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في القوقاز وآسيا الوسطى** تتألف من أرمينيا وجورجيا.

**والبلدان منخفضة الدخل في القوقاز وآسيا الوسطى** تتألف من جمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان.

وتضم **بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** (**MENA**) الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر وجمهورية إيران الإسلامية والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والصومال والسودان والجمهورية العربية السورية وتونس والإمارات العربية المتحدة والضفة الغربية وغزة واليمن.

وتضم **بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المصدرة للنفط** (**MENA OE**) الجزائر والبحرين وجمهورية إيران الإسلامية والعراق والكويت وليبيا وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

وتضم **بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المستوردة للنفط** (**MENA OI**) جيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب والصومال والسودان والجمهورية العربية السورية وتونس والضفة الغربية وغزة واليمن.

وتتألف **بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** من مصر والأردن ولبنان والمغرب والجمهورية العربية السورية وتونس والضفة الغربية وغزة.

وتضم **البلدان منخفضة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** جيبوتي وموريتانيا والصومال والسودان واليمن.

وتتألف **منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP)** من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

ويتألف **العالم العربي** من الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والصومال والسودان والجمهورية العربية السورية وتونس والإمارات العربية المتحدة والضفة الغربية وغزة واليمن.

وتضم **بلدان العالم العربي المصدرة للنفط** الجزائر والبحرين والعراق والكويت وليبيا وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

وتشمل **دول مجلس التعاون الخليجي (GCC)** البحرين والكويت وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

أما **البلدان المصدرة للنفط غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي** فتشمل الجزائر وجمهورية إيران الإسلامية والعراق وليبيا.

وتضم **بلدان شمال إفريقيا** الجزائر وجيبوتي ومصر وليبيا وموريتانيا والمغرب والسودان وتونس.

وتشمل **الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات (FCS)** أفغانستان والعراق ولبنان وليبيا والصومال والسودان والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وغزة واليمن.

وتشمل **الدول المتأثرة بالصراعات** أفغانستان والعراق والصومال والسودان والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وغزة واليمن.

# الافتراضات والأعراف المتبعة

اعتُمِدَ عدد من الافتراضات في إعداد التوقعات الواردة في عدد إبريل/نيسان ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. فمن المفترض استمرار السلطات الوطنية في تطبيق سياساتها القائمة؛ وأن يبلغ متوسط سعر النفط[1] ٧٨,٦١ دولارا أمريكيا للبرميل في عام ٢٠٢٤ و٧٣,٦٨ دولارا أمريكيا للبرميل في عام ٢٠٢٥، وأن يبلغ متوسط العائد الاسمي لثلاثة أشهر على أذون الخزانة الأمريكية ٥,٢٪ في عام ٢٠٢٤ و٤,١٪ في عام ٢٠٢٥. وهذه بالطبع فرضيات للأغراض العملية وليست تنبؤات، كما أن أوجه عدم اليقين المحيطة بها تزيد من هامش الخطأ الذي قد تنطوي عليه التوقعات في كل الأحوال. وتجدر الإشارة إلى أن البيانات الواردة في الأشكال البيانية والجداول لعامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ تمثل توقعات. وتستند هذه التوقعات إلى المعلومات الإحصائية المتاحة حتى أواخر مارس/آذار ٢٠٢٤ ما لم يُذكر خلاف ذلك.

وفيما يلي الأعراف المستخدمة في هذه المطبوعة:

- تشير نقاط الحذف (...) في الجداول إلى أن البيانات "غير متاحة"، وتشير كلمة "صفر" أو الرقم "٠,٠" إلى "صفر" أو "قيمة لا تُذكر".
- يؤدي التقريب إلى تفاوتات طفيفة بين المجاميع الكلية ومجاميع الأرقام المكونة لها.
- تشير علامة الشَرْطَة الداخلية (–) بين السنوات أو الشهور (مثل ٢٠١٩–٢٠٢٠ أو يناير/كانون الثاني- يونيو/حزيران) إلى السنوات أو الشهور المشمولة، بما فيها سنوات أو شهور البداية والنهاية؛ وتشير الشَرْطة المائلة (/) بين السنوات أو الشهور (مثل ٢٠١٩/٢٠٢٠) إلى سنة الميزانية أو السنة المالية.
- "مليار" تعني ألف مليون؛ و"تريليون" تعني ألف مليار.
- "نقاط الأساس" تشير إلى ٠,٠١ نقطة مئوية (فمثلا، ٢٥ نقطة أساس تعادل رُبع نقطة مئوية).

ومصطلح "بلد"، حسب استخدامه في هذه المطبوعة، لا يشير في جميع الحالات إلى كيان إقليمي يشكل دولة حسب مفهوم القانون والعرف الدوليين. وإنما يشمل أيضا، حسب استخدامه في هذا التقرير، بعض الكيانات الإقليمية التي لا تشكل دولا ولكن تعد بياناتها الإحصائية على أساس منفصل ومستقل.

ولا تنطوي الحدود والألوان والتسميات ولا غيرها من المعلومات المستخدمة في الخرائط على أي استنتاجات من جانب صندوق النقد الدولي بشأن الوضع القانوني لأي إقليم ولا أي تأييد أو قبول لهذه الحدود.

[1] متوسط بسيط لسعر خام برنت المملكة المتحدة وفاتح دبي وغرب تكساس الوسيط.

# ملخص وافٍ

القدرة على الصمود في الاقتصاد العالمي وتراجع الضغوط التضخمية العالمية يمثلان تطورين إيجابيين في اقتصادات الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. ومن المتوقع أن يسجل النمو الكلي معدلات أقوى تصل إلى ٢,٨٪ في ٢٠٢٤ (صعودا من ٢٪ في ٢٠٢٣) و٤,٢٪ في ٢٠٢٥.

**وفي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تستمر سلسلة التحديات.** فقد تسبب الصراع في غزة وإسرائيل في معاناة إنسانية جمّة. وبالإضافة إلى ذلك، أفضت الانقطاعات في حركة الشحن عبر البحر الأحمر والتخفيضات في إنتاج النفط إلى تفاقم مواطن الضعف الناشئة عن مستويات الدين المرتفعة وتكاليف الاقتراض الكبيرة. وعلى ذلك، يُتوقع أن يظل النمو مكبوحا، مع بعض التحسن إلى ٢,٧٪ في ٢٠٢٤ (صعودا من ١,٩٪ في ٢٠٢٣). وفي ٢٠٢٥، من المتوقع أن يسجل النمو ارتفاعا إلى ٤,٢٪ حيث يُفترض أن ينحسر تأثير هذه العوامل المؤقتة بالتدريج. وعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، يُنتظر أن يكون النشاط غير الهيدروكربوني المساهم الرئيسي في النمو حيث تواصل دول المنطقة خطط تنويع النمو. وفي الوقت ذاته، تواجه الماليات العامة ضغوطا متزايدة في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إذ تؤدي مدفوعات الفائدة المرتفعة إلى تقويض الجهود المبذولة لتقوية مراكز المالية العامة. ويؤدي الصراع في غزة وإسرائيل إلى مفاقمة عدم اليقين الراهن، إذ تظل مدة الصراع وتأثيره محاطين بضبابية كبيرة. كذلك تؤثر الصراعات سلبا على النشاط الاقتصادي في بعض البلدان الهشة منخفضة الدخل، وإن كان من المحتمل أن يبدأ هذا التيار في التحول في عدد قليل منها، حيث يُتوقع أن تتحسن الأوضاع الاقتصادية في عام ٢٠٢٥ في ظل الانحسار التدريجي للعوامل الخافضة للنمو. وعلى الجانب الإيجابي، يبدو أن دورات تشديد السياسة النقدية قد انتهت في معظم البلدان نظرا لاقتراب التضخم من متوسطه التاريخي في الكثير من اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مع وصول التضخم في ثلث الاقتصادات إلى مستوى قريب من المتوسط أو حتى دون المتوسط.

**ولا تزال منطقة القوقاز وآسيا الوسطى قادرة على الصمود في مواجهة الحرب في أوكرانيا.** فبالرغم من انخفاض النمو إلى حد ما، يُتوقع أن يظل صامدا عند مستوى ٣,٩٪ في عام ٢٠٢٤ قبل أن يرتفع إلى ٤,٨٪ في ٢٠٢٥، وهو ما يرجع في جانب منه إلى تيسير السياسات الاقتصادية الكلية، وقوة الطلب المحلي، وعوامل خاصة كالزيادات في إنتاج النفط. وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن يظل النمو مستقرا نسبيا بين البلدان المستوردة للنفط، بدعم من الطلب المحلي القوي، بينما يُتوقع أن يكون ركود إنتاج الهيدروكربونات عبئا على النمو في البلدان المصدرة للنفط. وبالنسبة لمعظم اقتصادات القوقاز وآسيا الوسطى، فإن التضخم أدنى من المستويات المستهدفة أو قريب منها، وتعمل أغلبية بنوكها المركزية على تيسير سياساتها النقدية.

**ويتجاوز عدم اليقين المحيط بالآفاق المستويات المعتادة، كما تهيمن على الأجواء مخاطر التطورات السلبية.** ولا يزال الصراع في غزة وإسرائيل من أهم مخاطر التطورات السلبية بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما في ذلك مخاطر زيادة التصعيد أو استمرار الصراع لمدة طويلة. وكما يوضح الفصل الثاني، لا تقتصر عواقب الصراع على التكلفة الإنسانية والاجتماعية الدائمة، بل تمتد إلى إلحاق خسائر كبيرة ومستمرة بالناتج مع احتمال انتقال التداعيات إلى بلدان أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التغيرات في أنماط التجارة نتيجة للصراعات يمكن أن تحدِث آثارا غير مباشرة على النشاط الاقتصادي وإيرادات المالية العامة. ومن الممكن أيضا أن تنتقل عدة مخاطر عالمية إلى بلدان في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بالتشرذم الجغرافي–السياسي. ومن حيث احتمالات تجاوز التوقعات، فإن تحقيق نمو عالمي أعلى من المستوى المتوقع من شأنه إعطاء دفعة للتجارة في المنطقة، في حين أن استئناف تخفيضات أسعار الفائدة بسرعة أكبر من المتوقع في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية يمكن أن يساعد على خفض الضغوط على المالية العامة وتحسين ديناميكية الدين.

ويواجه صناع السياسات مهمة صعبة تتمثل في حماية الاستقرار الاقتصادي الكلي وإبقاء الديون في حدود مستدامة، مع القيام في الوقت ذاته بالتصدي للتحديات الجغرافية–السياسية وتحسين آفاق النمو على المدى المتوسط. **وينبغي أن يستمر توخي اليقظة على صعيد السياسة النقدية**، مع التزام الحذر إزاء التيسير المبكر أو المفرط. ونظرا لاختلاف مستويات دين القطاع العام، **فسيتعين أن تساعد سياسة المالية العامة على تحقيق خفض حاسم في تلك الديون عبر البلدان ذات المديونية المرتفعة.** ومع ذلك، فنظرا للفروق الواضحة بين البلدان، يتعين تطويع ما يُتَّخذ من إجراءات حسبما يتلاءم مع ظروف كل بلد. وفي ظل ارتفاع عدم اليقين، من الضروري أن تجري البلدان **إصلاحات لترسيخ أساسياتها الاقتصادية، بما في ذلك تقوية مؤسساتها** (الفصل ٢). وبالإضافة إلى ذلك، يمكن اغتنام الفرص المحتملة من الممرات التجارية الجديدة بتخفيض الحواجز التجارية طويلة الأمد، وتنويع المنتجات والأسواق، وتحسين البنية التحتية (الفصل ٣).

# ١– التطورات الإقليمية والآفاق الاقتصادية: تعافٍ متفاوت في ظل تزايد عدم اليقين[١]

باتت حالة عدم اليقين هي السائدة على نحو متزايد في ظل الصراعات الجارية، وتعطل حركة الشحن، وانخفاض إنتاج النفط. وبالتالي، بدأ ظهور تعافٍ متفاوت، تباينت معه وتيرة النمو هذا العام على مستوى منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. ولا تزال الصراعات تدور في العديد من الاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مذكرة بشكل جلي بما تفضي إليه من خسائر بشرية فادحة وآثار اقتصادية عميقة على المدى الطويل. وتواجه بعض بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل ضغوطا مالية وارتفاعا مستمرا في معدلات التضخم. وبينما واصلت بعض البلدان المصدرة للنفط العمل بالتخفيضات الطوعية الإضافية للإنتاج، فإنها تواصل تعزيز الأنشطة غير الهيدروكربونية. وفي القوقاز وآسيا الوسطى، لا يزال زخم النمو قويا على الرغم من تضاؤل التدفقات الحقيقية والمالية الداخلة نتيجة الحرب في أوكرانيا، في حين تشهد البلدان المستوردة للهيدروكربونات بصفة عامة نموا أسرع من المتحقق في البلدان المصدرة لها، ويُعزى ذلك إلى ما لديها من طلب محلي أقوى. وعلى مستوى منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، يقترب التضخم من متوسطاته التاريخية أو الأهداف التي وضعها كثير من الاقتصادات، ومن المتوقع أن يواصل تراجعه.

## ١–١ الخلفية العالمية: تراجع معدل التضخم في ظل الصلابة الاقتصادية

على مستوى العالم، تمتع النشاط الاقتصادي بالصلابة خلال فترة تراجع معدلات التضخم في العامين الماضيين. وحتى مع تشديد السياسات النقدية، دعمت التطورات المواتية في العرض والطلب النمو في العديد من الاقتصادات الكبرى، مخالفة بذلك التحذيرات من حدوث ركود تضخمي وركود عالمي. إلا أنه مع اقتراب التضخم من المستويات المستهدفة وبدء البنوك المركزية تيسير السياسات النقدية، من المتوقع أن تؤدي سياسات المالية العامة الأكثر تشديدا بغية كبح مستويات الدين إلى إضعاف النمو.

وتشير التقديرات إلى أن النمو العالمي سيبلغ ٣,٢٪ في ٢٠٢٣، ومن المتوقع أن يستمر بنفس الوتيرة في عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، متجاوزا التوقعات الواردة في عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لعام ٢٠٢٤ بمقدار ٠,٣ نقطة مئوية. وعلى الرغم من هذا، فإنه عند نسبة ٣٪، تُعد تنبؤات النمو العالمي على المدى المتوسط الأقل في مستوياتها منذ عقود، وهو ما يعكس في جانب منه الاحتكاكات الهيكلية المتواصلة التي تحول دون انتقال رأس المال والعمالة إلى شركات أكثر إنتاجية، إلى جانب التشتت الجغرافي–الاقتصادي. علاوة على ذلك، فإن الآفاق المستقبلية الأقل تفاؤلا للنمو في الصين واقتصادات الأسواق الصاعدة الكبرى الأخرى يتوقع أن تضعف الآفاق المستقبلية للشركاء التجاريين.

ويُتوقع أن تشهد الضغوط التضخمية تراجعا مطردا، حيث يتوقع أن ينخفض التضخم العالمي الكلي إلى متوسط سنوي يبلغ ٥,٩٪ في ٢٠٢٤ و٤,٥٪ في ٢٠٢٥، مع عودة الاقتصادات المتقدمة إلى تحقيق أهدافها التضخمية في وقت أقرب من الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وفي الوقت نفسه، تشير التنبؤات إلى أن المتوسط السنوي لسعر النفط سينخفض بنسبة ٢,٥٪ في عام ٢٠٢٤ (إلى ٧٨,٦١ دولارا للبرميل) و٦,٢٪ في عام ٢٠٢٥ (إلى ٧٣,٦٨ دولارا للبرميل)، في حين سيظل متوسط أسعار السلع الأولية من غير الوقود مستقرا بوجه عام.

## ١–٢ منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان: تحديات لا تنتهي

من المتوقع أن يكتسب النشاط الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان قوة بعد ضعف النتائج في عام ٢٠٢٣. ومع ذلك فإن التنبؤات لعام ٢٠٢٤ قد خُفضت إلى ٢,٦٪ بسبب التأثير السلبي المستمر للصراعات[٢] وتشديد بيئة السياسات في بعض

[١] إعداد ستيفين دانغ، وحسن دودو، وريا غوبتا، وبشار حليحل، وتوماس كروين، وكولومب لادريه، وتروي ماثيسون (رئيسا)، وبوريسلافا ميرشيفا (رئيسا)، وسالم نيتشي، وسوبي فيلكومار، وكيروي جانغ.

[٢] بخلاف الضفة الغربية وغزة، تواجه ستة اقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان صراعات في بداية عام ٢٠٢٤. وهذه الاقتصادات هي العراق وباكستان والصومال والسودان وسوريا واليمن (راجع [https://acleddata.com] مشروع بيانات أحداث ومواقع الصراعات المسلحة). ويُعد بلد ما في حالة صراع إذا سجل المشروع ما لا يقل عن ٢٥ حالة خسائر في الأرواح ذات صلة بمعارك في الفترة بين ١ يناير و٨ مارس ٢٠٢٤ (آخر تحديث للبيانات في ٨ مارس ٢٠٢٤).

الاقتصادات وانخفاض الإنتاج الهيدروكربوني على النمو. وعلى وجه الخصوص، أدى الصراع في غزة وإسرائيل إلى تفاقم الأوضاع في بيئة محفوفة أصلا بالتحديات، كما أدى تعطل حركة الشحن في البحر الأحمر إلى زيادة حالة عدم اليقين.[٣] ويتوقع خلال الفترة المقبلة أن يزداد النمو مع الانحسار التدريجي لآثار تخفيضات إنتاج النفط والصراعات، مع بقائه دون المتوسطات التاريخية على المدى المتوسط. ويواصل التضخم تراجعه تماشيا مع الاتجاهات العالمية.

## آخر التطورات: تباطؤ النمو في ظل تحديات متنوعة

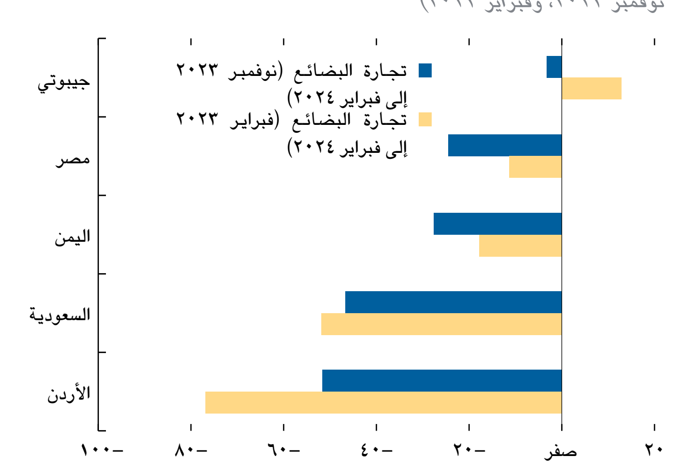
من بين بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تلقي آثار الصراع في غزة وإسرائيل بأعبائها على الاقتصادات الأكثر انكشافاً للمخاطر. فإلى جانب الخسائر البشرية الفادحة، أصبح النشاط الاقتصادي في غزة في حالة توقف تام. ونتيجة لذلك، تشير التقديرات إلى أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الضفة الغربية وغزة قد انكمش بنسبة تجاوزت ٦٪ في عام ٢٠٢٣. وحتى ١٥ مارس، أصبح ١,٧ مليون شخص (٧٥٪ من سكان غزة) نازحين داخليا (راجع UNOCHA 2024).

علاوة على ذلك، لا تزال المخاطر الأمنية في البحر الأحمر تثير مخاوف أكبر بشأن تأثير الصراع على تكاليف التجارة والشحن، إذ يمر ١٢–١٥٪ من حجم التجارة العالمية عبر قناة السويس (راجع UNCTAD 2024). ويتعرض اقتصاد مصر على وجه الخصوص إلى المخاطر التي تنطوي عليها هذه الاضطرابات، لا سيما وأنها حققت بفضل رسوم عبور قناة السويس في ٢٠٢٢/٢٠٢٣ نحو ٢,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في شكل عائدات ميزان المدفوعات السنوية – أكثر من ٧٠٠ مليون دولار شهريا – و١,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في شكل إيرادات المالية العامة. على الرغم من هذا، فإنه في الفترة بين أولى الهجمات بطائرات مسيرة في مضيق باب المندب في نوفمبر الماضي ونهاية فبراير، انخفض حجم التجارة عبر قناة السويس بأكثر من النصف، من ٣٨ مليون طن متري إلى ١٦ مليون طن متري.

ويؤثر انخفاض أحجام تجارة البضائع أيضا على بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل الأخرى، التي تعاني موانئها على البحر الأحمر من تراجع حركة المرور (الشكل البياني ١–١). على سبيل المثال، انخفض حجم صادرات الأردن ووارداته عبر ميناء العقبة في نهاية فبراير بنحو النصف منذ بداية الاضطرابات في نوفمبر، على الرغم من تحويل مسار بعض تدفقات التجارة منذ ذلك الحين عبر مسارات أخرى. وفي المملكة العربية السعودية، تراجع النشاط في ميناء جدة في ظل لجوء السلطات إلى تحويل المرور إلى ميناء الدمام الواقع على الخليج العربي.

**الشكل البياني ١–١: أحجام تجارة البضائع**

(التغير ٪، معدل لاستبعاد أثر التغيرات الموسمية، فبراير ٢٠٢٤ مقابل نوفمبر ٢٠٢٣، وفبراير ٢٠٢٣)




المصادر: منصة Portwatch؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: البيانات ترصد التجارة في السلع.

وفي أماكن أخرى، تباطأ النمو في تونس إلى ٠,٤٪ في عام ٢٠٢٣ (من ٢,٦٪ في عام ٢٠٢٢) بسبب تراجع الإنتاج الزراعي من جراء الجفاف، وضعف الطلب المحلي. وعلى الجانب الإيجابي، تجاوز أداء الاقتصاد المغربي التوقعات في العام الماضي، مسجلا نموا قُدِّر بنسبة ٣٪ (أي أعلى بنسبة ٠,٦ نقطة مئوية عن توقعات شهر أكتوبر) بفضل قوة الطلب المحلي، الذي دعمته إيرادات السياحة القوية على الرغم من الزلزال الذي ضرب البلاد في سبتمبر ٢٠٢٣، وانحسار التأثيرات السلبية لضعف معدلات التبادل التجاري، وطفرة الإنتاج الزراعي.

وتلقي الصراعات بتبعاتها كذلك على الأوضاع الاقتصادية في بعض البلدان منخفضة الدخل (السودان واليمن). فالسودان يواجه أزمة إنسانية متفاقمة ودمارا هائلا في البنية التحتية بسبب الصراع الذي أدى إلى نزوح ٨,٤ مليون شخص في داخل البلاد وخارجها على حد سواء (راجع UNHCR 2024). وتشير التقديرات إلى انكماش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في السودان بنحو ٢٠٪ في عام ٢٠٢٣. وشهد اليمن أيضا انكماشا في الناتج في العام الماضي، ولا يزال يفتقر إلى التمويل اللازم لتوفير واردات الغذاء الكافية لتلبية الاحتياجات الأساسية. ومن منظور أكثر إيجابية، جاء النمو الأعلى من المتوقع في جيبوتي (بنسبة ٧٪) مدعوما باستئناف نشاط البناء وإنتاج الذهب الذي فاق التوقعات.

[٣] راجع عدد يناير من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بعنوان: "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الصراع يفاقم التحديات الاقتصادية".

**الشكل البياني ١–٢: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي**

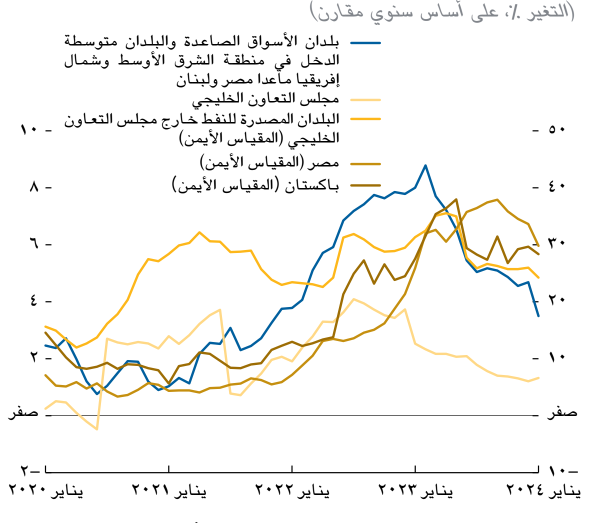
(التغير ٪، على أساس سنوي مقارن؛ متوسطات مرجحة)




المصادر: قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

**الشكل البياني ١–٣: بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان: التضخم الكلي**

(التغير ٪، على أساس سنوي مقارن)




المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ وقاعدة بيانات مؤشر أسعار المستهلكين، صندوق النقد الدولي؛ والسلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

وأثرت القرارات الطوعية بشأن إنتاج النفط على النمو إلى حد كبير في البلدان المنتجة للنفط والغاز في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام ٢٠٢٣. وتجدر الإشارة إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي تعرضت لتباطؤ كبير في نمو القطاع الهيدروكربوني بعد عدة جولات من تخفيضات الإنتاج الطوعية التي لجأت إليها بلدان أوبك بلَس. وبالتالي، شهد نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في هذه الدول تباطؤا حادا (إلى ٠,٤٪) على الرغم من النمو القوي للقطاع غير الهيدروكربوني المدفوع بالمنافع المستمرة المتحققة من الإصلاحات الرامية إلى تنويع الأنشطة الاقتصادية، والطلب المحلي المرتفع، وإجمالي التدفقات الرأسمالية الداخلة. وكان النشاط الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي مستقرا إلى حد كبير، مع تباين الأداء على مستوى البلدان الذي يأتي انعكاسا لزيادة صادرات النفط (جمهورية إيران الإسلامية وليبيا) والهشاشة (العراق) (الشكل البياني ١–٢).

## التضخم على مسار تنازلي

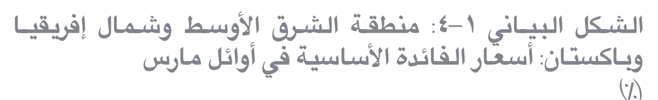
تماشيا مع الاتجاهات العالمية، بدأ التضخم في الكثير من اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التراجع في عام ٢٠٢٣، وهو ما يعكس تأثير تشديد السياسة النقدية وانخفاض أسعار السلع الأولية في فترة سابقة (الشكل البياني ١–٣). وبدورهما، بدأ التضخم الكلي والأساسي الشهريان المتعاقبان في معظم البلدان المصدرة للنفط وبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل ينحسران إلى مستويات قريبة من المتوسطات التاريخية.

على الرغم من هذا، استمر التضخم عند مستويات مرتفعة في بعض الاقتصادات. وجدير بالذكر أن الضغوط التضخمية تُعد انعكاسا لنقص واردات الغذاء والطابع التيسيري لسياسة المالية العامة والسياسة النقدية في الجزائر؛ ونقص النقد الأجنبي في مصر؛ وتخفيض سعر الصرف وتيسير سياسة المالية العامة والسياسة النقدية في جمهورية إيران الإسلامية؛ بالإضافة إلى التعديلات الضرورية في أسعار المرافق، وتأثير سياسة المالية العامة والسياسة النقدية التيسيرية في السنة المالية ٢٠٢٣، وزيادة تعريفة الغاز في باكستان. وفي لبنان، ظل التضخم مرتفعا، إلا أن إنهاء التمويل النقدي من المصرف المركزي، الذي فرض ميزانية متوازنة وسعر صرف ثابتا، قد ساعد على تخفيف الضغوط التضخمية منذ منتصف عام ٢٠٢٣. وبين البلدان منخفضة الدخل، ظلت معدلات التضخم متباينة إلى حد كبير – إذ يواجه السودان مستويات بالغة الارتفاع – ولا يزال انعدام الأمن الغذائي أحد المخاوف المنتشرة على نطاق واسع.

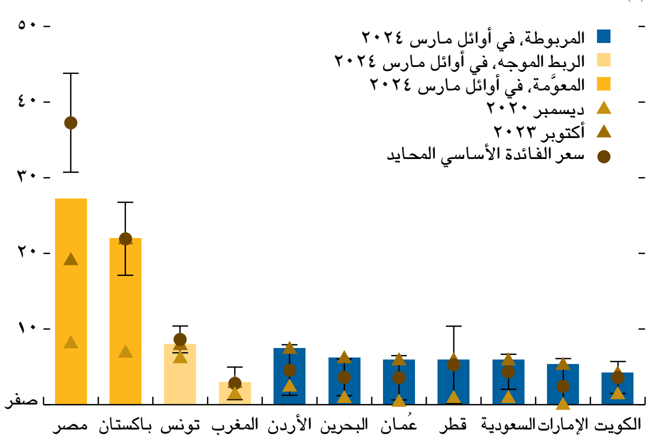
## انتهاء دورات التشديد النقدي إلى حد كبير واستمرار ضبط أوضاع المالية العامة

ومع تراجع التضخم، فإن التشديد في السياسة النقدية قد توقف إلى حد كبير. وكانت مصر البلد الوحيد الذي رفع سعر الفائدة الأساسي بمقدار ٨٠٠ نقطة أساس في أكتوبر ٢٠٢٣. إلا أنه على الرغم من تشديد السياسة النقدية القوي في فترة سابقة من أجل خفض التضخم، تشير تقديرات أسعار الفائدة المحايدة إلى أنه قد يلزم بعض التشديد الإضافي في مصر وتونس لاحتواء التضخم (الشكل البياني ١–٤)، وإن كانت هذه التقديرات عرضة لنطاقات خطأ كبيرة.[٤] وفي الوقت ذاته، حافظت البنوك المركزية في البلدان التي تربط عملاتها بالدولار الأمريكي على موقف

[٤] للاطلاع على تفاصيل بشأن المنهجية المتبعة، راجع عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.



**الشكل البياني ١-٤: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان: أسعار الفائدة الأساسية في أوائل مارس**
(٪)

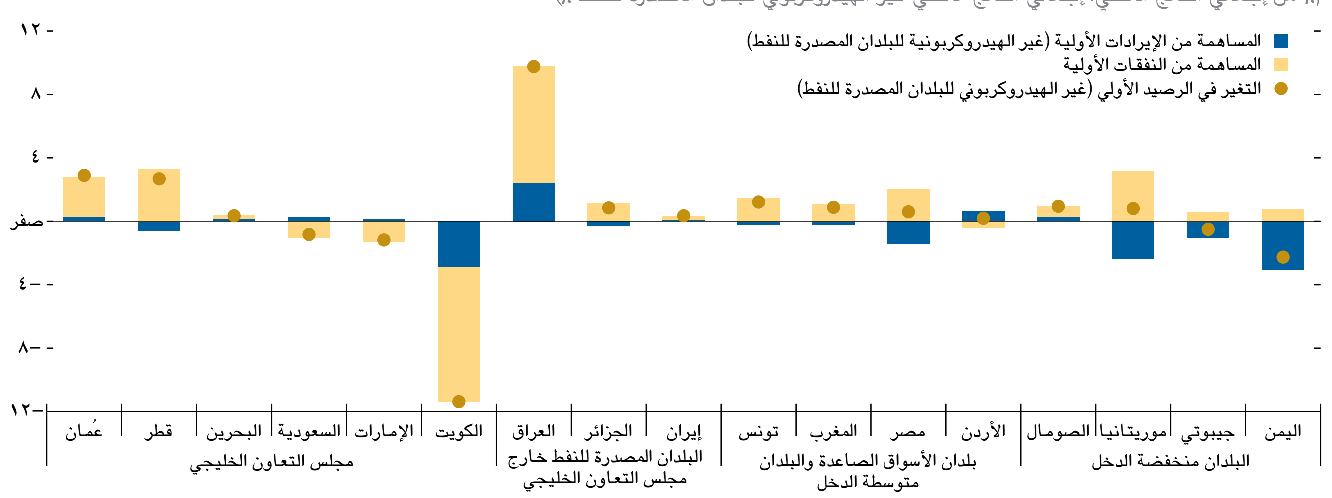



المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يشير المدى إلى انحراف معياري واحد عن أسعار الفائدة الأساسية المحايدة المشتقة من نموذج.

سياسة نقدية متشددة، في انعكاس للإجراءات التي اتخذها الاحتياطي الفيدرالي الذي أبقى على سعر الفائدة الأساسي دونما تغيير منذ أغسطس ٢٠٢٣.

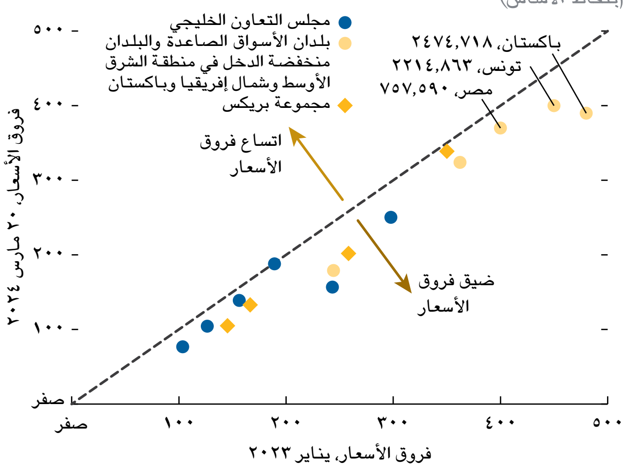
ومن حيث سياسة المالية العامة، واصلت بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل التصدي لتكاليف الاقتراض المرتفعة، وأدت تخفيضات إنتاج النفط إلى إضعاف الإيرادات في العديد من البلدان المصدرة للنفط في عام ٢٠٢٣. واستمرت بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في تشديد أوضاع المالية العامة الأولية في ظل ارتفاع مستويات الديون وتكاليف الاقتراض المرتفعة. وعلى الرغم من ذلك، ارتفعت نسب الدين مع زيادة الاحتياجات التمويلية بما في ذلك تراجع الإيرادات الدورية الذي تجاوز ما تحقق من ضبط النفقات. وبين البلدان منخفضة الدخل، تحقق تحسن في مركز المالية العامة في الصومال، في انعكاس لتجاوز الإيرادات الأداء المتوقع لها مدعومة بتطبيق رسوم جمركية أعلى وتحسين الإدارة الضريبية. وفي الوقت ذاته، جاءت نتائج المالية العامة متباينة في دول مجلس التعاون الخليجي. فبينما تحسنت الأرصدة الأولية غير الهيدروكربونية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني في البحرين وعُمان وقطر، تراجعت بشدة في الكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة (الشكل البياني ١-٥). ومع ذلك، تدهورت أرصدة المالية العامة الكلية في عام ٢٠٢٣ في معظم اقتصادات مجلس التعاون الخليجي بسبب انخفاض عائدات النفط في أعقاب تخفيضات الإنتاج واستقرار أسعار النفط إلى حد كبير. وفي حين تراجعت الأرصدة الكلية أيضا بين البلدان المصدرة للنفط غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي في ظل انخفاض عائدات النفط، تشير التقديرات إلى تحسن الأرصدة الأولية غير الهيدروكربونية بوجه عام.

**الشكل البياني ١-٥: التغير في الأرصدة الأولية والمساهمات (ما عدا المنح)، ٢٠٢٢-٢٠٢٣**
(٪ من إجمالي الناتج المحلي، إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني للبلدان المصدرة للنفط ٪)



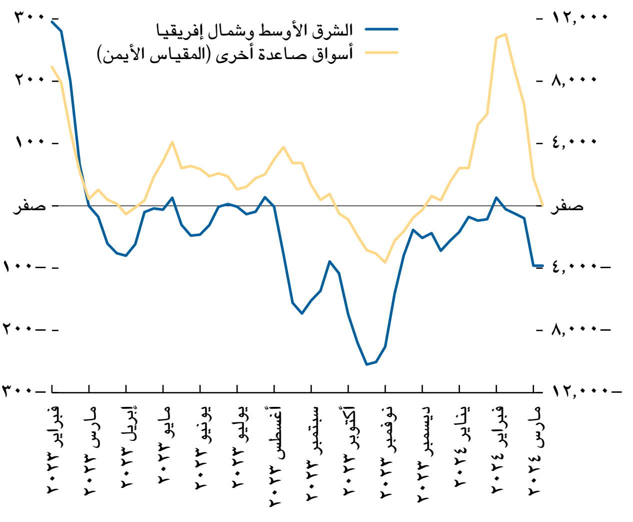

المصادر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تشير جميع البيانات إلى السنوات التقويمية، ما عدا البلدان التالية، فإنها تشير إلى السنوات المالية: أفغانستان (٢١ ديسمبر إلى ٢٠ ديسمبر من سنة ٢٠٠٢ إلى ٢٠٢٠، و٢١ مارس إلى ٢٠ مارس فيما بعد)، وجمهورية إيران الإسلامية (٢١ مارس إلى ٢٠ مارس)، ومصر وباكستان (يوليو إلى يونيو).

**الشكل البياني ١–٦: فروق العائد في مؤشر جي بي مورغان لسندات الأسواق الصاعدة العالمي**
(بنقاط الأساس)




المصدر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P.
ملحوظة: مجموعة بريكس: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا.

**الشكل البياني ١–٧: صافي حقوق الملكية وتدفقات محفظة سندات الدين**
(بملايين الدولارات الأمريكية؛ متوسط متحرك لأربعة أسابيع)




المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

## مواطن الضعف الخارجية لا تزال مستمرة

على الرغم من تراجع أرصدة الحساب الجاري في عام ٢٠٢٣، ظلت مواطن الضعف الخارجية مرتفعة، لا سيما في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل. وقد تحسن عجز الحساب الجاري في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من ٥,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٢ إلى ٣٪ في ٢٠٢٣، عاكسا إلى حد كبير انعكاس لتقلص حجم الواردات (تراجع أسعار السلع الأولية وتباطؤ الطلب المحلي). وفيما يتعلق بالبلدان منخفضة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، شهد أيضا متوسط عجز الحساب الجاري تحسنا، فقد تراجع من ١١,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٢ إلى ٨,٩٪ في ٢٠٢٣، بسبب تضاؤل العجز في موريتانيا (عودة أسعار الأغذية والطاقة المستوردة إلى طبيعتها) وفي السودان (انهيار التجارة الخارجية). وفي ذات الوقت، تحسن وضع هوامش الأمان الخارجية (الاحتياطيات) في معظم بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في عام ٢٠٢٣ بفضل عائدات السياحة القوية وانخفاض العجز التجاري بسبب التحسن في معدلات التبادل التجاري (المغرب، وتونس). وفي المقابل، تدهورت هوامش الأمان الخارجية في باكستان، وهو ما يُعزى إلى حد كبير إلى استمرار خدمة الدين، بما في ذلك سداد سندات يوروبوند.

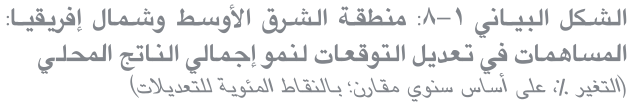
بالإضافة إلى هذا، تراجعت فروق العائد على السندات السيادية في الأسواق الصاعدة العالمية على مدار العام الماضي، وهي تقترب من مستويات أوائل عام ٢٠٢٣ في معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الشكل البياني ١–٦). على الرغم من هذا، فإنها تظل في مستويات حرجة (أكثر من ألف نقطة أساس) في لبنان وباكستان وتونس. في الوقت نفسه، وعلى خلاف الأسواق الصاعدة الأخرى، فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا شهدت إلى حد كبير خروج تدفقات رأسمالية منذ أوائل عام ٢٠٢٣ (الشكل البياني ١–٧). ولم تصدر بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في المنطقة سندات يوروبوند منذ النصف الأول من عام ٢٠٢٣ (فيما عدا الأردن)، وكانت تكلفة هذا الإصدار أعلى من تكلفته في دول مجلس التعاون الخليجي (البحرين والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة). وينطوي استمرار الاعتماد على التمويل المحلي على مخاطر زيادة الرابطة بين الكيانات السيادية والبنوك نظرا إلى انكشاف البنوك لمخاطر الديون السيادية المرتفع بالفعل في بعض بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل (لا سيما مصر وباكستان).

## الآفاق المتوقعة: تعافٍ متفاوت

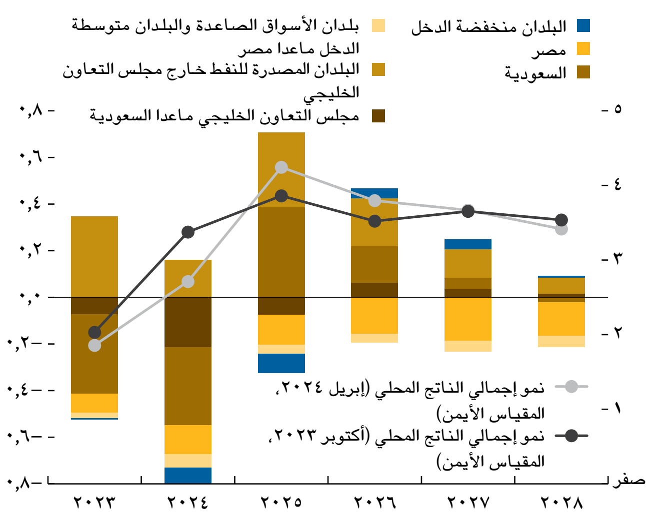
تتسم الآفاق المتوقعة للنموِّ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان بتعافٍ متفاوت على خلفية الصراعات المسلحة، والاعتماد على الهيدروكربونات، وترسخ التحديات الهيكلية (الشكل البياني ١–٨).

ومن المتوقع أن يظل النمو على المدى القريب منخفضا، ولن يتحسن إلا على نحو طفيف إلى ٢,٦٪ في عام ٢٠٢٤ (من ١,٦٪ في عام ٢٠٢٣) – بانخفاض مقداره ٠,٧ نقطة مئوية عن ما ورد في عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.[٥] وبصفة أساسية، يأتي هذا الانخفاض انعكاسا للتخفيضات الطوعية الإضافية في إنتاج النفط (بعض دول مجلس التعاون

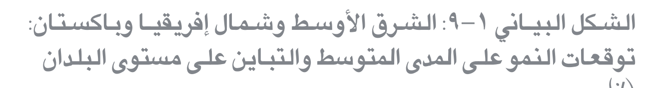
[٥] يُفترض أن يظل الصراع في غزة وإسرائيل – وما يرتبط به من تعطل حركة التجارة في البحر الأحمر – في مستواه الحالي من الشدة وأن يبدأ الانحسار بعد الربع الأول من عام ٢٠٢٤، مع تراجع شدته تدريجيا على مدار عام.



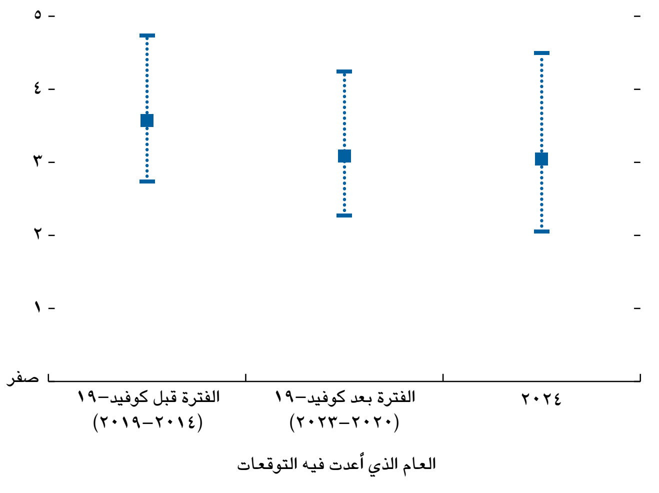
**الشكل البياني ١–٨: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: المساهمات في تعديل التوقعات لنمو إجمالي الناتج المحلي**
(التغير ٪ على أساس سنوي مقارن؛ بالنقاط المئوية للتعديلات)




المصادر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.



**الشكل البياني ١–٩: الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان: توقعات النمو على المدى المتوسط والتباين على مستوى البلدان**
(٪)




المصادر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: توقعات النمو في السنوات الخمس القادمة الواردة في عدد إبريل من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٤ (حاليا). والمدى هو المسافة بين الرُبيع الخامس والسبعين والرُبيع الخامس والعشرين في توقعات البلدان.

الخليجي)؛ وانخفاض الإيرادات بسبب انخفاض أسعار الهيدروكربونات، الذي من المتوقع أن يؤدي إلى انخفاض الإنفاق من المالية العامة (البلدان المصدرة للهيدروكربونات)؛ والتأثيرات السلبية للصراعات (السودان والضفة الغربية وغزة) وتداعياتها، بما في ذلك الاضطرابات في البحر الأحمر (مصر)؛ وواقع السياسات النقدية التي لا تزال تشهد تشديدا (دول مجلس التعاون الخليجي).

وتشير التوقعات إلى أن النمو في عام ٢٠٢٥ سيزيد إلى ٤,١٪ مع الانحسار التدريجي لبعض العوامل التي تضعفه في هذا العام. إلا أنه يتوقع على المدى المتوسط أن يظل النمو أقل من المتوسطات التاريخية في معظم البلدان، وهو ما يُعزى إلى التحديات الهيكلية المستمرة، بما فيها استمرار الضغوط التمويلية في بعض الاقتصادات، والتباطؤ المستمر في وتيرة النمو الهيدروكربوني. وتواجه آفاق النمو في بعض البلدان صعوبات بسبب انتشار الصراعات في المنطقة، وهو ما يكون له آثار اجتماعية واقتصادية سلبية دائمة (الفصل الثاني). وفي الوقت نفسه، يمكن أن تتأثر بلدان أخرى بسبب تحويل مسار التجارة من جراء التطورات الجغرافية–السياسية وحالة عدم اليقين (الفصل الثالث). وعلى هذه الخلفية، أخذت توقعات النمو على المدى المتوسط في التراجع الشديد تدريجيا على مدار العقِد الماضي، وتُظهر التوقعات الحالية مزيدا من التباين بين البلدان (الشكل البياني ١–٩).

## بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل وباكستان: تباطؤ النمو وزيادة الاحتياجات التمويلية يفاقمان مواطن الضعف

من المتوقع أن يتباطأ النمو في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ليسجل ٢,٨٪ في هذا العام (من ٣,١٪ في عام ٢٠٢٣) – أي بانخفاض قدره ٠,٧ نقطة مئوية عن توقعات أكتوبر. ففي مصر، أعاق نقص النقد الأجنبي النشاط الاقتصادي إلى أن اتُخذت مؤخرا الإجراءات التصحيحية اللازمة على صعيد السياسات الاقتصادية الكلية، في حين من المتوقع أن يؤثر الوضع في البحر الأحمر على النشاط في بقية السنة المالية. ونتيجة لذلك، تم تخفيض توقعات النمو في مصر بمقدار ٠,٦ نقطة مئوية منذ أكتوبر إلى ٣٪ في عام ٢٠٢٤.[٦] وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن تدعم الأساسيات الاقتصادية القوية في الأردن استقرار النمو في البلاد. أما في باكستان، فمن المتوقع أن يتعافى النمو بعد حالة الانكماش في عام ٢٠٢٣، إلى ٢٪ في عام ٢٠٢٤، مدعوما باستمرار التأثير الإيجابي للأسس في قطاعي الزراعة والمنسوجات. وقد خُفضت أيضا توقعات النمو في المغرب بمقدار ٠,٥ نقطة مئوية منذ أكتوبر لتبلغ ٣,١٪، وهو ما يُعزى إلى حد كبير إلى تباطؤ الطلب المحلي.

[٦] التوقعات الخاصة بمصر تشير إلى السنة المالية (يوليو إلى يونيو).

وخلال الفترة المقبلة، من المتوقع أن تزيد وتيرة النمو في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان إلى نحو ٤٪ في عام ٢٠٢٥ مع بدء انحسار معوقات النمو في هذا العام (سياسات التشديد، والأحداث الخاصة بكل بلد، بما في ذلك تداعيات الصراعات). وعلى الرغم من هذا، فمن المتوقع أن يؤدي استمرار تشديد السياسات الاقتصادية الكلية للتصدي لارتفاع مستويات الديون والتضخم في بعض البلدان، الذي تصاحبه تحديات هيكلية مستمرة، إلى عرقلة النشاط الاقتصادي على المدى المتوسط، مع بقاء النمو أقل من المتوسطات التاريخية في معظم الاقتصادات.

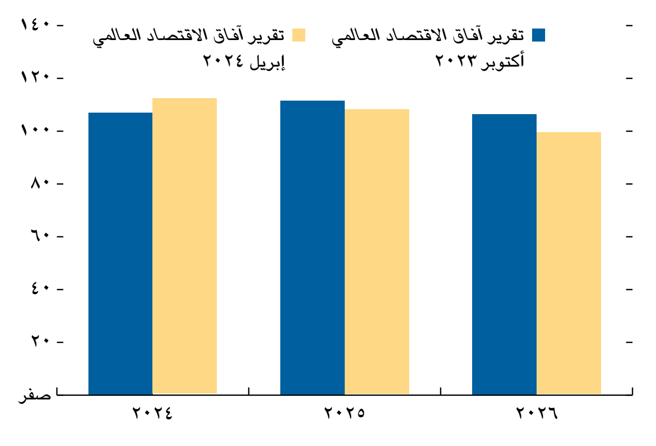
وعلى الجانب الإيجابي، تشير التوقعات إلى استمرار تراجع التضخم في معظم بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل. وعلى وجه الخصوص، من المتوقع أن تظل ضغوط الأسعار في الأردن والمغرب منخفضة، مع استقرار معدل التضخم دون ٣٪ في هذا العام وعلى المدى المتوسط. وتشير التوقعات أيضا إلى تراجع التضخم تدريجيا في مصر مع تقلص حدة نقص النقد الأجنبي وترسيخ تشديد السياسة النقدية. ويُتوقع أن تواجه تونس استمرارا في معدل التضخم المرتفع على مدى الأفق الزمني للتوقعات، وإن كان عند مستوى أحادي الرقم، وذلك في ظل الاحتياجات التمويلية الكبيرة للمالية العامة، وزيادة اللجوء إلى التمويل النقدي، واستمرار التشوهات في سياسات أسواق المنتجات.

وعلى الرغم من أن تراجع أسعار النفط يؤدي إلى تخفيض تكاليف الاستيراد، فإن تزايد الطلب المحلي – ومن ثم زيادة حجم الاستيراد – في هذا العام من المتوقع أن يؤدي إلى تدهور أرصدة الحساب الجاري في معظم بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل وباكستان. ومن المتوقع أن يرتفع عجز الحساب الجاري في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٣ إلى ٦,٣٪ في ٢٠٢٤، أو بنحو ٢٠ مليار دولار. بالإضافة إلى هذا، فإن تباطؤ عائدات التصدير له تأثير سلبي إضافي على الأرصدة الخارجية في بعض الاقتصادات (مصر).

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتعزيز هوامش الأمان المالي، من المتوقع أن تظل نسب دين القطاع العام مرتفعة في هذا العام على خلفية ارتفاع مصروفات فائدة الدين. وعلى وجه الخصوص، يُتوقع أن تتحسن أرصدة المالية العامة الأولية في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل على مدى السنوات العديدة المقبلة، بمساعدة من ترشيد الإنفاق (الأردن والمغرب) وتعبئة الإيرادات (مصر والأردن). وعلى الرغم من هذا، من المتوقع أن يرتفع عجز المالية العامة الكلي في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل إلى ٨,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٤ (من ٥,٤٪ في عام ٢٠٢٣)، وهو ما يُعد انعكاسا للزيادة الكبيرة التي طرأت على مصروفات الفائدة. ومن ثم، تشير التوقعات إلى أن نسبة دين القطاع العام إلى إجمالي الناتج المحلي ستظل أعلى من ٩٠٪ في عام ٢٠٢٤ قبل أن تتراجع تدريجيا على المدى المتوسط، بفضل بيع الأصول (مصر)، ومواصلة ضبط أوضاع المالية العامة (مصر والأردن والمغرب)، والفروق المواتية بين أسعار الفائدة ومعدلات النمو.

**الشكل البياني ١–١٠: بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان: إجمالي الاحتياجات التمويلية العامة**

(٪ من إيرادات المالية العامة، متوسط بسيط)




المصادر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: جميع البيانات تشير إلى السنوات التقويمية، ما عدا مصر وباكستان حيث تشير إلى السنوات المالية (يوليو إلى يونيو).

وبدوره، سيظل إجمالي الاحتياجات التمويلية للقطاع العام تحديا كبيرا يواجه معظم بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل وباكستان. حيث يتوقع أن ترتفع هذه الاحتياجات التمويلية على مدار عام ٢٠٢٤ إلى ما يقارب ١١٥٪ من إيرادات المالية العامة (٢٦١,٣ مليار دولار)، بزيادة تبلغ نحو ٥,٦ نقاط مئوية مقارنة بتوقعات صندوق النقد الدولي في أكتوبر (الشكل البياني ١–١٠). وبينما ظلت بعض الاقتصادات الواعدة في مناطق أخرى في العالم قادرة على النفاذ إلى الأسواق الدولية، لا تزال قدرة البلدان المثقلة بالديون في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على هذا الأمر تبدو محدودة على المدى القصير. وفي العديد من البلدان، من المحتمل أن تتم تغطية الاحتياجات التمويلية المرتفعة غالبا من خلال التمويل من البنوك المحلية، وهو ما يزيد الروابط بين الكيانات السيادية والبنوك، ويعرقل توفير الائتمان الخاص. وعلى الرغم من هذا، فإن صفقة الاستثمار التي تبلغ قيمتها ٣٥ مليار دولار بين شركة أبوظبي "القابضة" ومصر ستساعد على تخفيف الضغوط المالية التي تواجهها البلاد على المدى القريب والحد من الاعتماد على النظام المالي المحلي. وستوفر الصفقة ٢٤ مليار دولار في شكل تمويل جديد لتطوير منطقة "رأس الحكمة" مع تحويل وديعة قائمة مقوَّمة بالدولار لدى البنك المركزي المصري بنحو ١١ مليار دولار إلى وديعة مقوَّمة بالجنيه المصري لأغراض الاستثمار في جميع أنحاء مصر.

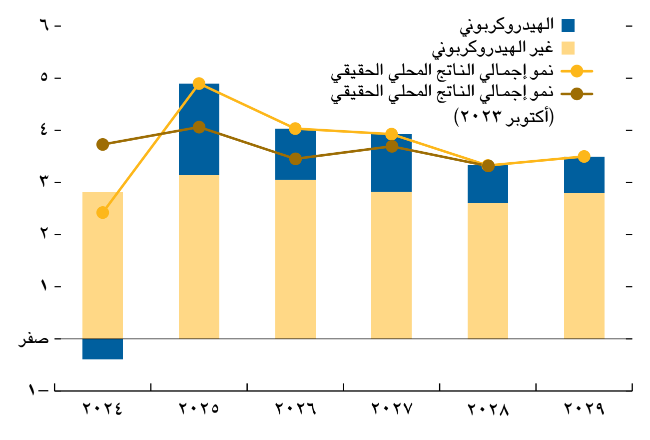
### البلدان منخفضة الدخل: تحول المسار

من المتوقع أن يشهد النشاط الاقتصادي في البلدان منخفضة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا انكماشا بنسبة ١,٤٪ في عام ٢٠٢٤. إلا أن معدل النمو هذا يخفي تفاوتا كبيرا بين البلدان. وجدير بالذكر أن الصراع في السودان، وأيضا في اليمن إلى حد أقل، سيكون له تأثير شديد الوطأة على متوسط معدل النمو في هذا العام. غير أنه من المتوقع حدوث تعاف إلى ٤,٤٪ في عام ٢٠٢٥، شريطة تحقيق الاستقرار في الأزمة في السودان[٧] واستئناف النمو الاقتصادي في اليمن. ومن المتوقع أيضا[٨] أنَّ تحافظ جيبوتي على النمو القوي في عام ٢٠٢٤، بفضل زخم الأنشطة المتعلقة بالموانئ وقطاع البناء بعد اتفاق السلام في إثيوبيا. وبالمثل، تظل آفاق النمو في موريتانيا إيجابية، مدفوعة بالتوسع المتواصل في قطاع الصناعات الاستخراجية عن طريق مشاريع كبرى. وعلى الرغم من هذا، ستظل البلدان منخفضة الدخل تواجه تحديات على المدى المتوسط على خلفية استمرار مستويات العجز في الحساب الخارجي والمالية العامة.

### البلدان المصدرة للنفط: النشاط غير الهيدروكربوني يظل قويا

في دول مجلس التعاون الخليجي، من المتوقع أن يظل النشاط غير الهيدروكربوني المساهم الرئيسي في النمو في السنوات المقبلة. ومن المتوقع أيضا أن تواصل التخفيضات الطوعية في إنتاج النفط – وأبرزها من جانب السعودية – كبح النمو في هذا العام. وبالتالي، تم تخفيض توقعات النمو للدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي بمقدار ١,٣ نقطة مئوية منذ أكتوبر، ومن المتوقع حاليا أن ترتفع إلى نسبة بسيطة تبلغ ٢,٤٪ في عام ٢٠٢٤. ومع ذلك، يُتوقع أن تقلل الخطط الطموحة لتنويع الأنشطة الاقتصادية الاعتماد على إنتاج الهيدروكربونات غير المستقر إلى حد ما وتعزيز الاستقرار، وهو ما يجعل النشاط غير الهيدروكربوني العامل الرئيسي في دفع النمو قدما (عُمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة). وبدوره، من المتوقع أن يرتفع معدل النمو في مجلس التعاون الخليجي إلى ٤,٩٪ في عام ٢٠٢٥ (على خلفية الزيادة في الإنتاج الهيدروكربوني) قبل أن يستقر عند نحو ٣,٥٪ على المدى المتوسط (الشكل البياني ١-١١).

**الشكل البياني ١-١١: مجلس التعاون الخليجي: المساهمات في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي**
(النمو حسب التغير ٪، على أساس سنوي مقارن؛ والمساهمات بالنقاط المئوية)




المصادر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

فيما يتعلق بالبلدان المصدرة للنفط غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، رُفِعَت التنبؤات بشأن النمو فيها إلى ٣,٣٪ في عام ٢٠٢٤ – بزيادة مقدارها ٠,٣ نقطة مئوية عن تقديرات شهر أكتوبر. ويأتي هذا التعديل بالرفع بصفة أساسية انعكاسا لزيادة إنتاج النفط عن المتوقع في جمهورية إيران الإسلامية وليبيا، وزيادة الإنفاق العام في الجزائر. وبعد أن يظل النمو في البلدان المصدرة للنفط غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي مستقرا على مدار ٢٠٢٤-٢٠٢٥، من المتوقع أن يتراجع تدريجيا إلى ٢,٣٪ على المدى المتوسط، مدفوعا بصفة أساسية بالتراجع في النمو الهيدروكربوني بسبب قصور الطاقة الإنتاجية (جمهورية إيران الإسلامية وليبيا).

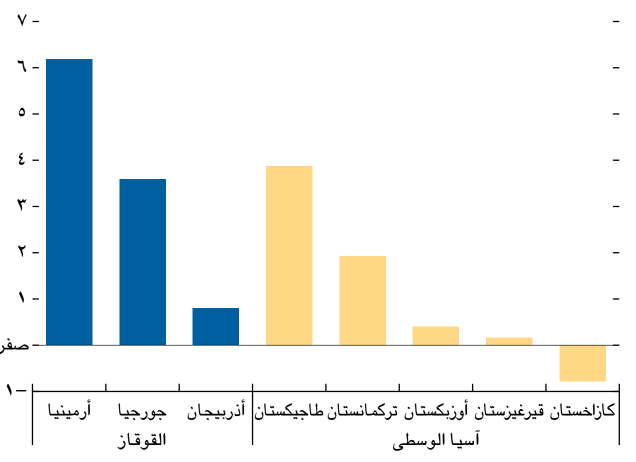
ومن المتوقع أن يواصل التضخم في جميع البلدان المصدرة للنفط التراجع في عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥. إلا أن التضخم في عدة بلدان من المتوقع أن يظل مرتفعا بسبب قوة الطلب المحلي في أعقاب السياسات التوسعية على خلفية تحقيق إيرادات نفطية قوية (جمهورية إيران الإسلامية) وارتفاع أسعار الغذاء (الجزائر). وبصفة عامة، من المتوقع أن يتراجع التضخم إلى ١٠,٧٪ في عام ٢٠٢٤، وأن ينخفض تدريجيا إلى نحو ٧,٥٪ على المدى المتوسط.

وتشير التوقعات أيضا إلى أن فوائض المالية العامة ستنخفض في الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد على الموارد العامة لتنويع أنشطتها الاقتصادية (الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة)، بسبب تراجع أسعار الهيدروكربونات. ومع ذلك، يُتوقع أن تواصل بعض البلدان المصدرة للهيدروكربونات ضبط أوضاع مواردها العامة، والحد من مخاطر انكشافها لقطاع الهيدروكربونات، ومساندة جهود تنويع الأنشطة الاقتصادية (البحرين وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية). وفي ما بعد عام ٢٠٢٤، فإن عجز المالية

[٧] التوقعات الخاصة بالسودان تستند إلى انتهاء الحرب في منتصف عام ٢٠٢٤ وعلى عودة البلاد للانخراط مع المجتمع الدولي.
[٨] تظل جيبوتي معزولة إلى حد ما عن الاضطرابات في البحر الأحمر لأن ميناءها الرئيسي يقع جنوب مضيق باب المندب.

**الشكل البياني ١–١٢: القوقاز وآسيا الوسطى: تعديلات توقعات النمو منذ الحرب في أوكرانيا**

(نقاط مئوية، متوسط ٢٠٢٢–٢٠٢٣، حاليا مقابل ما ورد في عدد أكتوبر ٢٠٢١ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي)



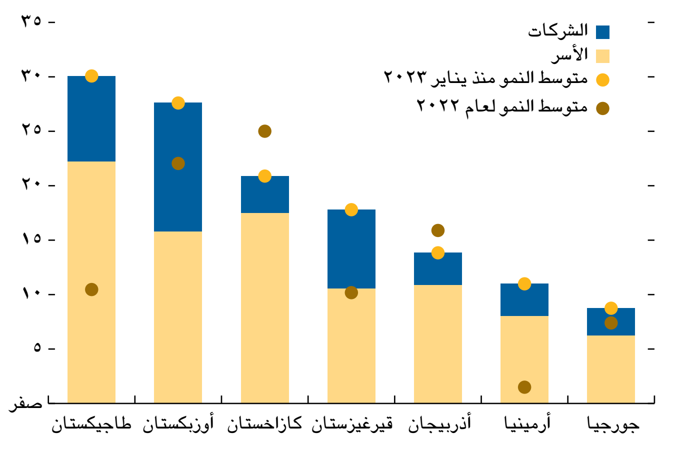

المصادر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يوضح الشكل البياني الفرق بين التوقعات بشأن معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي المنشورة في عدد أكتوبر ٢٠٢١ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والأرقام الفعلية المسجلة في عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي.



**الشكل البياني ١–١٣: القوقاز وآسيا الوسطى: نمو ائتمان القطاع الخاص والمساهمات**

(نقاط مئوية، النمو الشهري على أساس سنوي مقارن، متوسطات بسيطة)




المصادر: قاعدة بيانات الإحصاءات النقدية والمالية لدى صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

العامة غير الهيدروكربوني كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني من المتوقع أن يتحسن بوجه عام على مستوى البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وإلى جانب ذلك، من المتوقع أن يؤدي انخفاض إنتاج النفط وتراجع أسعار الهيدروكربونات إلى انخفاض مطرد في المراكز الخارجية على المدى المتوسط.

## ١–٣ القوقاز وآسيا الوسطى: استمرار الصلابة

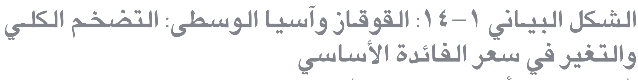
يُتوقع أن يحافظ النمو الاقتصادي في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى على قوته، مع تباطؤ طفيف على المدى المتوسط مع استمرار انحسار التأثيرات التجارية والمالية والسياحية المنتقلة ذات الصلة بحرب روسيا في أوكرانيا. وقد تراجعت الضغوط على الأسعار في عدة بلدان مما أفسح المجال للبنوك المركزية للمضي قدما في تيسير سياساتها النقدية.

### آخر التطورات: تباطؤ النمو ولكنه لا يزال قويا

تجاوز النمو في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى التوقعات مرة أخرى في عام ٢٠٢٣، وأظهر صلابة مستمرة في مواجهة تداعيات الحرب في أوكرانيا. فقد شهدت المنطقة نموا قويا بلغ ٤,٩٪، متجاوزة بذلك حتى تنبؤات ما قبل الصراع (الشكل البياني ١–١٢). وتجدر الإشارة إلى أن أداء أرمينيا وجورجيا وطاجيكستان بصفة خاصة كان متميزا. وواصل العديد من البلدان الاستفادة من زيادة تدفقات المهاجرين (أرمينيا وجورجيا)، والتجارة (جورجيا وجمهورية قيرغيزستان)، والسياحة (أرمينيا)، وتحويلات العاملين في الخارج من روسيا (طاجيكستان). وهذه التدفقات الداخلة، بالإضافة إلى التدفقات المالية الإضافية وقوة الطلب المحلي، قد حفزت التوسع في الائتمان، ولا سيما الائتمان المقدم للأسر (الشكل البياني ١–١٣)، وإن كان من أساس منخفض.

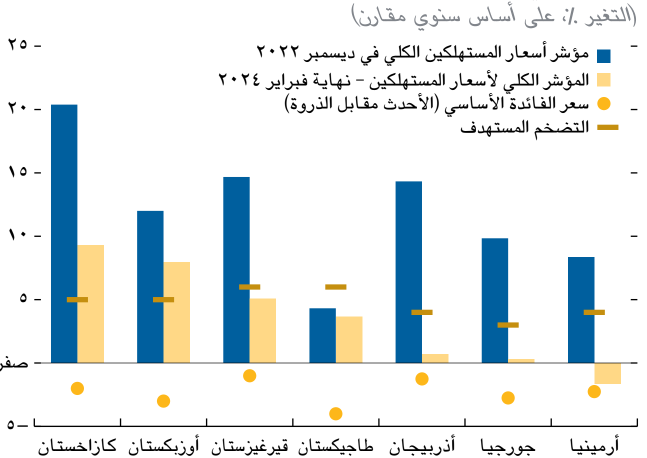
على الرغم من هذا، كان النمو متفاوتا على مستوى المنطقة، وكان أداء بعض البلدان أقل إيجابية. فقد كان لانكماش قطاع الهيدروكربونات بنسبة ٣٪ تأثير سلبي على النمو في أذربيجان، في حين ساهم ضعف الاستثمار والاستهلاك في تباطؤ النمو على نحو كبير في تركمانستان.

واستمر تراجع معدل التضخم تماشيا مع الاتجاهات العالمية، غير أن وتيرة تراجعه تباينت على مستوى المنطقة، وذلك انعكاسا للأوضاع الاقتصادية المحلية، وأطر السياسات، والعوامل الخارجية. وقد انخفض التضخم في أرمينيا وأذربيجان وجورجيا وكازاخستان وجمهورية قيرغيزستان وتركمانستان على خلفية ارتفاع سعر الصرف (أرمينيا وجورجيا وكازاخستان وتركمانستان)، وتشديد السياسة النقدية في وقت سابق وانخفاض حاد في أسعار السلع الأولية (الشكل البياني ١–١٤). ورغم ذلك، ظل التضخم أعلى



**الشكل البياني ١–١٤: القوقاز وآسيا الوسطى: التضخم الكلي والتغير في سعر الفائدة الأساسي**

(التغير ٪؛ على أساس سنوي مقارن)




المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

من الأهداف التي وضعها البنك المركزي في كازاخستان وأوزبكستان بسبب قوة الطلب المحلي واستمرار التوقعات بارتفاع التضخم (كازاخستان وأوزبكستان) واصلاحات أسعار الطاقة (كازاخستان).

وقد أتاح معدل التضخم المتدني في معظم اقتصادات القوقاز وآسيا الوسطى للبنوك المركزية البدء في تطبيق سياسة التيسير النقدي أو الاستمرار فيها في مرحلة مبكرة عما سواها من الكثير من الاقتصادات المتقدمة الكبرى. وتجدر ملاحظة أن بنك جمهورية قيرغيزستان المركزي كان البنك الوحيد الذي أبقى على سعر الفائدة الأساسي دونما تغيير في عام ٢٠٢٣.

وبرغم استمرار التدفقات الداخلة، تدهورت أرصدة المالية العامة في العديد من بلدان القوقاز وآسيا الوسطى. ففي المتوسط، تراجعت هذه الأرصدة بشدة إلى –١,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٣ (بعد تسجيل فائض بلغ ٠,٥٪ في عام ٢٠٢٢). ويُعزى هذا التدهور بدرجة كبيرة إلى انخفاض إيرادات النفط والغاز بين الاقتصادات المصدرة للنفط وتوسع المالية العامة في أوزبكستان (زيادة الأجور في القطاع العام، والإنفاق الاجتماعي، ودعم الطاقة). وعلى الرغم من هذا، ظلت نسب دين القطاع العام مستقرة إلى حد كبير في عام ٢٠٢٣ عند أقل من ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط بين البلدان المصدرة للنفط والغاز في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، وفي المتوسط نحو ٤٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في البلدان المستوردة للنفط والغاز، وهو منخفض بشكل كبير عن النسب السائدة في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وبالمثل، تدهورت أرصدة الحساب الجاري في معظم بلدان القوقاز وآسيا الوسطى (أرمينيا وأذربيجان وكازاخستان وأوزبكستان) في عام ٢٠٢٣ مدفوعة بصفة أساسية بانخفاض أسعار النفط، وقوة الطلب المحلي، وعودة تحويلات العاملين في الخارج إلى أوضاعها الطبيعية جزئيا. إلا أنه على الرغم من عدم استقرار أسعار السلع الأولية، تمكنت البلدان المصدرة للنفط من زيادة أرصدتها من الاحتياطيات الدولية. وفي حالة كازاخستان، نتج هذا الأمر عن أثر التقييم.

## آفاق منطقة القوقاز وآسيا الوسطى: استقرار النمو مع عودة التدفقات الداخلة إلى طبيعتها

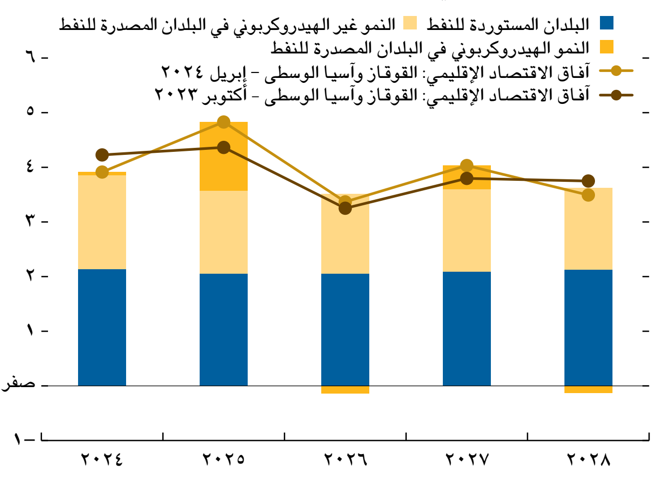
في أعقاب الأداء القوي في عام ٢٠٢٣، من المتوقع أن يتراجع النمو في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى إلى ٣,٩٪ في هذا العام (أقل بمقدار ٠,٣ نقطة مئوية عن توقعات أكتوبر) قبل أن يتسارع إلى ٤,٨ في عام ٢٠٢٥ (زيادة قدرها ٠,٤ نقطة مئوية). وبصفة أساسية، تعكس هذه التوقعات التطورات التي تشهدها كازاخستان، حيث أُرجئت زيادة الإنتاج من حقل نفط "تنغيز" إلى عام ٢٠٢٥. وبالتالي، من المتوقع أن يتباطأ النمو في كازاخستان إلى ٣,١٪ في عام ٢٠٢٤ قبل أن يشهد ارتفاعا مؤقتا، وإن كان كبيرا، إلى ٥,٦٪ في عام ٢٠٢٥. في الوقت نفسه، تشير التوقعات إلى أن النمو غير الهيدروكربوني في الاقتصادات المصدرة للنفط سيظل قويا (٣,٦٪) في عام ٢٠٢٤. وبالنسبة للاقتصادات المستوردة للنفط، يُتوقع أن ينخفض النمو في عام ٢٠٢٤ إلى ٥,٤٪ من ٦,٥٪ في عام ٢٠٢٣، مع تراجع النمو على مستوى جميع بلدان المنطقة عدا جمهورية قيرغيزستان.

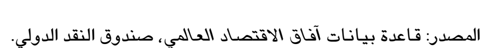
وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن ينخفض النمو مع الانحسار التدريجي للتداعيات ذات الصلة بالحرب في أوكرانيا (مثل التدفقات التجارية والمالية الواردة) (الشكل البياني ١–١٥). على الرغم من هذا، من المتوقع أن تتباين وتيرة النمو بشكل كبير بين البلدان المستوردة للنفط والبلدان المصدرة له. على سبيل المثال، بينما يُتوقع للنمو على المدى المتوسط في البلدان المستوردة للنفط أن يواصل وتيرته المطردة التي تبلغ نحو ٥٪، ستستمر التقلبات في النمو الهيدروكربوني في كازاخستان في التأثير على النمو الكلي في البلدان المصدرة للنفط (الشكل البياني ١–١٦). علاوة على ذلك، قد تواصل بعض البلدان الاستفادة من التغيرات الأخيرة التي تطرأ على أنماط التجارة الناجمة عن الحرب في أوكرانيا والعقوبات على روسيا (الفصل الثالث).



**الشكل البياني ١–١٥: القوقاز وآسيا الوسطى: النمو والمساهمات**

(تغير ٪ على أساس سنوي مقارن؛ المساهمات بالنقاط المئوية)

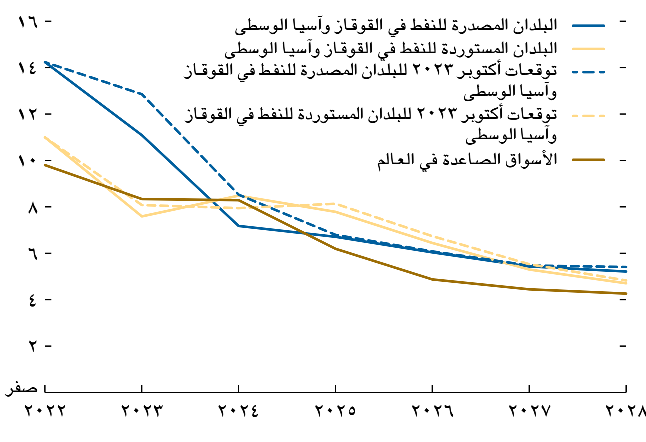


المصدر: قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

**الشكل البياني ١–١٦: آفاق الاقتصاد الإقليمي: القوقاز وآسيا الوسطى – أكتوبر ٢٠٢٣**

(التغير ٪ على أساس سنوي مقارن)




المصادر: السلطات الوطنية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

إلى جانب هذا، من المتوقع حدوث مزيد من الانخفاض في معدل التضخم في البلدان المصدرة للنفط والغاز في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى في عام ٢٠٢٤، إلى متوسط يبلغ ٧,٢٪، مدفوعا بصفة أساسية بالتطورات في أذربيجان وكازاخستان. في المقابل، تشير التوقعات إلى أن متوسط التضخم في البلدان المستوردة للنفط سيرتفع إلى ٨,٥٪ (من ٧,٦٪ في عام ٢٠٢٣) – على الرغم من انخفاض التضخم في جمهورية قيرغيزستان)، مما يعكس أثر فترة الأساس الناجم عن استقرار أسعار السلع الأولية بعد انخفاضات حادة في عام ٢٠٢٣. وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن تعود معدلات التضخم في المنطقة إلى طبيعتها تدريجيا، وهو ما يُعد انعكاسا للاتجاهات السائدة في الأسواق الصاعدة في مناطق أخرى (الشكل البياني ١–١٦).

وتشير التوقعات أيضا إلى أن دين القطاع العام سيظل في مستويات يمكن إدارتها. وعلى وجه الخصوص، فإن انخفاض مستوى الدين ومصروفات الفائدة نسبيا، مقترنا بارتفاع نمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي وثباته يدعمان ثبات مستويات الدين أو تراجعها في معظم البلدان على المدى المتوسط. ومع هذا، فإن زيادة متوقعة بمقدار ١٠ نقاط مئوية في نسبة الدين في كازاخستان على مدى الأفق الزمني للتوقعات، إذ تخطط السلطات لزيادة أصول صندوق الثروة السيادي، ستدفع نسبة الدين الكلية إلى إجمالي الناتج المحلي في المنطقة إلى الارتفاع من نحو ٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٤ إلى أقل قليلا من ٣٠٪ في عام ٢٠٢٩.[٩]

## ١–٤ المخاطر التي تواجه آفاق منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

لا يزال ميزان المخاطر يميل إلى جانب التطورات السلبية، وقد زادت حالة عدم اليقين بشكل كبير منذ أكتوبر ٢٠٢٣، وتفاقمت في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أكثر من سواها. ولا يزال الصراع في غزة وإسرائيل محدودا جغرافيا، إلا أن مدة استمراره ونطاق التصعيد لا يزال يكتنفهما قدر كبير من عدم اليقين. وتُبرز الاضطرابات في البحر الأحمر عدم القدرة على التنبؤ بالتداعيات المحتملة للصراع. وتشمل مخاطر التطورات السلبية الأخرى استمرار التضخم والضغوط المالية، وضبط أوضاع المالية العامة على نحو مربك وحالة المديونية الحرجة، واحتمال تدهور الأوضاع الجغرافية–الاقتصادية، وحدوث تباطؤ عالمي مفاجئ (بما في ذلك تعثر تعافي الصين)، وتكرار الصدمات المناخية.

ويمكن أن تنتقل آثار العديد من المخاطر العالمية إلى اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. فزيادة في تكاليف الاقتراض السيادي سيكون لها تأثير سلبي على البلدان التي لديها احتياجات تمويلية ومستويات ديون مرتفعة خاصة بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويمكن أن يكون لتباطؤ عالمي مفاجئ، قد يبدأ في الصين وأوروبا، تأثير سلبي على منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى من خلال انخفاض حجم التجارة. بالإضافة إلى هذا، يمكن أن يؤدي حدوث تباطؤ عالمي إلى انخفاض الطلب على الطاقة، وهو ما يؤثر سلبا على آفاق اقتصادات البلدان المصدرة للنفط. وأخيرا، فإن تعرض منطقة الشرق

[٩] يمكن موازنة ارتفاع الدين العام الكلي في كازاخستان إلى حد ما عن طريق تراكم الأصول في صندوق الثروة السيادي (الصندوق الوطني لجمهورية كازاخستان).

الأوسط وآسيا الوسطى للأحداث المرتبطة بالمناخ يجعل اقتصاداتها عرضة لصدمات متكررة. وعلى جانب التطورات الإيجابية، يمكن لنمو عالمي أعلى من المتوقع دعم التجارة، في حين أن استئناف تخفيضات أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة الكبرى على نحو أسرع من المتوقع سيساعد على الحد من الضغوط على المالية العامة وتحسين ديناميكية الدين.

ومن الممكن أيضا أن تتحقق مخاطر محددة خاصة بمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

- الصراع في غزة وإسرائيل يعتبر من المخاطر الرئيسية التي تحُدث تطورات سلبية على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لا سيما المخاطر المتمثلة في مزيد من التصعيد أو صراع طويل الأمد، وتعطيل حركة التجارة والشحن. وفي سيناريو يتفاقم فيه الصراع، ستتأثر الاقتصادات المجاورة بسبب تراجع السياحة، واستمرار تعطل حركة التجارة، واحتمال حدوث تدفقات اللاجئين. علاوة على ذلك، فإن طول أمد الاضطرابات في البحر الأحمر يمكن أن يستمر في التأثير على أحجام التجارة وتكاليف الشحن، مع تضاعف التأثير على مصر من خلال تراجع إيرادات قناة السويس.
- وفيما يتعلق باقتصادات منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، تنجم مخاطر التطورات السلبية الرئيسية من التطورات الجغرافية—السياسة والجغرافية—الاقتصادية. فحدوث تباطؤ لدى شركاء التجارة الرئيسيين يمكن أن يؤثر سلبا على تحويلات العاملين في الخارج وحجم التجارة. بالإضافة إلى هذا، قد تتدهور الأوضاع الجغرافية—الاقتصادية ذات الصلة بالحرب الروسية في أوكرانيا، مع ما ينطوي عليه هذا الأمر من تداعيات محتملة على اقتصادات المنطقة، بما في ذلك عن طريق تغيير أنماط التجارة.
- على مستوى المنطقة، فإنه بالنسبة للبلدان التي تعتمد على التمويل النقدي عن طريق البنوك المركزية لتمويل حالات عجز المالية العامة (العراق وتونس)، فقد تتحقق عودة التضخم.
- وفي جميع البلدان، فإن الإخفاق في إحراز تقدم كاف في تنفيذ إصلاحات هيكلية (على سبيل المثال الإصلاحات ذات الصلة بالشركات المملوكة للدولة والحوكمة والخصخصة ودعم الطاقةً والقيود على التجارة) للتغلب على أوجه القصور الهيكلية القائمة منذ وقت طويل (مثل استمرار ارتفاع معدلات البطالة وضعف نمو الإنتاجية ودور الدولة الكبير والاعتماد الكبير على السلع الأولية) يؤدي إلى تعريض آفاق النمو على المدى المتوسط للخطر.

## ١—٥ تحقيق التوازن بين أولويات السياسات في أوقات عدم اليقين

في خضم العديد من التحديات وارتفاع مستوى حالة عدم اليقين، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان، ستعتمد السياسات المناسبة على التحديات الخاصة بكل بلد. ففي البلدان المتأثرة بالصراعات، ستكون الإدارة الحكيمة للأزمات والسياسات الاحترازية من أجل تعويض التأثير أمرا بالغ الأهمية. وفي ما يتعلق باقتصادات القوقاز وآسيا الوسطى، ينبغي للسياسات أن تستفيد من المكاسب الاستثنائية ذات الصلة بالتدفقات التجارية والمالية لدفع النمو قدما على المديين المتوسط والطويل.

### السياسات النقدية والمالية: مواصلة التركيز على استقرار الأسعار

ينبغي أن يظل استقرار الأسعار محور تركيز السياسات النقدية في جميع اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وعلى خلفية تباطؤ التضخم وتفاقم المخاطر، يُعد التواصل بشأن نوايا السياسات أمرا بالغ الأهمية في دعم الاستقرار. وعلى هذا النحو، ينبغي للبلدان مواصلة تعزيز أُطر السياسات النقدية وزيادة شفافية عمليات السياسات النقدية، وأن تضمن في الوقت نفسه استقلالية البنوك المركزية، وهو أمر بالغ الأهمية لفعالية السياسة النقدية (عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).

- وحيثما تترسخ الضغوط التضخمية، ينبغي استمرار تشديد السياسة النقدية واتباع منهج يعتمد على البيانات (مصر وكازاخستان و باكستان وتونس وأوزبكستان)، مع المراقبة عن كثب لمخاطر حدوث تطورات تؤدي إلى انعكاس مسار التضخم.
- وحيثما يكون التضخم عند المستوى المستهدف أو أقل منه، كما هو الحال في بعض بلدان القوقاز وآسيا الوسطى، يمكن النظر في تنفيذ تيسير تدريجي في السياسة النقدية. وإذا تراجع التضخم بوتيرة أسرع من المتوقع، فإنه ينبغي للبلدان مراقبة التطورات بحذر وأن تكون على أهبة الاستعداد لتيسير السياسات النقدية في وقت أقرب إذا سمحت الأوضاع بذلك.

وفي حالة غياب التنسيق بين السياسة النقدية وسياسة المالية العامة، أو حيثما توجد هيمنة لسياسة المالية العامة، سيتعين على صناع السياسات معالجة اختلالات المالية العامة بحيث يمكن للسياسة النقدية أن تصبح أداة أكثر فعالية لتحقيق استقرار التضخم، وأيضا على نحو أوسع نطاقا للمحافظة على استقلالية البنك المركزي والحفاظ على مركزه المالي. ويمكن للإصلاحات التكميلية التي تهدف إلى تعميق القطاع المالي أن تعزز أوضاع السيولة وتساعد في تحفيز الاستثمار والنمو. في هذا السياق، يمكن لجميع اقتصادات

منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى زيادة الجهود المبذولة لتعزيز وجود قاعدة مستثمرين عميقة ومتنوعة، وتحسين مستوى إدارة البنوك المملوكة للدولة (عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى). بالإضافة إلى هذا، فإنه على المدى القريب، يقتضي استمرار نمو الائتمان في بلدان القوقاز وآسيا الوسطى وجود رقابة عن كثب، حتى وإن ظلت مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي عند مستويات مريحة، لا سيما مع عدم تفعيل العديد من البلدان هوامش أمان احترازية.

## سياسة المالية العامة: منهج مصمم خصيصا لضمان الاستدامة

نظرا إلى الاختلافات الملحوظة في الحيز المالي على مستوى منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ينبغي أن تكون سياسة المالية العامة مصممة خصيصا لتلبية احتياجات البلد المعني. ويمكن لجميع البلدان الاستفادة من تعزيز إدارة مخاطر المالية العامة، بما في ذلك تنفيذ أُطر المالية العامة متوسطة الأجل أو تعزيز الأطر القائمة بغية تحسين مستوى الشفافية والمصداقية. وفي الوقت نفسه، يظل من الضروري الحفاظ على أنظمة الحماية الاجتماعية والإنفاق وتوجيهها للوصول إلى الفقراء والفئات الأكثر تعرضا للمخاطر.

- وسيتعين على بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تقوية أوضاع المالية العامة بغية تقليص الديون على نحو حاسم. ونظرا إلى ارتفاع نسب الدين والاحتياجات التمويلية، ينبغي للبلدان مواصلة ضبط أوضاع المالية العامة، بما في عن طريق احتواء الإنفاق الجاري على الأجور والدعم وتعبئة إيرادات إضافية، وأيضا عن طريق ترشيد الإعفاءات الضريبية.
- وينبغي لبلدان القوقاز وآسيا الوسطى مواصلة تبني موقف حكيم على صعيد المالية العامة بغية الحفاظ على هوامش الأمان والحد من مواطن الضعف. ويمكن للإصلاحات المالية الهيكلية (مثل زيادة شفافية الموازنة واعتماد أو تعزيز أُطر موثوقة للمالية العامة متوسطة الأجل والمستندة إلى قواعد المالية العامة) أن تدعم هذه الإجراءات وأن تسهل الحصول على التمويل الخارجي.
- في الوقت نفسه، وعلى خلفية انخفاض أسعار النفط وإنتاجه، ينبغي لمصدري السلع الأولية المحافظة على هوامش الأمان المالي لتعزيز الصلابة مع ضمان العدالة بين الأجيال واستدامة أوضاع المالية العامة. وينبغي للاستثمار العام أن يستهدف تنمية القطاعات غير الهيدروكربونية وتنويع مصادر الإيرادات، وأن يهدف إلى التصدي للتحديات ذات الصلة بتغير المناخ. وفي هذا السياق، وحيثما كان ذلك مناسبا، ينبغي لصناع السياسات النظر بجدية في إلغاء دعم الطاقة.
- ومن شأن تقوية أطر المالية العامة متوسطة الأجل أن تعزز الجهود التي تبذلها جميع البلدان عن طريق إنشاء سجل أداء أكثر موثوقية لانضباط أداء المالية العامة. وينبغي للسلطات أيضا النظر في طرق لتخفيف المخاطر المتعلقة بالمالية العامة التي تنشأ من أداء الشركات المملوكة للدولة. وبالنسبة للبلدان ذات مستويات الدين المرتفعة، ثمة حاجة إلى سياسات فعالة لإدارة الدين وإلى إدارة استباقية للأصول والخصوم من أجل تخفيض مصروفات الفائدة المتصاعدة. ويمكن لتعبئة الإيرادات المحلية أن تعزز أرصدة المالية العامة بشكل اضافي.

## السياسات الهيكلية: الحفاظ على الزخم لتعزيز الصلابة

تُعد الإصلاحات الهيكلية ضرورية لرفع توقعات النمو على المدى الأطول، ويمكن أيضا أن تساعد على دعم النشاط الاقتصادي على المدى القريب، خاصة عندما يتعين الإبقاء على تشديد السياسات الاقتصادية الكلية.

- ويمكن لتعزيز الحوكمة، بما في ذلك حوكمة البنوك المركزية عن طريق الحفاظ على استقلاليتها، أن يكون ذا قيمة كبيرة لا سيما في الكثير من اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وأن يصبح عاملا مؤثرا في توفير بيئة اقتصادية مواتية تعزز استثمارات القطاع الخاص. ويمكن لتحسين فعالية الحكومة وسيادة القانون أن يكون له بالغ الأثر (عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى). علاوة على ذلك، فإن االمؤسسات القوية لا تعزز ثقة المستثمرين فحسب، بل أيضا تعزز الصلابة في مواجهة تداعيات الصراعات (الفصل ٢). وعلى هذا النحو، سيكون من اللازم تنفيذ إصلاحات هيكلية تهدف إلى الارتقاء بجودة المؤسسات.
- وفي سياق حالة عدم اليقين الجغرافي–الاقتصادي، يتعين على بلدان منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تكثيف إصلاحات السياسات للحد من الحواجز التجارية المفروضة منذ وقت طويل والآخذة في التزايد، وتنويع المنتجات والأسواق، واغتنام الفرص التي تتيحها الممرات التجارية الجديدة. ومن شأن تطوير البنية التحتية والبيئات التنظيمية، وزيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية أن تزيد الدعم لهذه الأهداف (الفصل الثالث).
- وللحفاظ على الزخم والبناء على التداعيات ذات الصلة بحرب روسيا في أوكرانيا، فإنه يمكن لاقتصادات منطقة القوقاز وآسيا الوسطى زيادة وتيرة أجندة إصلاحاتها الهيكلية لتعزيز النمو على المديين المتوسط والطويل على حد سواء.

- وفيما يتعلق بالبلدان منخفضة الدخل والدول الهشة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يظل تحسين وضع الأمن الغذائي إحدى الأولويات في خضم موجات الجفاف المستمرة والصدمات الأخرى المتعلقة بالمناخ. وستكون السياسات الرامية إلى التصدي للتحديات التي يفرضها تغير المناخ حيوية في هذا السياق. بالإضافة إلى ذلك، يُعد الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي بالغ الأهمية لتلبية الاحتياجات الاجتماعية الأكثر إلحاحا والتخفيف من حدة الأزمات الإنسانية المستمرة. ويظل حل الصراعات الدائرة حاليا مطلبا رئيسيا لتحسين مستويات المعيشة وتحقيق النمو.

## دعم ممتد من صندوق النقد الدولي

إن التزام صندوق النقد الدولي تجاه المنطقة التزام راسخ. ويقف الصندوق على أهبة الاستعداد لإسداء المشورة بشأن السياسات، وتقديم المساعدة الفنية، وإتاحة التمويل لبلدان منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى للمساعدة على تخفيف حدة الصدمات وتيسير إجراء أية تعديلات لازمة. ومنذ أوائل عام ٢٠٢٠، قدم الصندوق ما يربو على ٤٠ مليار دولار في شكل تمويل لبلدان منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. ومن هذا الرقم، ومنذ بداية عام ٢٠٢٣، قدم أكثر من ١٦ مليار دولار في شكل تمويل إلى سبعة بلدان. ويشمل هذا التمويل اتفاق تسهيل الصندوق الممدد مع الأردن، وتسهيل الصلابة والاستدامة لموريتانيا (للتصدي للتحديات المتعلقة بالمناخ)، والتسهيل الائتماني الممدد للصومال في أعقاب بلوغه نقطة الإنجاز ضمن المبادرة المعززة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وموافقة المجلس التنفيذي على المراجعتين الأولى والثانية في إطار تسهيل الصندوق الممدد لمصر والذي تضمَّن زيادة قيمة دعم صندوق النقد الدولي من ٣ مليارات إلى نحو ٨ مليارات دولار. ويواصل الصندوق أيضا مساندة البلدان الأعضاء بنحو ٣٥٠ مشروعا للمساعدة الفنية وتنمية القدرات في ٣٠ بلدا. ويحافظ الصندوق كذلك على وجوده على المستوى المحلي من خلال مكاتب الممثلين المقيمين؛ ومركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط، والمركز الإقليمي لتنمية القدرات في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى ومنغوليا؛ وإنشاء مكتب إقليمي جديد في الرياض، المملكة العربية السعودية – وجميعها تعمل على تعزيز شراكة صندوق النقد الدولي مع بلدان منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

## المراجع

UN Conference on Trade and Development (UNCTAD). 2024. “Red Sea, Black Sea and Panama Canal: UNCTAD Raises Alarm on Global Trade Disruptions.” January 26. https://unctad.org/news/red-sea-black-sea-and-panama-canal-unctad-raises-alarm-global-trade-disruptions.

UN High Commissioner for Refugees (UNHCR). 2024. “Sudan Situation: UNHCR External Update #52 - 13 March 2024.” March 15. https://data.unhcr.org/en/documents/details/107294.

UN Office for the Coordinated Humanitarian Affairs (UNOCHA). 2024. “Hostilities in the Gaza Strip and Israel Flash Update #136.” March 11. https://www.ochaopt.org/content/hostilities-gaza-strip-and-israel-flash-update-136#:~:text=Since%207%20October%202023%2C%20OCHA,to%20property%20(71%20incidents).

# ٢– أسس هشة: الندوب الاقتصادية الدائمة التي خلفتها الصراعات[١]

الصراع في غزة وإسرائيل يعيد للأذهان من جديد التحديات المتكررة الناجمة عن الصراعات في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وتتسبب الصراعات في معاناة إنسانية هائلة عبر منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. فالآلاف قد فقدوا حياتهم خلال العقد الماضي والمزيد يواجهون الهشاشة وانعدام الأمن الغذائي. ويحلل هذا الفصل التأثيرات الاقتصادية للصراعات وأبرز قنواتها، ويعقد مقارنة بين اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والاقتصادات في مناطق أخرى خلال الفترة من ١٩٨٩ إلى ٢٠٢٢. وتشير النتائج الرئيسية إلى تأثيرات سلبية ملحوظة على الأداء الاقتصادي في الأجلين القريب والطويل، فضلا عن ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض الاستهلاك والاستثمار والصادرات وإيرادات المالية العامة. وربما تترسخ جذور هذه التأثيرات من خلال تدمير المؤسسات والمساهمة في هشاشة الاقتصادات المتأثرة بالصراعات. ومقارنة ببقية العالم، غالباً ما يكون الأثر الاقتصادي السلبي للصراعات أكثر حدة وأطول أمدا في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وتحديدا، فعقب اندلاع صراع حاد في أحد بلدان منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، لا يزال نصيب الفرد من الناتج أقل بنحو ١٠٪ في المتوسط بعد مرور عشر سنوات. أما المناطق الأخرى، فتشهد انخفاضا أقل من ٣٪ في المتوسط وتنجح في تعويضه في غضون خمس سنوات. ويعكس ذلك على الأرجح مزيجا من العوامل، كارتفاع متوسط كثافة الصراعات في المنطقة، وتصاعد التأثير الهامشي السلبي للصراعات مع اشتداد وطأتها، وتفشي أوضاع مسبقة ساهمت في تفاقم المشهد، مثل انخفاض متوسط جودة المؤسسات. وعادة ما تؤدي الصراعات أيضا إلى آثار سلبية أكبر على البلدان المتاخمة، حيث يتراجع نصيب الفرد من الناتج بنحو ١,٥٪ مباشرة ثم بنحو ٦٪ بعد عشر سنوات تقريبا (وإن كانت هذه التقديرات تشوبها درجة أكبر من عدم اليقين).[٢] علاوة على ذلك، فعندما تكون الصراعات في البلدان المتاخمة غير قائمة على دول، ينشأ عنها أثر سلبي أكبر على نصيب الفرد من الناتج، حيث يصل إلى ١٠٪ بعد سبع سنوات من اندلاع الصراع.

## ٢–١ صراعات حادة ومتكررة تخلف خسائر بشرية فادحة

منذ أوائل التسعينات، تواترت على اقتصادات الشرق الأوسط وآسيا الوسطى المزيد من الصراعات العنيفة (يشار إليها فيما بعد بالصراعات) مقارنة بغيرها في مناطق أخرى، باستثناء إفريقيا جنوب الصحراء. وشهد العقد الماضي طفرة حادة في الصراعات – أي فترات من العنف المنظم والفتاك بين أطراف تابعة أو غير تابعة لدول أو ضد مدنيين، مما يشير إلى شيوع الصراعات إلى حد كبير نسبياً عبر المنطقة (الشكل البياني ٢–١، اللوحة ١).[٣] وداخل منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، انتشرت الصراعات تحديدا في المنطقة الجغرافية التي تشمل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP). وقد تضاعف عدد الصراعات تقريبا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ولم تتجاوز هذا المعدل سوى منطقة إفريقيا جنوب الصحراء. وعلاوة على ذلك، عادة ما تمتد الصراعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان لفترات أطول مقارنة بالمناطق الأخرى (الشكل البياني ٢–١، اللوحة ٢).

وعلى مدار العقد الماضي، طرأت تغيرات على طبيعة الصراعات في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. فقد أصبحت الحروب الأهلية والصراعات بين الدول (الصراعات القائمة على دول) أكثر تواترا.[٤] وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، كانت الصراعات واسعة النطاق غير القائمة على دول (اشتباكات بين مجموعتين مسلحتين غير حكوميتين) هي المحرك الرئيسي للصراعات خلال العقد

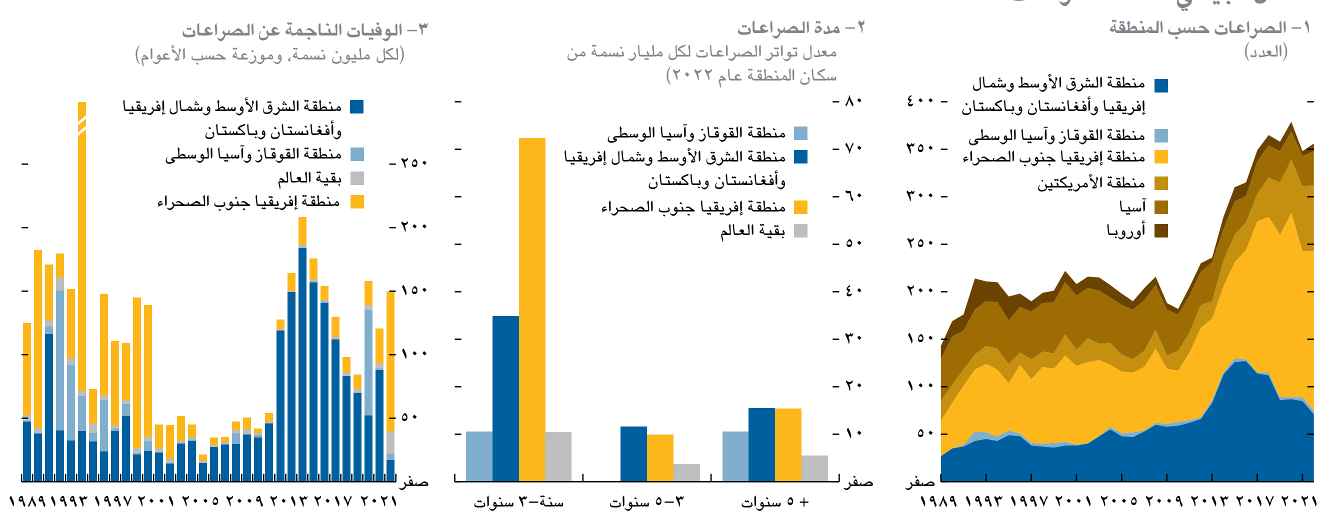
[١] أعد هذا الفصل كل من ديالا المصري، وفيجدان بورانوفا، وستيفن دانغ، وكولومبي لادريه، وتروي ماثيسون (رئيساً مشاركاً)، وبوريسلافا ميرشيفا (رئيساً مشاركاً)، وتوماس بيونتيك، وبوجينا رادزيفيتش باك.

[٢] يُستخدم مصطلحا الأثر والتأثير في هذا الفصل لتسهيل القراءة. والعلاقة بين التأثيرات المقدرة في هذا الفصل ارتباطية وليست سببية بالضرورة.

[٣] يُعرِّف هذا الفصل الصراع وفقا لقاعدة بيانات الأحداث ذات المرجعية الجغرافية التابعة لبرنامج أوبسالا لبيانات الصراعات، والتي تغطي الفترة من ١٩٨٩ إلى ٢٠٢٢، وهي المصدر الرئيسي للبيانات. وعلى هذا الأساس، تُعرف الصراعات بأنها أحداث عنف منظمة وفتاكة بين أطراف محددة إما تابعة لدول أو غير تابعة لدول أو ضد مدنيين. ولا تشمل هذه البيانات جرائم العنف (مثل جرائم القتل وأعمال العنف التي ترتكبها العصابات) بسبب صعوبة عزو هذه الجرائم لمجموعات محددة ومنظمة ومعروفة الهوية. راجع تقرير Uppsala Conflict Data Program (2022). ويُحسب إجمالي عدد الوفيات الناجمة عن الصراعات على أساس سنوي لكل مليون مقيم لاشتقاق مقياس سنوي لحدة الصراعات. وللاطلاع على المزيد من التفاصيل، راجع المرفق ٢–١ المتاح على شبكة الإنترنت. ونظرا لأن الصراع في غزة وإسرائيل اندلع في أكتوبر ٢٠٢٣، لم يتم إدراجه ضمن هذا التحليل.

[٤] البيانات الصادرة عن برنامج أوبسالا لبيانات الصراعات تميز بين الصراعات على أساس الأطراف المشاركة فيها. وينظر الفصل في نوعين من الصراعات: صراعات قائمة على دول (تنطوي على أعمال عنف فتاكة بين مجموعتين منظمتين إحداهما على الأقل الحكومة) وصراعات غير قائمة على دول (بين مجموعتين منظمتين لا تتبع أي منهما الحكومة).

**الشكل البياني ٢-١: الصراعات، ١٩٨٩-٢٠٢٢**




المصادر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في صندوق النقد الدولي، وقاعدة بيانات أوبسالا للأحداث ذات المرجعية الجغرافية (الإصدار ٢٣-١)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يُعرَف الصراع بأنه حادث ينطوي على عنف منظم وفتاك بين أطراف تابعة لدول أو غير تابعة لدول أو ضد مدنيين، ويسفر عما لا يقل عن ٢٥ حالة وفاة نتيجة معارك خلال سنة واحدة. وتغطي اللوحة الثانية ٢٧٣ صراعا بلغت مدتها سنة واحدة أو أكثر بين عامي ١٩٨٩ و٢٠٢٢، وفي أكثر من ٦٧ بلدا. ويعرض المحور الصادي عدد الصراعات لكل مليار نسمة من سكان المنطقة عام ٢٠٢٢ (معدل تواتر الصراعات) في العينة. وتغطي العينة الكلية ١٤٢١ صراعًا في ١٢٥ بلدا. وبالنسبة للوحة الثالثة، أدى الصراع الذي وقع في رواندا عام ١٩٩٤ إلى الارتفاع الهائل في بيانات إفريقيا جنوب الصحراء إلى أكثر من ١٠٠٠، كما أدى الصراع في إثيوبيا إلى الارتفاع الهائل في بيانات عام ٢٠٢٢.

الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث شكلت ما يقرب من ثلثي الصراعات بحلول ٢٠١٤-٢٠١٥. ومع ذلك، ارتفعت نسبة الصراعات القائمة على دول منذ ذلك الحين لتشكل حوالي نصف مجموع الصراعات، مخلفة زيادة هائلة في أعداد الوفيات. كذلك، نشأت مجموعات دون حكومية عبر العديد من المناطق، وشكلت حكومات وكيانات اقتصادية موازية. وفي المقابل، كانت معظم الصراعات في بلدان القوقاز وآسيا الوسطى قائمة على دول خلال فترة العينة (١٩٨٩-٢٠٢٢). وبوجه عام، تباينت التجارب بين مختلف البلدان بشكل ملحوظ. فبعض الدول المتأثرة بالصراعات (أفغانستان والعراق والصومال والسودان وسوريا) عانت بشكل أو بآخر من الصراعات خلال معظم فترة العينة. أما اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى الأخرى، فكانت تجربتها أكثر تباينا من حيث تواتر الصراعات ومدتها، ومعظمها أمكن تسويتها خلال ثلاث سنوات.

وقد نشأت عن هذه الصراعات تكلفة بشرية فادحة. فعلى سبيل المثال، بلغت حدة الصراعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان مستويات إقليمية غير مسبوقة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث بلغ معدل الوفاة ١٠٠ حالة تقريبا بين كل مليون شخص في الأعوام التالية لعام ٢٠١٠ وبلغ ذروته في عام ٢٠١٤ عقب اندلاع الانتفاضات العربية (الشكل البياني ٢-١، اللوحة ٣). ومع نهاية عام ٢٠٢٢، أدى الصراع في عدد قليل من اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا الوسطى إلى تهجير أكثر من ٤٠٪ من سكان العالم النازحين قسرا (حوالي ٤٧ مليون شخص)، مما أدى إلى هجرة أعداد كبيرة من العقول. ولا تقتصر تداعيات النزوح على تدهور الأوضاع المعيشية للنازحين. فقد نتجت عن التحركات الكبيرة غير المتوقعة للأشخاص ضغوط اقتصادية واجتماعية في البلدان المجاورة والمضيفة، مما أثر على توفير الخدمات العامة وفرص العمل ومستويات الأجور (دراسة Rother and others 2016). فعلى سبيل المثال، تم اعتبار ٧٠٪ من اللاجئين ضمن الفقراء، وارتفع هذا الرقم إلى ٩٠٪ وفق تعاريف الفقر في فرادى البلدان، مما فرض ضغوطا على الموارد العامة.[٥] ونظرا لأن الحواجز القانونية والإدارية تحد من دخول اللاجئين في أسواق العمل الرسمية، فإنها غالبا ما تدفع الكثيرين إلى العمل في الوظائف منخفضة الأجر التي لا تتطلب مهارات والقطاع غير الرسمي.

وإلى جانب الخسائر البشرية الفادحة، خلفت الصراعات عبر المنطقة آثارا مجتمعية طويلة المدى. فقد أدت الصراعات الحادة والممتدة إلى تعطيل تراكم رأس المال البشري وتقويض التماسك الاجتماعي في بلدان عديدة. وشهدت العديد من الاقتصادات المتأثرة بالصراعات تراجع معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي، وانخفاض متوسط العمر المتوقع، وارتفاع معدلات نقص التغذية (الإطار ١-٢). وتتفاقم هذه النتائج السلبية بسبب انقطاع الخدمات الأساسية وإمدادات الغذاء، فضلا عن المعاناة الاقتصادية - وتؤثر هذه العوامل بالأخص

[٥] تستند هذه الإحصاءات إلى عينة مستمدة من دراسة حول اللاجئين السوريين المقيمين في الأردن ولبنان الذين تم تسجيلهم في عام ٢٠١٤ (دراسة Verme and others 2016).

على الشرائح السكانية الضعيفة. وتتباين هذه التأثيرات إلى حد كبير على مستوى المنطقة، حيث تشهد بعض البلدان انخفاضا كبيرا في مؤشرات التعليم والصحة، ولا سيما خلال الصراعات الحادة والممتدة التي تتسبب في نزوح أعداد كبيرة من السكان (مما يمكن أن يؤدي إلى انخفاض حاد في معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي قد يصل إلى ٣٠ نقطة مئوية،[٦] وتراجع حاد أيضا في متوسط العمر المتوقع بمقدار ١٠ نقاط مئوية في السنة الثانية من الصراعات الحادة). وتؤكد هذه الشواهد العواقب المعقدة والدائمة للصراعات على تنمية رأس المال البشري والتماسك الاجتماعي.

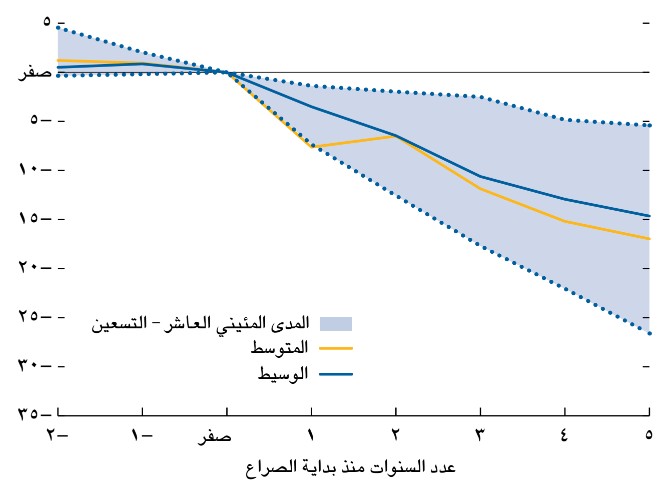
وعلاوة على ذلك، يمكن أن تتسبب الصراعات في أضرار جسيمة في البنية التحتية، مما يجعل إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراعات احتياجا ملحا ولكنه عالي التكلفة. فعادة ما تؤدي الصراعات إلى إتلاف أو تدمير الأصول المادية والبنية التحتية، بما في ذلك المباني السكنية والتجارية والطرق والجسور والمدارس والمستشفيات. وغالباً ما تقع أضرار شديدة أيضا على البنية التحتية للخدمات الأساسية، مثل المياه والكهرباء والصرف الصحي. فعلى سبيل المثال، تشير دراسة Rother and others (2016) إلى أن التكلفة التقديرية لخسائر رأس المال المادي في سوريا من جراء الحرب الأهلية تجاوزت ١٣٠ مليار دولار (أو حوالي ٢٣٠٪ من إجمالي الناتج المحلي قبل الحرب). وبالمثل، تستشهد نفس الدراسة بتقارير إعلامية تفيد بأن خسائر البنية التحتية في اليمن بسبب الحرب في أوائل عام ٢٠١٥ تجاوزت ٢٠ مليار دولار (أو ٥٠٪ من إجمالي الناتج المحلي قبل الحرب).

## ٢–٢ انخفاض مزمن في النمو عقب الصراعات

شهدت اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى انخفاضاً ملحوظاً في متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مقارنة بالتنبؤات التي سبقت الصراعات الحادة والممتدة. ورغم أن تنبؤات النمو تنطوي على درجة من عدم اليقين بطبيعتها، يشير ما تم رصده من بيانات إلى خسائر اقتصادية كبيرة. فمقارنة بالتنبؤات الأولية في مرحلة ما قبل الصراع، انخفض نصيب الفرد الفعلي من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة ٥٪ تقريبًا (في المتوسط) في السنة الأولى من الصراعات الحادة والممتدة (الشكل ٢–٢). ونظراً لأن معدلات النمو غالبا ما تظل ثابتة أو سالبة لفترة طويلة بعد بداية الصراعات الحادة والممتدة، اتسع الفرق الوسيط في نصيب الفرد الفعلي من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مقابل تنبؤات ما قبل الصراع إلى ما يقرب من ١٥٪ بعد خمس سنوات.

وتشير الشواهد التجريبية إلى أن العواقب الاقتصادية للصراعات في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى غالباً ما تكون أكثر حدة وأطول أجلا مقارنة بالمناطق الأخرى. واتساقا مع تحليل أخطاء التنبؤ، تشير الاستجابات الديناميكية - التي تم تقديرها باستخدام أساليب التوقعات المحلية – إلى استمرار بعض التأثيرات السلبية للصراعات على الناتج وتراكمها بمرور الوقت. وتحديدا، يرتبط اندلاع صراع حاد بانكماش قدره ٢٪ تقريبًا في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال السنة الأولى، لتتجاوز ذروة الانخفاض –١٣٪ بعد مرور تسع سنوات من الصدمة

**الشكل البيـاني ٢–٢: منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: تأثير الصراعات الحادة والممتدة على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي**
(الفرق ٪ بين التوقعات الفعلية وتوقعات ما قبل الصراع)



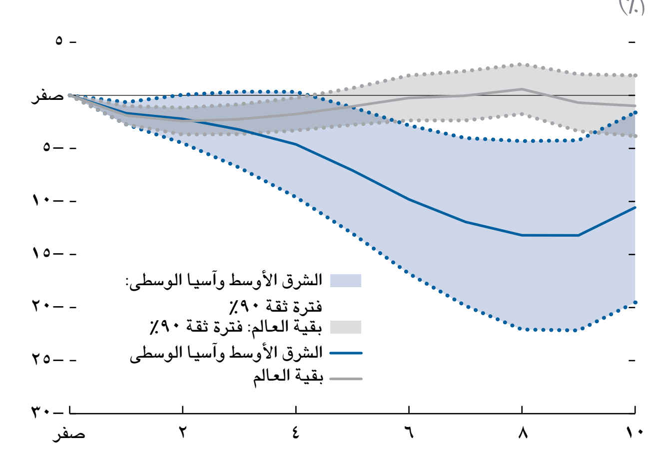

المصادر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في صندوق النقد الدولي، وقاعدة بيانات أوبسالا للأحداث ذات المرجعية الجغرافية (الإصدار ٢٣–١)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يُعرف الصراع الحاد والممتد بأنه فترة صراع تسبقها سنتان أو ثلاث سنوات من السلام النسبي (صفر أو أقل من ٢٥ حالة وفاة إجمالاً)، وفترات تشهد أكثر من ٢٥ حالة وفاة سنويًا (صراع حاد) في كل بلد بعد بداية الصراع، وثلاث سنوات متتالية أو أكثر (صراع ممتد) من الصراع المستمر. وبالنسبة للتوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لفترة ما قبل الصراع، تم استخدام عدد الخريف الذي يسبق العام الذي شهد اندلاع فترات الصراع.

[٦] على سبيل المثال، أثناء غزو الكويت ما بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ والحرب الأهلية السورية ما بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٣.



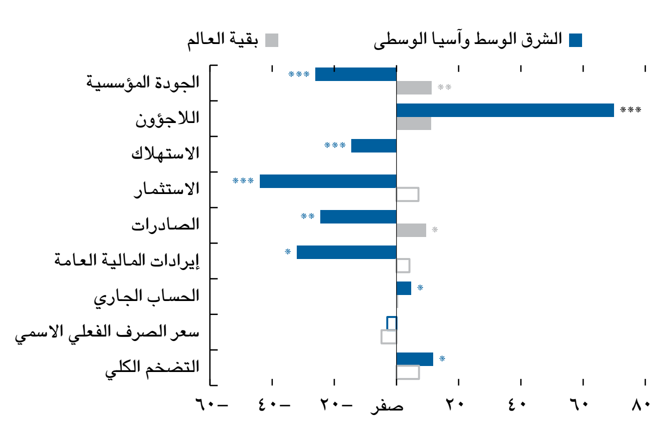
**الشكل البياني ٢-٣: أثر الصراعات على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي**
(٪)




المصادر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في صندوق النقد الدولي، وقاعدة بيانات أوبسالا للأحداث ذات المرجعية الجغرافية (الإصدار ٢٣-١)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تحدث الصدمة في العام الأول وتعادل زيادة حدة الصراع إلى المئين الخامس والسبعين من التوزيع العالمي.



**الشكل البياني ٢-٤: الاضطرابات الاقتصادية: متغيرات إضافية**
(الاختلاف ٪ بين السنة السابعة والسنة السابقة لاندلاع الصراع)




المصادر: المرشد الدولي إلى المخاطر القُطرية، وقاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في صندوق النقد الدولي، وتقرير الاتجاهات العالمية ٢٠٢٢ الصادر عن وكالة الأمم المتحدة للاجئين، وقاعدة بيانات أوبسالا للأحداث ذات المرجعية الجغرافية (الإصدار ٢٣-١)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يوضح الشكل البياني الأثر بعد سبع سنوات من الصدمة التي تعادل ارتفاع حدة الصراع إلى المئين الخامس والسبعين من التوزيع العالمي. وتشير الرموز *** و** و* إلى دلالة إحصائية عند مستوى ١٪ و٥٪ و١٠٪ على الترتيب. وتشير الأعمدة الفارغة إلى عدم وجود دلالة إحصائية عند مستوى ١٠٪. ويعرض المرفق ٢-٢ على شبكة الإنترنت نتائج التوقعات المحلية. وتعبر النتائج عن الاختلافات بالنسب المئوية، باستثناء رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، حيث تعبر النتائج عن الاختلافات بالنقاط المئوية.

(الشكل البياني ٢-٣).[٧] واتساقا مع النتائج السابقة، لم يُلاحظ أي اختلاف في خسائر نصيب الفرد من الناتج بين الصراعات القائمة وغير القائمة على دول.[٨] كذلك فإن الأثر الاقتصادي للصراعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان مشابه من الناحية الإحصائية لما شهدته بلدان منطقة القوقاز وآسيا الوسطى - وإن كان أقل استمرارية بدرجة طفيفة في المجموعة الأخيرة (راجع الشكل البياني ٢-٥-٥ في المرفق عبر شبكة الانترنت). وفي المقابل، رغم أن الأثر على نصيب الفرد من الناتج في متوسط الاقتصادات عبر بقية أنحاء العالم يبلغ حوالي -٢,٥٪ خلال السنوات الأولى (على غرار تقديرات متوسط اقتصادات الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، ينحسر هذا التأثير بعد السنة الخامسة.[٩]

وزيادة حدة أثر الصراعات في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى مقارنة ببقية العالم إنما تعكس جزئيًا تباين الآثار عبر قنوات وعوامل متنوعة. ويوضح الشكل البياني ٢-٤ تقديرات الاستجابة الديناميكية حسب القنوات أو العوامل الاقتصادية بعد سبع سنوات من اندلاع صراع شديد الحدة. وفي المتوسط، توجد بوادر على استمرار الاضطرابات الناجمة عن الصراع عبر معظم القنوات في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وتنعدم تلك البوادر عادة في بقية العالم. كذلك تتضح خمس نتائج رئيسية (الشكل البياني ٢-٤):

[٧] يُعرف الصراع الحاد بأنه الصراع الذي تبلغ حدته (أي عدد الوفيات الناجمة سنويا عن الصراع لكل مليون نسمة) المئين الخامس والسبعين في توزيع حدة الصراع في عينة التقدير.

[٨] راجع عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: إفريقيا جنوب الصحراء ودراسة Fang and others (2020). وتشمل الصراعات غير القائمة على دول الصراعات الأهلية. وللاطلاع على المزيد من التفاصيل، راجع المرفق ٢-٣ المتاح على شبكة الإنترنت.

[٩] تشير اختبارات متنوعة إلى متانة الاستجابات الديناميكية، بما في ذلك (١) إضافة مقياس متزامن لصدمة الصراع في كل أفق زمني، حسب دراسة Teulings and Zubanov (2013)، بحيث يمكن استبعاد الصدمات المستقبلية وتأثيرات التوقعات الناتجة عن اندلاع الصراع؛ و(٢) استبعاد البلدان التي تأثرت تاريخيًا بالصراعات على مدى أفق زمني طويل (أفغانستان والعراق وليبيا والصومال وسوريا والسودان والضفة الغربية وغزة واليمن). وللاطلاع على المزيد من التفاصيل، راجع المرفق ٢-٥ على شبكة الإنترنت.

- ترتبط الصراعات بارتفاع التضخم وانخفاض الطلب المحلي. ويقترن انخفاض نصيب الفرد من الناتج بارتفاع التضخم وانخفاض الاستهلاك والاستثمار والصادرات وإيرادات المالية العامة في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.[١٠] وتنشأ هذه النتائج على الأرجح بسبب تعطل العمليات الاقتصادية في البلد المعني، وتفاقم حالة عدم اليقين، وتدهور القدرة التشغيلية للدولة.
- ترتبط التكلفة الاقتصادية الهائلة والدائمة للصراعات في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بانخفاضات كبيرة في الاستثمار وتدهور الجودة المؤسسية.[١١] وتحديدا، تنخفض هذه المتغيرات في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بفارق ضخم للغاية عن المتوسط العالمي، مع تراجع جودة الاستثمار والمؤسسات بنسبة ٤٤٪ و٢٦٪ على الترتيب، بعد مرور سبع سنوات على وقوع الصدمة. وتُعزى هذه الانخفاضات أساسا إلى بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، وليس إلى بلدان منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، مما يشير إلى آثار أكثر حدة في المنطقة الأولى (الشكل البياني ٢–٥). وعادة ما تعكس هذه الانخفاضات تدهور الآفاق الاقتصادية على المدى المتوسط بسبب رأس المال الضائع، على سبيل المثال.

**الشكل البياني ٢–٥: الاضطرابات الاقتصادية: متغيرات إضافية**
(الاختلاف ٪ بين السنة السابعة والسنة السابقة لاندلاع الصراع)



المصادر: المرشد الدولي إلى المخاطر القُطرية، وقاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في صندوق النقد الدولي، وقاعدة بيانات أوبسالا للأحداث ذات المرجعية الجغرافية (الإصدار ٢٣–١)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يوضح الشكل البياني الأثر بعد سبع سنوات من الصدمة التي تعادل ارتفاع حدة الصراع إلى المئين الخامس والسبعين من التوزيع العالمي. وتشير الرموز *** و** و* إلى دلالة إحصائية عند مستوى ١٪ و٥٪ و١٠٪ على الترتيب. وتشير الأعمدة الفارغة إلى عدم وجود دلالة إحصائية عند مستوى ١٠٪. ويعرض المرفق ٢–٤ على شبكة الإنترنت نتائج التوقعات المحلية. وتعبر النتائج عن الاختلافات بالنسب المئوية، باستثناء رصيد الحساب الجاري (الذي يُرمز إليه كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)، حيث تعبر النتائج عن الاختلافات بالنقاط المئوية.

- وعادة ما تتزامن الصراعات مع تحسن رصيد الحساب الجاري. ولا تنشأ هذه التطورات نتيجة تقلص الواردات، ولكن نتيجة زيادة حساب الدخل الثانوي (مما يشير إلى ارتفاع التحويلات المالية أثناء الصراعات) والمساعدات الخارجية.[١٢] كذلك ترتبط الصراعات بخروج تدفقات رأس المال، والذي قد يشير إلى تصاعد عدم اليقين والمخاوف بين المستثمرين الأجانب.[١٣]
- ولا يبدو أن الصراعات في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تؤثر على سعر الصرف الفعلي الاسمي. ويرجع ذلك على ما يبدو إلى شيوع نظم أسعار الصرف الثابتة عبر المنطقة. ويقتصر انخفاض أسعار الصرف الفعلية الاسمية على التحليلات التي تتناول اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ذات أسعار الصرف المرنة.[١٤]
- وغالبا ما ترتبط الصراعات بزيادات كبيرة في تدفقات اللاجئين. ويوضح الشكل البياني ٢–٤ أنه بعد مرور سبع سنوات على اندلاع الصراعات الحادة، يرتفع عدد اللاجئين النازحين من الاقتصاد المتأثر بالصراع بنحو ٧٠٪. وبناء على هذه النتائج وغيرها التي يعرضها الإطار ٢–١، فإن الانخفاض الضمني في رأس المال البشري والخسائر المحتملة في أعداد العاملين في مقتبل العمر قد يساهمان في استمرار التأثيرات الاقتصادية السلبية لفترة أطول، وإبطاء وتيرة تقارب الدخل، وتفاقم الفقر وعدم المساواة. وبالتالي، يمكن أن تتسبب هذه العوامل في عرقلة جهود التنمية، وتوسيع فجوة الدخل، وزيادة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية داخل البلدان وفيما بينها.

---

[١٠] يتسق ذلك مع نتائج الدراسات السابقة (عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: إفريقيا جنوب الصحراء؛ ودراسة Fang and others 2020؛ ودراسة Novta and Pugacheva 2021). وتنشأ آثار سلبية على إيرادات المالية العامة تؤدي إلى تراجع الإنفاق الاجتماعي.

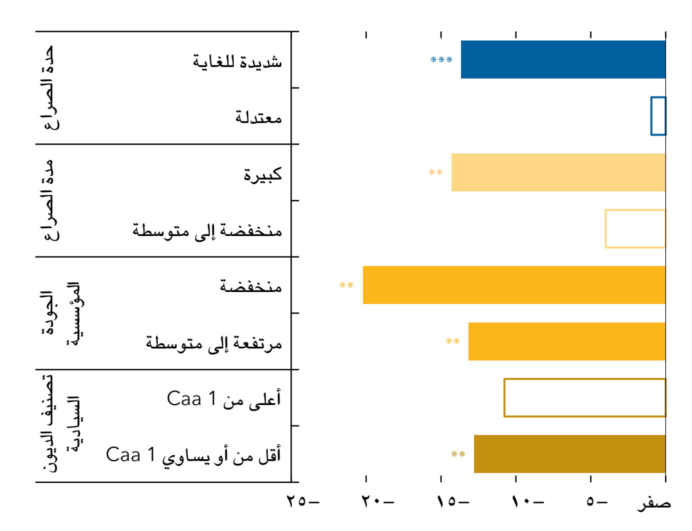
[١١] نستعيض عن الجودة المؤسسية بمؤشر بديل يقيس السيطرة على الفساد (المرشد الدولي إلى المخاطر القُطرية). ونتوصل إلى نتائج مماثلة من الناحية النوعية عند تحليل متغيرات بديلة للجودة المؤسسية (بما في ذلك مؤشرات الحوكمة العالمية)، مثل مقاييس القانون والنظام، والاستقرار السياسي، والصوت والمساءلة، وفعالية الحكومة، والجودة التنظيمية، وسيادة القانون – للاطلاع على المزيد من التفاصيل، راجع الأشكال البيانية من ٢–٢–١١ إلى ٢–٢–١٦ في المرفق على شبكة الإنترنت.

[١٢] تشهد الواردات انخفاضا عقب اندلاع الصراع، وإن كان أقل حدة مقارنة بالصادرات. ولا يتسع المجال لعرض الأثر على الواردات.

[١٣] راجع أيضًا الشكل البياني ٢–٢–١٧ في المرفق على شبكة الإنترنت، والذي يشير إلى زيادة رصيد الدخل الثانوي في بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بعد اندلاع الصراعات اتساقا مع زيادة التحويلات وتدفقات المساعدات.

[١٤] راجع الشكل البياني ٢–٢–١٠ في المرفق على شبكة الإنترنت. وتُصنف نظم سعر الصرف وفقًا لدراسة Ilzetzki, Reinhart, and Rogoff (2019)، ويُرمز لنظام سعر الصرف المرن بالدرجة ٣ فيما فوق حسب المنهجية المبسطة المستخدمة في هذه الدراسة.

**الشكل البياني ٢-٦: تفاوت الأثر على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي حسب خصائص الصراع والأوضاع الاقتصادية المسبقة**
(الاختلاف ٪ بين السنة السابعة والسنة السابقة لاندلاع الصراع)




المصادر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P.، والمرشد الدولي إلى المخاطر القُطرية، وقاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات أوبسالا للأحداث ذات المرجعية الجغرافية (الإصدار ٢٣-١)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يوضح الشكل البياني الأثر بعد سبع سنوات من الصدمة التي تعادل ارتفاع حدة الصراع إلى المئين الخامس والسبعين من التوزيع العالمي، ما عدا في حالة حدة الصراع التي تستخدم متغيراً تصنيفيا (راجع المرفق ٢-٤ على شبكة الانترنت). وتشير الرموز *** و** و* إلى دلالة إحصائية عند مستوى ١٪ و٥٪ و١٠٪ على الترتيب. وتشير الأعمدة الفارغة إلى عدم وجود دلالة إحصائية عند مستوى ١٠٪. ويعرض المرفق ٢-٥ على شبكة الإنترنت نتائج التوقعات المحلية. وتم استخدام تصنيفات وكالة موديز للديون السيادية، واختيار الحدCaa 1للتأكد من كفاية حجم العينة.

ما الذي يمكن أن يفسر إذن تعرض منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى دائما لتأثيرات سلبية أكبر حجما وعددا في أعقاب الصراعات؟ يبدو أن جزءا من الأسباب يتمثل في حقيقة أن الآثار الهامشية السلبية للصراعات تزداد بزيادة حدة الصراع ومدته. وإلى جانب ارتفاع معدل الصراعات في المنطقة وزيادة حدتها عادة وطول أجلها، يؤدي ذلك إلى تأثيرات أكبر وأطول أجلا عن متوسط المناطق الأخرى. وعند التمييز بين الصراعات المعتدلة والحادة للغاية، يشير التحليل إلى أن الأخيرة هي السبب وراء الانخفاض الأكبر حجما والأطول أجلا في تقديرات نصيب الفرد من الناتج في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى مقارنة بالمناطق الأخرى (الشكل ٢-٦).[١٥] وينطبق الأمر نفسه على الصراعات الأطول أجلا.[١٦] وهناك شواهد أيضا على أن الخصائص القُطْرية المسبقة تؤثر على استجابة الاقتصاد للصراع.[١٧]

- بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ذات الجودة المؤسسية الأقل في مرحلة ما قبل الصراع غالباً ما تعاني من خسائر أكبر في الناتج مقارنة بالبلدان الأخرى، مما يؤدي إلى زيادة احتمالية الآثار المرتدة السلبية المزمنة.[١٨] فضلا عن ذلك، فإن الصراعات القائمة وغير القائمة على دول يتباين تأثيرها على الجودة المؤسسية. وتحديدا، غالباً ما تؤدي الصراعات غير القائمة على دول إلى انخفاضات أكثر حدة في الجودة المؤسسية مقارنة بالصراعات القائمة على دول (راجع المرفق ٢-٣ على شبكة الانترنت).
- وغالباً ما تشهد بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى التي تعاني من تدني تصنيف الديون السيادية تراجعا أكثر وضوحا في الناتج.[١٩] وقد يؤدي انخفاض التصنيف إلى تأثيرات أكثر استمرارية بسبب القيود الأكبر المفروضة على هذه البلدان والتي تحول دون حصولها على خيارات التمويل اللازمة لإعادة الإعمار. وفي ظل هذه القيود التمويلية، قد تضطر العديد من هذه البلدان إلى البحث عن بدائل مثل المساعدات الخارجية أو التمويل الرسمي، بما في ذلك من خلال البرامج التي يدعمها صندوق النقد الدولي.

## ٢-٣ انتقال التداعيات السلبية الناجمة عن الصراعات إلى بلدان أخرى

قد لا تؤثر الصراعات على البلدان المعنية مباشرة فحسب، بل يمكن أن تمتد تداعياتها غير المباشرة إلى بلدان أخرى، مع اختلاف الأثر حسب قناة الانكشاف. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تستفيد بعض البلدان من ظهور مسارات تجارية جديدة، نتيجة التباعد التجاري

[١٥] يتسق ذلك أيضا مع ارتفاع معدل الصراعات الأكثر إضرارا بالاقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان مقارنة بمنطقة القوقاز وآسيا الوسطى، نظراً لأن الصراعات في المنطقة الأولى عادة ما تكون حادة على الأرجح. راجع المرفق ٢-٥ على شبكة الإنترنت.

[١٦] الصراعات شديدة الوطأة هي الصراعات التي تكون نسبة وفياتها إلى عدد السكان في الرُبيع الأعلى من التوزيع العالمي. أما الصراعات المعتدلة، فتكون نسبة وفياتها إلى عدد السكان في الرُبيع الأدنى من التوزيع العالمي. وللاطلاع على المزيد من التفاصيل، راجع المرفق ٢-٤ على شبكة الإنترنت. ويُستخدم متغير صوري للدلالة على المدد الطويلة إذا كانت المدة تقع في الرُبيع الأعلى من التوزيع العالمي.

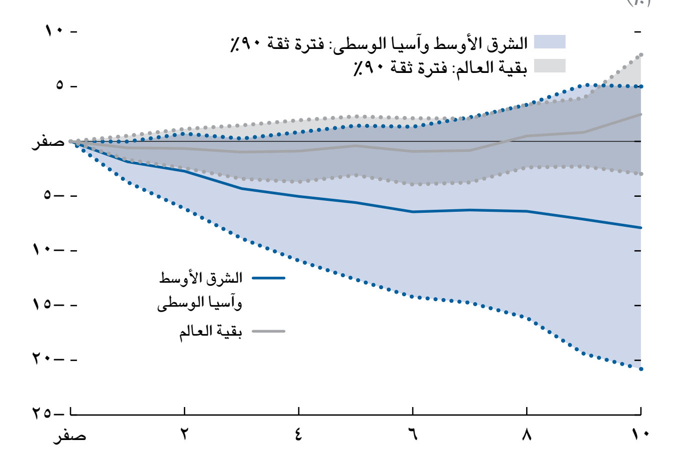
[١٧] تُعزى النتيجتان جزئياً إلى حقيقة أن الصراعات شديدة الوطأة تقع على الأرجح في البلدان ذات الجودة المؤسسية المنخفضة أو ذات التصنيف السيادي المنخفض، مما يشير إلى احتمالية ارتباط هاتين النتيجتين بعوامل داخلية.

[١٨] يُستخدم متغير صوري للدلالة على انخفاض الجودة المؤسسية إذا كانت درجة السيطرة على الفساد، مقيسة على أساس المرشد الدولي إلى المخاطر القُطرية، تقع في الرُبيع الأدنى من التوزيع العالمي.

[١٩] يستند ذلك إلى تصنيفات وكالة موديز للديون السيادية. ويُستخدم التصنيف Caa1 كمستوى حدي للمقارنة بين بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ذات التصنيف السيادي المنخفض (أقل من أو يساوي Caa1) وبلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى الأخرى (ذات التصنيف السيادي الأعلى من Caa1). وقد تم اختيار هذا المستوى الحدي عوضا عن "المرتبة الاستثمارية" لضمان كفاية حجم العينة في كل مجموعة.

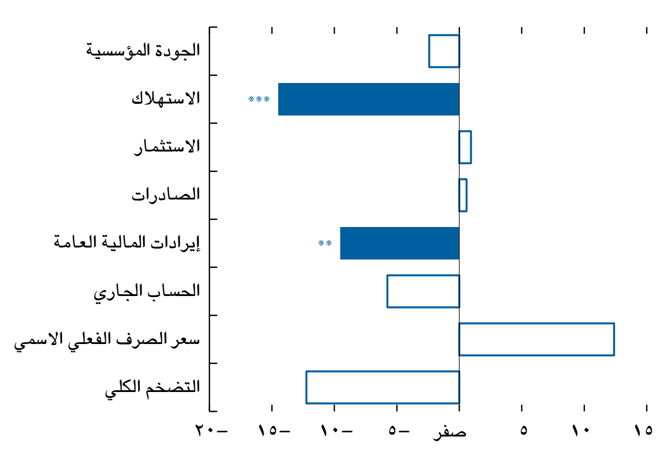


**الشكل البياني ٢–٧: أثر الصراعات على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات المتاخمة**
(٪)




المصادر: قاعدة بيانات مركز الأبحاث الاقتصادية (CEPII)، وقاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في صندوق النقد الدولي، وقاعدة بيانات أوبسالا للأحداث ذات المرجعية الجغرافية (الإصدار ٢٣–١)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملاحظة: تقديرات الأثر مطابقة تقريبًا لعدد الوفيات لكل مليون نسمة في المئين الخامس والسبعين للتوزيع العالمي كما يرد في التحليلات الصادرة عن البلد المعني (راجع المرفق ٢–٣–١ على شبكة الإنترنت للاطلاع على تفاصيل المطابقة).

**الشكل البياني ٢–٨: أثر الصراعات على المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصادات المتاخمة**
(الاختلاف ٪ بين السنة السابعة والسنة السابقة لاندلاع الصراع)




المصادر: قاعدة بيانات مركز الأبحاث الاقتصادية (CEPII)، والمرشد الدولي إلى المخاطر القُطرية، وقاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في صندوق النقد الدولي، وقاعدة بيانات أوبسالا للأحداث ذات المرجعية الجغرافية (الإصدار ٢٣–١)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يوضح الشكل البياني الأثر بعد سبع سنوات من الصدمة المطابقة تقريبًا لعدد الوفيات لكل مليون نسمة في المئين الخامس والسبعين للتوزيع العالمي كما يرد في التحليلات الصادرة عن البلد المعني. وتشير الرموز *** و** و* إلى دلالة إحصائية عند مستوى ١٪ و٥٪ و١٠٪ على الترتيب. وتشير الأعمدة الفارغة إلى عدم وجود دلالة إحصائية عند مستوى ١٠٪. ويقاس الأثر على رصيد الحساب الجاري بمقدار التغير بالنقاط المئوية.

في أعقاب اندلاع الصراعات، بينما يمكن أن تعاني بلدان أخرى من تصاعد عدم اليقين وتنامي الضغوط المالية الناجمة عن تدفقات اللاجئين. وبالنظر إلى أثر الصراعات على البلدان المتاخمة في العينة المستخدمة، يبدو أن اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تواجه آثارًا سلبية أكثر حدة وأطول أجلا مقارنة بالمناطق الأخرى (الشكل البياني ٢–٧).[20] وبالنسبة لمجموعة اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ينشأ عن الصراعات في البلدان المتاخمة انخفاض فوري في متوسط نصيب الفرد من الناتج في بلدان الجوار بنحو ١,٥٪، يليه انخفاض إضافي بنحو ٦٪ في نصيب الفرد من الناتج بعد مرور تسع سنوات تقريبا من الصدمة الأولية الناجمة عن الصراع، وإن كان هذا الانخفاض غير دال إحصائيا. ويبرز نمط مشابه عند النظر في التداعيات عبر قناة العلاقات التجارية (الاتفاقيات أو التدفقات الثنائية).[21] وبالتركيز على الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقط، تشهد بلدان هذه المجموعة تداعيات كبيرة ودالة إحصائيا، حيث يبلغ الانخفاض ١٠٪ تقريبا بعد مرور خمس سنوات على اندلاع الصراع.

كذلك تتأثر التداعيات بخصائص الصراعات في مناطق أخرى وخصائص البلد المتلقي. فحينما تكون الصراعات في البلدان المتاخمة غير قائمة على دول، يكون الأثر السلبي على نصيب الفرد من الناتج أكثر حدة ودالا إحصائيا، حيث يصل إلى ١٠٪ بعد مرور سبع سنوات على صدمة انتقال تداعيات الصراعات. كذلك يكون أثر الصدمات الناجمة عن تداعيات الصراعات أكثر وضوحا في البلدان ذات الجودة المؤسسية المنخفضة نسبيا.[22] فتشير التقديرات إلى تراجع نصيب الفرد من الناتج في البلدان ذات المؤسسات الأضعف بنحو ١٠٪ بعد مرور أربع سنوات على صدمة انتقال تداعيات الصراعات في البلدان المتاخمة.[23]

كذلك تتضح التأثيرات الاقتصادية السلبية للصراعات على متغيرات أخرى في البلدان المتاخمة. فينشأ عن الصراعات تدهور ملحوظ في متوسط الاستهلاك المحلي والإيرادات المالية (وما يترتب على ذلك من زيادة كبيرة في الدين العام) في بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى المتاخمة (الشكل البياني ٢–٨). وتشير النتائج أيضا إلى آثار سلبية، ذات دلالة اقتصادية رغم ضعف دلالتها الإحصائية، على

[20] راجع المرفق ٢–٣–١ على شبكة الانترنت للاطلاع على تفاصيل حول تصميم صدمة انتقال تداعيات الصراعات. وهذه الصدمة عبارة في الواقع عن متوسط مرجح لصدمات الصراعات في مناطق أخرى، مع تباين الأوزان الترجيحية الثنائية حسب قناة الانكشاف. ولأغراض مقارنة الاستجابات الديناميكية، يتم ربط صدمة انتقال تداعيات الصراعات بالمئين المطابق تقريبا لنسبة الوفيات لكل مليون نسمة الناجمة عن الصراعات الحادة في البلد المعني. وبالنسبة لصدمة انتشار تداعيات الصراعات في البلدان المتاخمة، فيتم تصميمها بحيث تقع في المئين التاسع والسبعين.

[21] راجع المرفق ٢–٣–١على شبكة الإنترنت للاطلاع على المزيد من التفاصيل حول ثبات النتائج إزاء القنوات البديلة للتداعيات (الأوزان الترجيحية).

[22] نستعيض عن الجودة المؤسسية بجودة القوانين والنظم وتصنيف المخاطر السياسية في البلد المعني. وتشير التقديرات الواردة في النص إلى هذا المقياس (المرشد الدولي إلى المخاطر القُطرية).

[23] للاطلاع على المزيد من التفاصيل حول تباين التأثيرات حسب خصائص الصراعات وخصائص البلد المعني، راجع المرفق ٢–٣–٢ على شبكة الانترنت.

الجودة المؤسسية ورصيد الحساب الجاري. وتؤدي الصراعات المجاورة أيضا إلى زيادة تدفقات اللاجئين الوافدين إلى بلدان الجوار عقب اندلاعها مباشرة، وتصل هذه الزيادة إلى نحو ٤٨٪ في اقتصادات بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (وهي نسبة أعلى من الملاحظ بالنسبة لصدمات انتقال تداعيات الصراعات في البلدان المتاخمة الأخرى في بقية العالم).[٢٤]

## ٢–٤ ملاحظات ختامية

تعد منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى واحدة من أكثر المناطق عرضة للصراعات في العالم. وغالباً ما تكون مدة هذه الصراعات وحدتها مرتفعة نسبيًا، مما يؤدي إلى آثار مجتمعية هائلة وطويلة المدى. كذلك، فإن الآثار السلبية للصراعات على الناتج الاقتصادي وغيره في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تفوق الملاحظ في بقية العالم. ولا يُعزى هذا التفاوت إلى حدة الصراعات وآثارها غير الخطية فحسب، بل إلى الأوضاع المسبقة أيضا، مثل زيادة ضعف المؤسسات. وعلاوة على ذلك، غالباً ما تؤدي الصراعات في المنطقة إلى المزيد من التداعيات السلبية على اقتصادات الشركاء التجاريين مقارنة بالمناطق الأخرى.

وبينما يركز هذا الفصل على أبرز القنوات التي تؤثر الصراعات من خلالها على اقتصاد ما، هناك عوامل أخرى مهمة على الأرجح. فعلى سبيل المثال، قد تؤثر الصراعات سلباً على الاستقرار المالي. فالصراعات طويلة الأمد تؤدي إلى إضعاف أداء القطاع المالي والحد من قدرة البنوك على دعم نظم الوساطة المالية والدفع، مما قد يفاقم خطر الأزمات المصرفية النظامية. وعلاوة على ذلك، قد يتباين تأثير الصراعات المطولة على الاقتصادات الغنية بالموارد الطبيعية (على سبيل المثال، حسب ما إذا كانت هذه الاقتصادات قد فقدت حصة كبيرة من إيرادات مواردها الطبيعية). كذلك، فإن ارتفاع أسعار النفط (على سبيل المثال، بسبب اضطرابات في عمليات الشحن أو إنتاج النفط) يمكن أن يعني ضمنا تعرض الاقتصاد العالمي لصدمات معاكسة في حجم الإمدادات، وبالتالي قد يهدد الجهود العالمية لخفض التضخم. ومع ذلك، يتضح من التاريخ الحديث أن زيادات أسعار النفط خلال الصراعات في الشرق الأوسط لا تستمر. ويمكن التخفيف من حدة زيادات الأسعار من خلال استفادة البلدان المنتجة للنفط في المنطقة من الطاقة الإنتاجية الفائضة والإفراج عن مخزون النفط الاستراتيجي في بلدان أخرى لتعويض النقص.

ونظرا لعدم اليقين الشديد الناجم عن الصراعات، من الأهمية بمكان إحراز تقدم حاسم نحو تعزيز الأسس والمؤسسات الاقتصادية. وتجدُر الإشارة إلى أن النتائج تؤكد أهمية تعزيز المؤسسات للمساعدة في التخفيف من الآثار السلبية للصراعات. ومن الضروري وضع سياسات اقتصادية كلية سليمة، بما في ذلك بناء الحيز المالي للاستجابة للاحتياجات الإنسانية والاجتماعية الملحة. وفي حالة الضغوط المالية النظامية، من المهم توافر التدابير اللازمة لإدارة الأزمات، مثل دعم السيولة الطارئ من البنك المركزي. وأخيرا وليس آخرا، ينبغي معايرة المساعدات المالية الدولية والإقليمية حسب أوضاع الهشاشة والصراع في كل بلد. وفي هذا الصدد، فإن صندوق النقد الدولي على استعداد لمساعدة الاقتصادات الأعضاء، ويعمل بالفعل على زيادة التعاون مع البلدان الأعضاء الأكثر ضعفا، بما في ذلك من خلال استراتيجية الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات (صندوق النقد الدولي ٢٠٢٢).

## المراجع

Fang, Xiangming, Siddharth Kothari, Cameron McLoughlin, and Mustafa Yenice. 2020. "The Economic Consequences of Conflict in Sub-Saharan Africa." IMF Working Paper 2020/221, International Monetary Fund, Washington, DC.

Ilzetzki, Ethan, Carmen M. Reinhart, and Kenneth S. Rogoff. 2019. "Exchange Rate Arrangements in the 21st Century: Which Anchor Will Hold?" *Quarterly Journal of Economics* 134 (2): 599–646.

International Monetary Fund (IMF). 2022. "IMF Strategy for Fragile and Conflict-Affected States." IMF Policy Paper 2022/004, International Monetary Fund, Washington, DC.

Novta, Natalija, and Evgenia Pugacheva. 2021. "The Macroeconomic Costs of Conflict." *Journal of Macroeconomics* 68: 103–286.

[٢٤] للاطلاع على تفاصيل حول تدفقات اللاجئين الوافدين، راجع المرفق ٢–٣–٢ على شبكة الانترنت.

Rother, Björn, Gaëlle Pierre, Davide Lombardo, Risto Herrala, Pricsilla Toffano, Erik Roos, Greg Auclair, and others. 2016. "The Economic Impacts of Conflicts and the Refugee Crisis in the Middle East and North Africa." IMF Staff Discussion Note 16/08, International Monetary Fund, Washington, DC.

Teulings, Coen N., and Nikolay Zubanov. 2013. "Is Economic Recovery a Myth? Robust Estimation of Impulse Responses." *Journal of Applied Econometrics* 29 (3): 497–514.

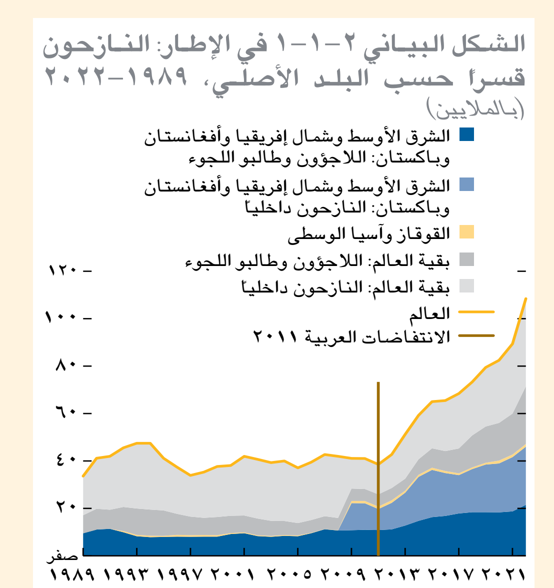
Uppsala Conflict Data Program. 2022. "Frequently Asked Questions." https://www.pcr.uu.se/research/ucdp/faq/.

Verme, Paolo, Chiara Gigliarano, Christina Wieser, Kerren Hedlund, Marc Petzoldt, and Marco Santacroce. 2016. "The Welfare of Syrian Refugees: Evidence from Jordan and Lebanon." World Bank, Washington, DC

## الإطار ٢-١: التأثيرات المجتمعية طويلة الأجل الناجمة عن الصراعات

يمكن أن تنشأ عن الصراعات الحادة والممتدة، ولاسيما تلك التي تؤدي إلى نزوح قسري واسع النطاق، اضطرابات شديدة تعوق تراكم رأس المال البشري والتماسك الاجتماعي في البلدان المتضررة.

**الشكل البياني ٢-١-١ في الإطار: النازحون قسرا حسب البلد الأصلي، ١٩٨٩-٢٠٢٢**
(بالملايين)




المصادر: مركز رصد النزوح الداخلي، وتقرير الاتجاهات العالمية لعام ٢٠٢٢ الصادر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يشمل النازحون قسرا اللاجئين الخاضعين لولاية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وطالبي اللجوء، والنازحين داخليا ممن يدخلون في نطاق اهتمام المفوضية، وغيرهم من الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية.

وبحلول نهاية عام ٢٠٢٢، ارتفع عدد النازحين قسرا إلى أكثر من ١٠٠ مليون شخص حول العالم، وتمثل منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى أكثر من ٤٠٪ من هذا الرقم (الشكل البياني ٢-١-١ في الإطار). وقد أدت تداعيات الانتفاضات العربية عام ٢٠١١ إلى زيادة كبيرة في مستويات النزوح القسري، وأصبحت المنطقة تضم ما يزيد قليلاً عن ٦٠٪ من عدد اللاجئين في العالم بحلول عام ٢٠١٤. وداخل منطقة الشرق الاوسط وآسيا الوسطى، يشكل عدد قليل فقط من الاقتصادات، من بينها أفغانستان وسوريا والصومال والسودان والضفة الغربية وغزة واليمن، النسبة الأكبر من النازحين.

وعلاوة على ذلك، فنظرا لأن أصحاب المهارات والمؤهلات الدراسية هم أكثر عرضة للنزوح لتجنب العنف، يمكن أن تؤدي الصراعات إلى هجرة العقول أيضا. وقد يؤدي فقدان المواهب في بلدان الصراع إلى عرقلة التعافي والتنمية فيما بعد الحرب.

كذلك أثر تدفق الأشخاص عبر الحدود على الاقتصادات المتلقية والمضيفة. وتحديدا، شهدت هذه الاقتصادات انخفاضا في الأجور، وزيادة في الطلب على الخدمات العامة، وزيادة الإنفاق الاجتماعي (Rother and others 2016). ونظرًا لبقاء جزء كبير من السكان النازحين داخل المنطقة، فقد أدى ذلك إلى تفاقم الضغوط المالية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

ويمكن أن يكون للصراعات الحادة والممتدة تأثيرات سلبية كبيرة على مستوى التحصيل الدراسي، وتنمية المهارات، وبالتالي على فرص العمل المستقبلية. فقد أدت الصراعات السابقة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى إلى انخفاض ملحوظ في معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية. ومقارنة بمستويات ما قبل الصراع، تزيد حدة هذه الانخفاضات خلال الصراعات المطولة - بل وتتفاقم خلال الصراعات الحادة (الشكل البياني ٢-١-٢ في الإطار). ويتفاوت الأثر على معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية إلى حد كبير بين مختلف بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وقد بلغ الانخفاض التراكمي الأكبر على الإطلاق في معدلات الالتحاق بالمدارس أكثر من ٣٠ نقطة مئوية بحلول العام الثاني من الصراع. وبوجه عام، يمكن أن يعزى الانخفاض في معدلات الالتحاق بالمدارس إلى مجموعة من العوامل، منها تدمير البنية التحتية للمدارس، واستخدام المدارس كملاجئ للمدنيين، ونزوح السكان، ونقص المعلمين المؤهلين، وتزايد المخاوف الأمنية التي تمنع الطلاب من الحضور. وتشكل هذه العوامل مجتمعة عوائق أمام تلقي التعليم أثناء الحرب. ويمكن أن يؤدي فقد أفراد الأسرة والمعاناة الاقتصادية إلى دخول المزيد من الأطفال إلى سوق العمل، مما يحد أيضا من فرص التحاقهم بالتعليم الرسمي.

كذلك، أدت الصراعات المسلحة التي شهدتها المنطقة في السابق إلى تراجع شديد في نتائج القطاع الصحي، مما أدى إلى انخفاض متوسط العمر المتوقع (الشكل البياني ٢-١-٣ في الإطار). ويُعزى هذا الانخفاض إلى عدة أسباب مباشرة، من خلال الوفيات الناجمة عن الصراعات، وغير مباشرة، من خلال انهيار الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية ونظم المياه والصرف الصحي، وسلاسل الإمدادات الغذائية. وأدى هذا الانهيار إلى تفشي الأمراض، وسوء التغذية، والمجاعة أحيانا. وكان الانخفاض

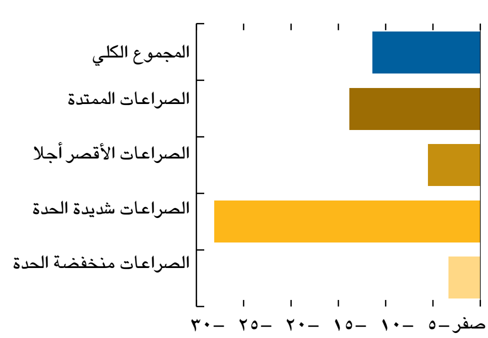
---

من إعداد بوجينا رادزيفيتش باك.

## الإطار ٢–١ (تتمة)

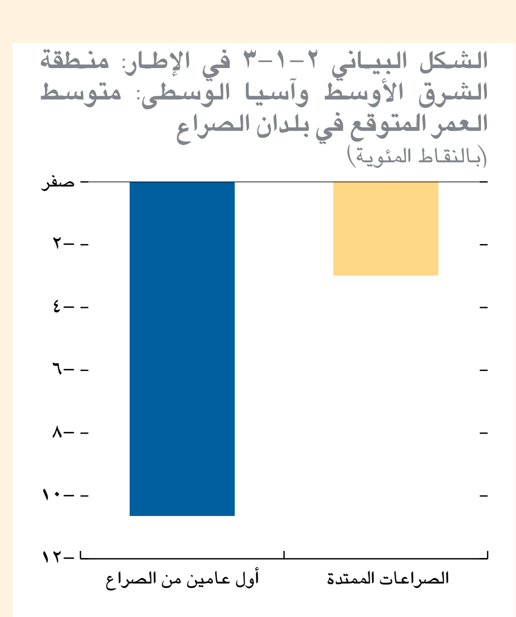
**الشكل البياني ٢–١–٢ في الإطار: منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي خلال الصراعات الممتدة مقابل الصراعات الأقصر أجلا والصراعات شديدة الحدة مقابل الصراعات منخفضة الحدة**


(بالنقاط المئوية)




المصادر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في صندوق النقد الدولي، وقاعدة بيانات أوبسالا للأحداث ذات المرجعية الجغرافية (الإصدار ٢٣–١)، ومؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يُعرف الصراع الممتد بأنه صراع يستمر لأكثر من خمس سنوات.

**الشكل البياني ٢–١–٣ في الإطار: منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: متوسط العمر المتوقع في بلدان الصراع**
(بالنقاط المئوية)




المصادر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في صندوق النقد الدولي، وقاعدة بيانات أوبسالا للأحداث ذات المرجعية الجغرافية (الإصدار ٢٣–١)، ومؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يُعرف الصراع الممتد بأنه صراع يستمر لأكثر من خمس سنوات.

في متوسط العمر المتوقع أكثر حدة على الإطلاق في السنوات الأولى من الصراع. أما في الصراعات المطولة، فغالبا ما يقل الأثر السلبي على متوسط العمر المتوقع، ربما بسبب أن بعض الصراعات أصبحت أقل حدة وأكثر تركزا على المستوى المحلي أو بسبب التأثيرات التخفيفية للمساعدات الإنسانية والدعم الدولي، مما ساعد على تحسين الظروف الصحية والمعيشية في البلدان المتضررة.

ويمكن أن تؤدي الصراعات الحادة والممتدة أيضا إلى تفاقم معدلات نقص التغذية، مما يفرض مخاطر إضافية على تكوين رأس المال البشري. وتشير بيانات الصراعات السابقة في اقتصادات الشرق الأوسط وآسيا الوسطى إلى أن معدلات نقص التغذية غالباً ما تظل مرتفعة حتى بعد انتهاء الصراعات. ورغم وجود تباين كبير بين الاقتصادات، بلغ متوسط الزيادة في معدلات نقص التغذية في البلدان المتأثرة بالصراعات حوالي ١٤ نقطة مئوية. وفي المقابل، لوحظ تراجع معدلات نقص التغذية في غير بلدان الصراع خلال نفس الفترة. وتتسبب الصراعات في تعطيل سلاسل الإمدادات الغذائية وشبكات توزيع الغذاء المحلية، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية ونقصها. وعندما يقترن ذلك بتأثيرات النزوح والمعاناة الاقتصادية، ترتفع معدلات نقص التغذية، وغالباً ما تتحمل الفئات الأكثر ضعفاً، بما في ذلك الأطفال والمسنين، الآثار الأشد وطأة.

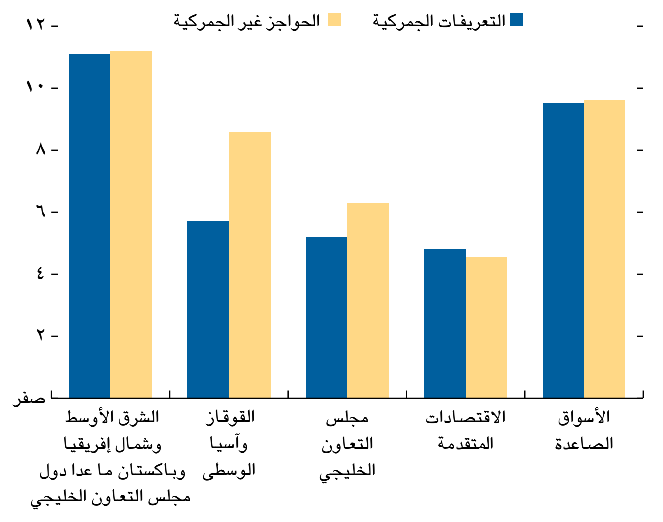
# ٣– أنماط التجارة وسط الصدمات والمشهد الجغرافي–الاقتصادي المتغير[١]

في ظل تزايد القيود التجارية على مستوى العالم، تتسبب عدة صدمات - الحرب الروسية في أوكرانيا، والصراع في غزة وإسرائيل، والاضطرابات في البحر الأحمر - في تغيير أنماط التجارة في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى *(CCA)* ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا *(MENA)*. فمنذ عام ٢٠٢٢، شهدت منطقة القوقاز وآسيا الوسطى ارتفاعا ملحوظا في النشاط التجاري ككل، مما يعكس تصاعد تجارة العبور وتحول مسار التجارة. كذلك شهدت بعض بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحولات في أنماط التجارة، وخاصة في منتجات الطاقة. وفي الآونة الأخيرة، أدت التوترات في البحر الأحمر إلى تعطيل التجارة في عدة بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومع تطور المشهد الجغرافي–الاقتصادي وترسخ أجواء عدم اليقين، يمكن لبلدان المنطقة أن تواصل الاستفادة من زيادة التدفقات التجارية أو تواجه خسائر في التجارة والناتج الاقتصادي، حسب سيناريوهات التشرذم التي يُنظر فيها. وفي ظل حالة عدم اليقين هذه، فإن الحد من المخاطر والاستفادة من مكاسب التجارة سيتطلبان من البلدان خفض الحواجز التجارية، والنهوض بالبنية التحتية، وتعزيز الأطر التنظيمية. وفي الوقت، يمكن تخفيف الاضطرابات الناجمة عن التوترات في البحر الأحمر مع بناء الصلابة في مواجهة الصدمات التجارية من خلال تنويع مسارات السفن، وعلى المدى المتوسط، من خلال إيجاد ممرات تجارية بديلة وتنويع التجارة.

## ٣–١ تحول أنماط التجارة

شهدت بلدان منطقة القوقاز وآسيا الوسطى ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا العديد من الصدمات التي أعادت تشكيل أنماطها التجارية بشكل كبير في السنوات الأخيرة. فعقب الاضطرابات التجارية الناجمة عن جائحة كوفيد–١٩، ساهمت الحرب الروسية في أوكرانيا في تغيير ديناميكية التجارة الإقليمية، وخاصة في بلدان القوقاز وآسيا الوسطى. وفي الآونة الأخيرة، أثارت التوترات الأمنية في البحر الأحمر مخاوف أوسع نطاقا بشأن تأثيرها على تكاليف الشحن والتجارة. وقد أدى ذلك إلى زيادة مخاطر الاضطرابات التجارية والانقطاعات في سلاسل الإمداد، ليس في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فحسب، بل على مستوى العالم أيضا. وعلاوة على ذلك، وقعت هذه الصدمات في ظل حواجز تجارية قائمة منذ فترة طويلة (بما في ذلك حواجز غير جمركية مرتفعة)، وبنية تحتية قاصرة، وبيئات تنظيمية ضعيفة، مما حد من الإمكانات التجارية في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الشكلان البيانيان ٣–١ و٣–٢).

**الشكل البياني ٣–١: الحواجز الجمركية وغير الجمركية**
(التعريفات الجمركية ٪، الحواجز غير الجمركية كقيم للمؤشر)




المصادر: مؤشر الحرية الاقتصادية الصادر عن معهد فريزر؛ والبنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: بيانات التعريفات الجمركية لعام ٢٠٢٢، وبيانات الحواجز غير الجمركية لعام ٢٠٢١. وأعيد قياس الحواجز غير الجمركية لإظهار قيم المؤشر بين صفر و٢٠ (تشير القيم الأعلى إلى زيادة الحواجز).

### تحول مسار التجارة يعيد تشكيلها

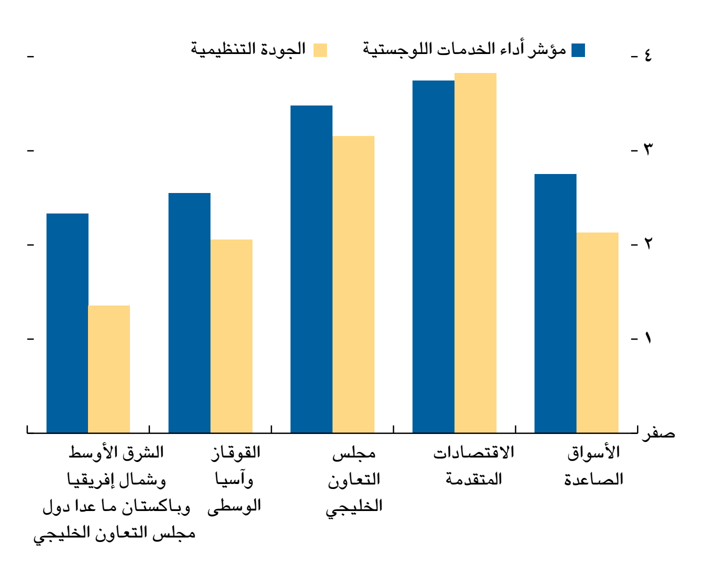
كان أحد أهم انعكاسات الحرب في أوكرانيا على بلدان منطقة القوقاز وآسيا الوسطى هو تحول اتجاه تدفقاتها التجارية. ففي عام ٢٠٢٢، زاد نصيب منطقة القوقاز وآسيا الوسطى من الصادرات غير النفطية لبلدان الاتحاد الأوروبي وروسيا والولايات المتحدة بنسبة ٢٥٪ و٢٢٪ و٥٣٪ على الترتيب. وبالإضافة إلى ذلك، ارتفع نصيب منطقة القوقاز وآسيا الوسطى من الواردات غير النفطية لنفس البلدان بنسبة ٤٧٪

[١] من إعداد أبوستولوس أبوستولو (رئيسا مشاركا)، وحسن دودو، وفيليبو غوري (رئيسا مشاركا)، وأليخاندرو هايدنبرغ، وتوماس كروين، وفاي ليو، وسالم محمد نيتشي، وسوبي فيلكومار، وكيروي زانغ.



**الشكل البياني ٣–٢: أداء الخدمات اللوجستية والجودة التنظيمية**

(المؤشر)

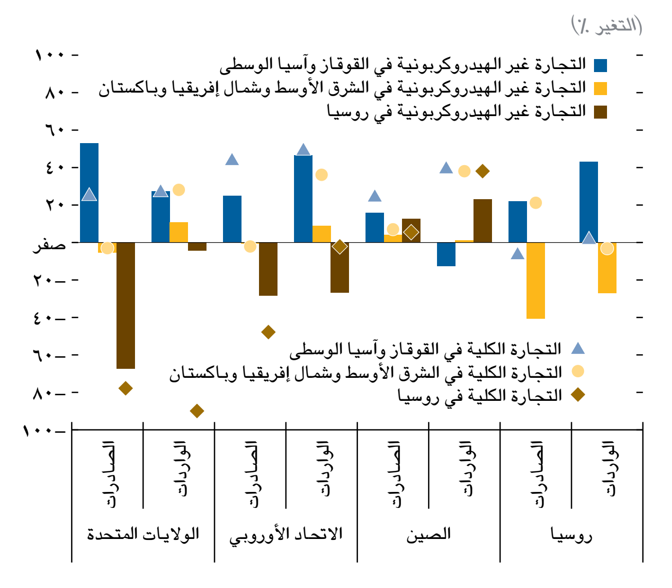



المصادر: البنك الدولي، مؤشر أداء الخدمات اللوجستية؛ والبنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية.

ملحوظة: يُعاد قياس الجودة التنظيمية للتعبير عنها في صورة مؤشر يتراوح بين صفر و٥ (تشير القيم الأعلى إلى تحسن الجودة التنظيمية). ويتم أيضا إبلاغ بيانات مؤشر أداء الخدمات اللوجستية في صورة مؤشر يبدأ تصنيفه من منخفض للغاية (١) إلى مرتفع للغاية (٥). ويتضمن مؤشر أداء الخدمات اللوجستية مقاييس جودة البنية التحتية، والأداء الجمركي، وجودة الخدمات اللوجستية، وكفاءة الخدمات اللوجستية.

**الشكل البياني ٣–٣: أنصبة التجارة مع البلدان الشريكة، ٢٠٢١–٢٠٢٢**

(التغير ٪)




المصادر: قاعدة بيانات CEPII BACI، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

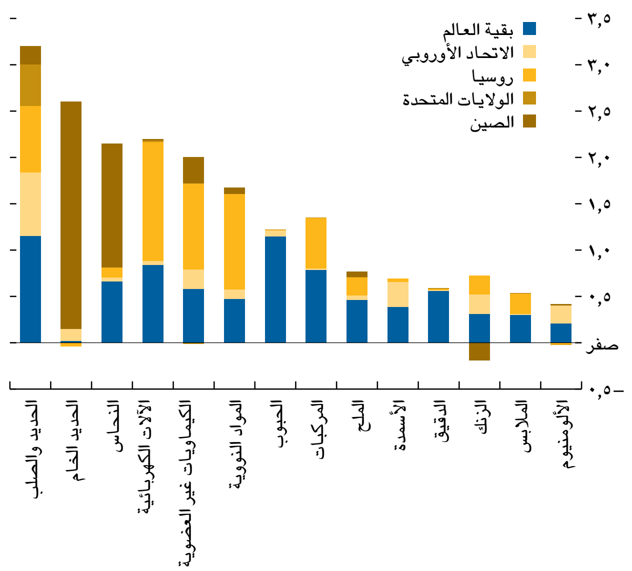
ملحوظة: التغير ٪ في نصيب منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان، وروسيا من الصادرات والواردات من/إلى مجموعة مختارة من الشركاء التجاريين بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢.

و٤٣٪ و٢٧٪ على الترتيب. وفي الوقت نفسه، انخفض نصيب روسيا من الصادرات والواردات غير النفطية للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بشكل ملحوظ (الشكل البياني ٣–٣). كذلك زاد نصيب منطقة القوقاز وآسيا الوسطى من الصادرات غير النفطية للصين، مما يعكس قدرا من إعادة توجيه التدفقات التجارية مع زيادة حركة النقل عبر الممر الأوسط، حيث ارتفعت أحجام التجارة المنقولة ارتفاعا حادا (الإطار ٣–١). لذلك، أدى تحول مسار التجارة نحو منطقة القوقاز وآسيا الوسطى إلى زيادة ملحوظة في الواردات والصادرات مع الشركاء التجاريين الرئيسيين وعبر مجموعة واسعة من فئات المنتجات (لا سيما في الصناعات الاستخراجية والتحويلية، مثل الحديد والصلب، والآلات الكهربائية، والكيماويات، والمركبات) - وهو اتجاه استمر في عام ٢٠٢٣ وساهم في زيادة الروابط التجارية الكلية والبينية في المنطقة، وخاصة بالنسبة لأرمينيا وجورجيا وجمهورية قيرغيزستان (الشكلان البيانيان ٣–٤ و٣–٥).

كذلك اتسع نطاق بصمة منطقة القوقاز وآسيا الوسطى في سلاسل القيمة العالمية. وتحديدا، زادت المشاركة في سلاسل القيمة العالمية - أي نسبة الصادرات التي تشكل جزءا من عملية تجارية متعددة المراحل - في جميع بلدان المنطقة (عدا طاجيكستان). وفي الوقت نفسه، قامت عدة بلدان في المنطقة (أرمينيا وأذربيجان وجورجيا وكازاخستان وأوزبكستان) بزيادة استخدامها للمدخلات الأجنبية في إنتاجها وصادراتها، متجاوزة حجم صادراتها المستخدم في إنتاج صادرات البلدان الأخرى (الشكل البياني ٣–٦).

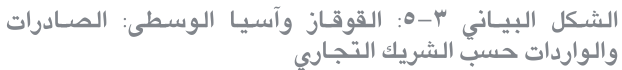
**الشكل البياني ٣–٤: القوقاز وآسيا الوسطى: الصادرات حسب مجموعة المنتجات**

(تغير القيمة بمليارات الدولارات الأمريكية، عام ٢٠٢٢ مقابل متوسط الفترة من ٢٠١٩–٢٠٢١)



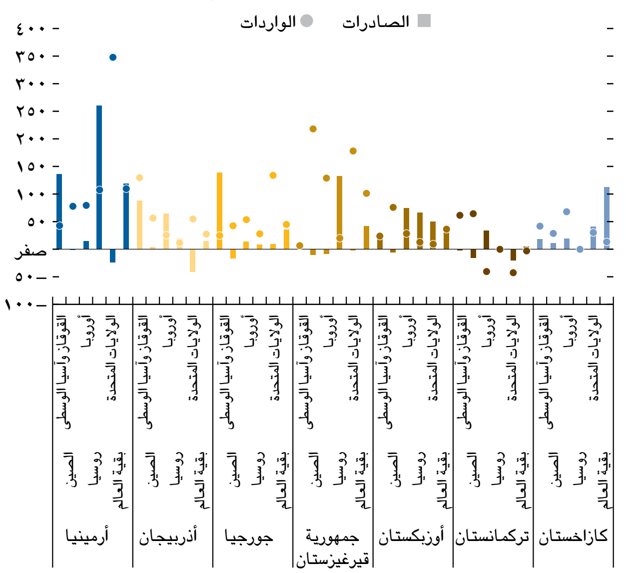

المصادر: قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية لدى الأمم المتحدة، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تُستبعد طاجيكستان نتيجة لنقص البيانات.



**الشكل البياني ٣-٥: القوقاز وآسيا الوسطى: الصادرات والواردات حسب الشريك التجاري**

(التغير ٪، متوسط الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ مقابل عام ٢٠٢١)



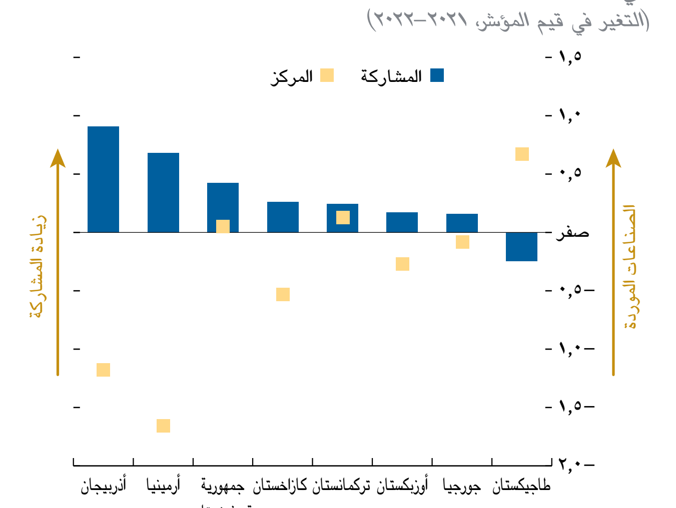

المصادر: قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية لدى الأمم المتحدة، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تُستبعد طاجيكستان نتيجة لنقص البيانات. جمهورية قيرغيزستان: البيانات لا تشمل صادرات الذهب، والتي انخفضت بشكل حاد لأسباب لا تتعلق بالحرب.



**الشكل البياني ٣-٦: القوقاز وآسيا الوسطى: مشاركة متعمقة في سلاسل القيمة العالمية**

(التغير في قيم المؤشر، ٢٠٢١-٢٠٢٢)




المصادر: قاعدة بيانات EORA MRIO، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يُحسب المؤشران وفقا لما ورد في دراسة Aslam, Novta, and Bastos (2017)، استنادا إلى التجارة في مجال الصناعات التحويلية ما عدا قطاع الصناعات الاستخراجية. وزيادة المشاركة تعني زيادة الاندماج في سلاسل القيمة العالمية. وتقدم المركز يعني زيادة الصادرات من الصناعات المورِّدة.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، شوهد التحول في أنماط التجارة بشكل أساسي بين البلدان المصدرة للنفط والصادرات النفطية، حيث قام الاتحاد الأوروبي باستبدال بعض إمدادات النفط والغاز الروسية. وارتفع نصيب المنطقة من الواردات النفطية للاتحاد الأوروبي من ٢,٣٪ في الربع الأول من عام ٢٠٢٢ إلى ٥,٨٪ في الربع الرابع من عام ٢٠٢٣ (حيث حققت الجزائر والمملكة العربية السعودية معظم المكاسب).

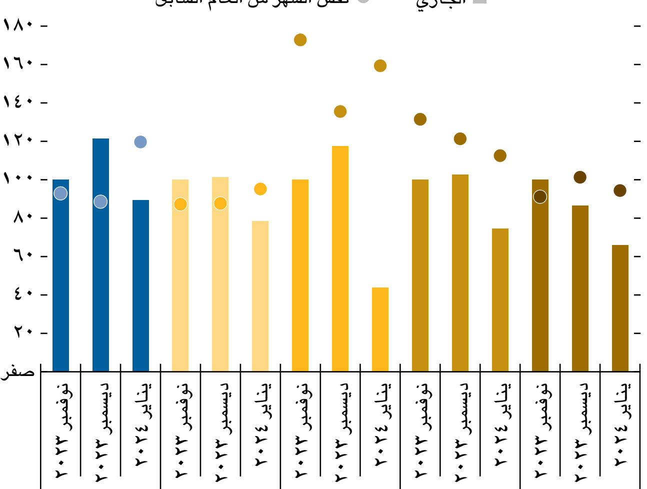
## التوترات الأمنية في البحر الأحمر تعطل التجارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

أدت التوترات الأمنية الأخيرة في البحر الأحمر إلى تعطيل التجارة البحرية عبر المنطقة. ونظرا لمرور نحو ١٥٪ من التجارة العالمية و٣٠٪ من تجارة الحاويات في العالم عبر قناة السويس قبل بداية الصراع، يعد البحر الأحمر مسارا بالغ الأهمية للتجارة البحرية العالمية. لكن بدءا من نوفمبر ٢٠٢٣، أثارت الهجمات على السفن التجارية المارة عبر مضيق باب المندب مخاوف أمنية بشأن مسارات السفن وتسببت في ارتفاع حاد في أقساط التأمين البحري. وبالتالي، فمنذ بداية الصراع في غزة وإسرائيل حتى مارس ٢٠٢٤، ارتفعت تكلفة شحن حاوية قياسية بطول ٤٠ قدما من الصين إلى البحر المتوسط من حوالي ألف دولار إلى أكثر من أربعة آلاف دولار.

وقد أثرت هذه المخاوف الأمنية أيضا على التجارة الإقليمية. فقد انخفضت التجارة عبر قناة السويس انخفاضا كبيرا بأكثر من ٥٠٪ في الفترة بين نوفمبر ٢٠٢٣ ونهاية فبراير ٢٠٢٤. وبالإضافة إلى ذلك، تقلصت أحجام تجارة البضائع في بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال هذا الأفق الزمني، وخاصة تلك التي تعتمد على موانئ البحر الأحمر، مما يعكس اختلاف حجم التعرض لمخاطر التجارة البحرية عبر مضيق باب المندب (الشكلان البيانيان ٣-٧ و٣-٨). فعلى سبيل المثال، انخفض معدل مرور البضائع عبر ميناء العقبة الأردني بنحو النصف في الفترة بين نوفمبر ٢٠٢٣ ونهاية فبراير ٢٠٢٤، مما أدى إلى تغيير مسار بعض التدفقات التجارية عبر مسارات النقل البري. وفي المملكة العربية السعودية، انخفض نشاط ميناء جدة حيث قامت السلطات بتحويل التدفقات التجارية جزئيا إلى ميناء الدمام في الخليج العربي. وفي المرحلة المقبلة، يمكن أن يكون للتوترات طويلة الأمد في مضيق باب المندب تأثير سلبي أعمق على التجارة والناتج، وخاصة بالنسبة للبلدان المطلة على البحر الأحمر (الإطار ٣-٢).

**الشكل البياني ٣–٧: حجم تجارة البضائع**
(نوفمبر ٢٠٢٣ = ١٠٠)

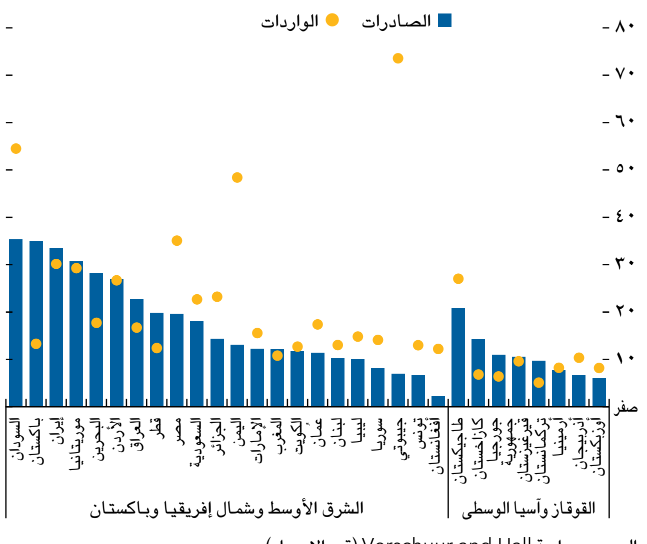



المصادر: منصة PortWatch، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: ترصد البيانات التجارة في السلع.



**الشكل البياني ٣–٨: الصادرات والواردات المارة عبر مضيق باب المندب**
(٪ من مجموع صادرات | واردات البضائع، ٢٠٢٢)




المصدر: دراسة Verschuur and Hall (قيد الإصدار).

## تزايد القيود التجارية

أصبح صناع السياسات على مستوى العالم أكثر تقبلا لتطبيق الحواجز التجارية، والتي تعوق على نحو متزايد حرية تدفق التجارة. وهناك سلسلة من التدابير التجارية الحمائية بين الصين والولايات المتحدة منذ ٢٠١٨ سبقت اتجاها أوسع نحو زيادة الحواجز التجارية بين البُلدان (Aiyar and others 2023). وعلاوة على ذلك، أدت الاضطرابات التجارية الناجمة عن جائحة كوفيد–١٩، والحرب الروسية في أوكرانيا، والتوترات في البحر الأحمر إلى تفاقم التحديات الناجمة عن تزايد التشرذم الجغرافي–الاقتصادي. وفي هذا السياق، زادت التدخلات التجارية على مستوى العالم بنسبة ٧٠٪ منذ عام ٢٠١٩. فقد تضاعف تقريبا متوسط عدد التدخلات التجارية التي تؤثر على بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (ME&CA) خلال نفس الفترة، مع اختلاف القيود عبر البلدان (الشكلان البيانيان ٣–٩ و٣–١٠).

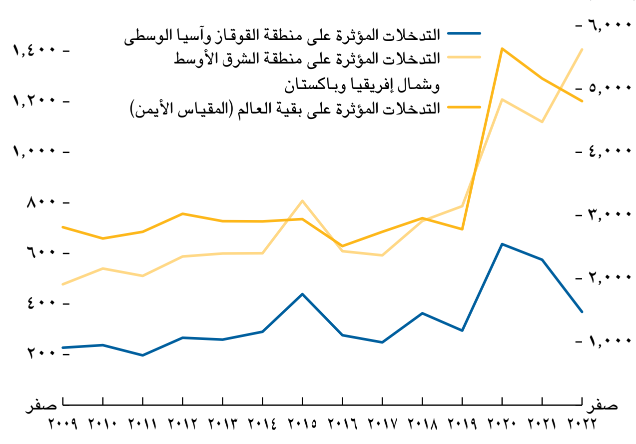
## ٣–٢ تقييم تأثير التشرذم الجغرافي–الاقتصادي على منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

في ظل التغيرات الجارية في أنماط التجارة والقيود التجارية، تشير ثلاثة سيناريوهات توضيحية إلى المكاسب والخسائر المحتملة في التجارة والناتج الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى نتيجة تزايد التشرذم الجغرافي–الاقتصادي.[٢] وينطوي السيناريو الأول على قيام الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بوقف جميع أشكال التجارة مع روسيا مع استمرار التجارة بين البلدان الأخرى كالمعتاد.[٣] ويوضح السيناريوهان الثاني والثالث تقسيم العالم إلى ثلاث كتل - كتلة غربية وكتلة شرقية وكتلة محايدة، مع توقف التجارة بين الكتلتين الغربية والشرقية واستمرارها بين الكتلة المحايدة وأي بلد. وفي السيناريو الثاني، يُفترض أن تظل بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في الكتلة المحايدة. أما في السيناريو الثالث، فتنحاز بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى إلى الكتل الثلاث بناء على تصويتها في الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة خلال الفترة ٢٠٢٢–٢٠٢٣ (للاطلاع على التفاصيل، راجع المرفق ٣–١ على شبكة الإنترنت).

[٢] يتم تقييم هذه السيناريوهات استنادا إلى نموذج الجاذبية الهيكلية للتجارة الثنائية باستخدام بيانات ١٨٥ بلدا في الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٩. وينصب التركيز على السنوات السابقة لجائحة كوفيد–١٩ لإزالة أي تأثير محتمل للاضطرابات التجارية المرتبطة بالجائحة من تقدير معادلة الجاذبية.

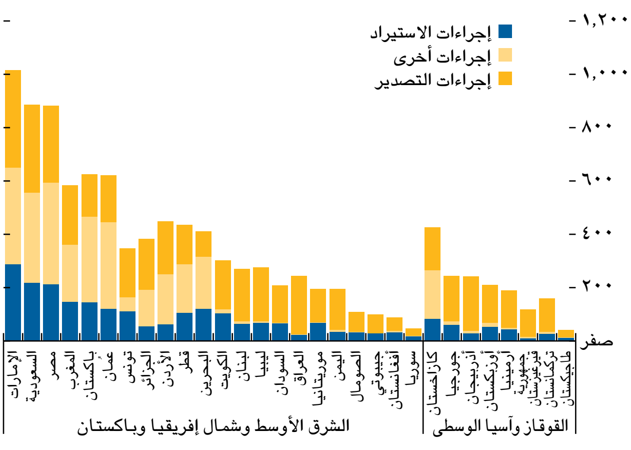
[٣] تماشيا مع سيناريو "الانفصال الاستراتيجي" الوارد في دراسة Bolhuis, Chen, and Kett (2023).

**الشكل البياني ٣–٩: الاتجاهات العامة للتدخلات التجارية**
(العدد)



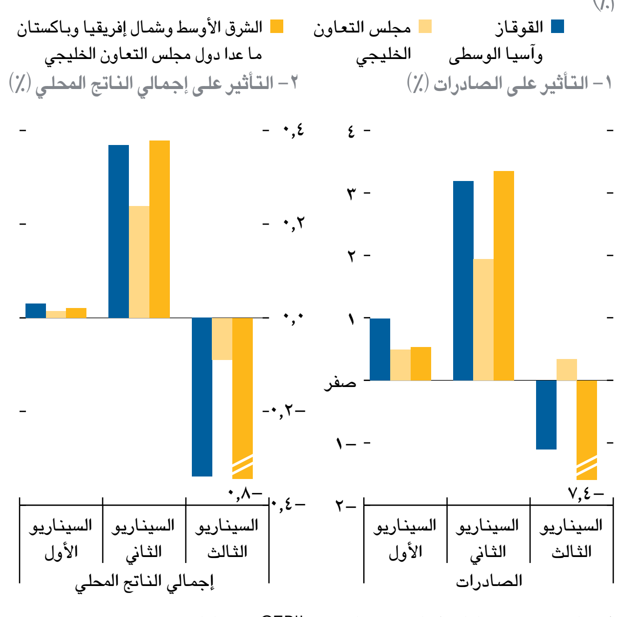

المصادر: قاعدة بيانات مرصد التجارة العالمية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تعرف التدخلات التجارية بأنها تلك التي تتحيز ضد المصالح التجارية الأجنبية. وتشمل الفئات الرئيسية للتدخلات أدوات سياسات التصدير والاستيراد، والدعم ومساعدات الدولة، وأدوات حماية التجارة.

**الشكل البياني ٣–١٠: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: التدخلات التجارية الجديدة**
(العدد، ٢٠٢٠–٢٠٢٢)




المصدر: قاعدة بيانات مرصد التجارة العالمية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تشمل الإجراءات الأخرى مكافحة التحايل، ومكافحة الإغراق، ومكافحة الدعم، والقيود على المشتريات الحكومية، والضمانات الوقائية الخاصة، والإجراءات غير المذكورة في موضع آخر.

**الشكل البياني ٣–١١: التأثير على الصادرات وإجمالي الناتج المحلي في السيناريو الأساسي**
(٪)




المصادر: مجموعة بيانات الجاذبية الصادرة عن CEPII، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

## الخسائر الاقتصادية المحتملة

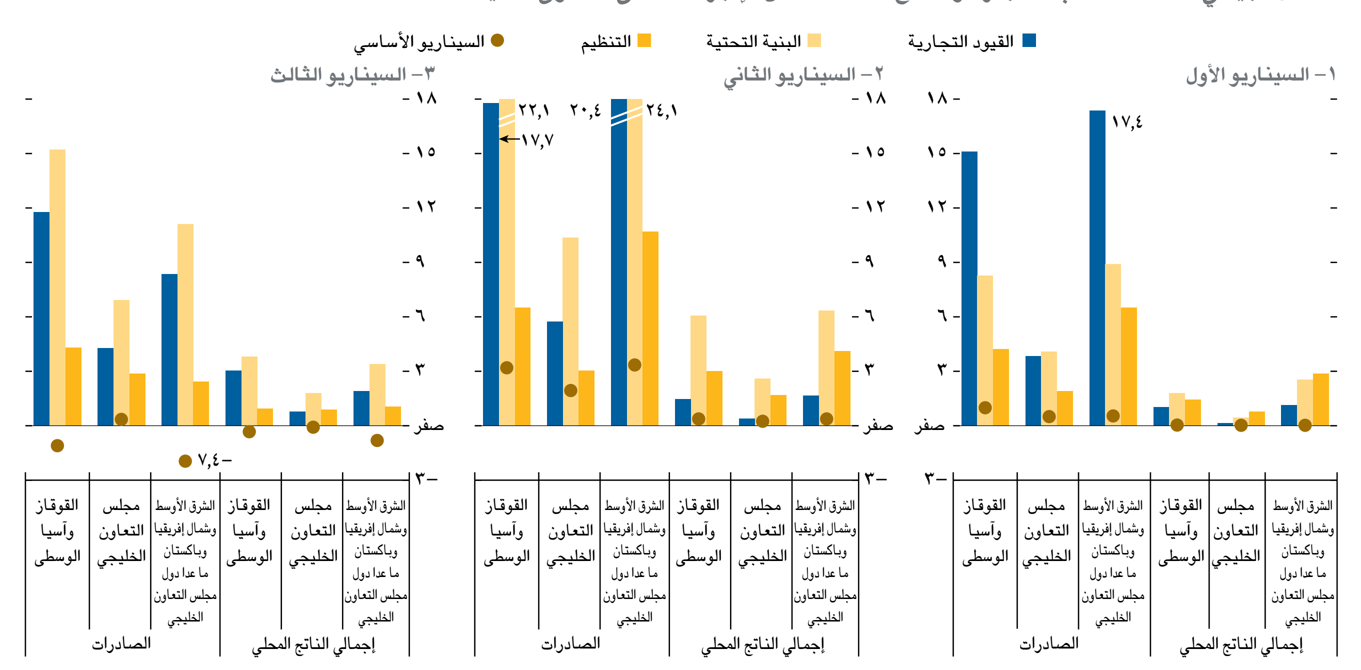
يعتمد التأثير الصافي على التجارة والناتج في هذه السيناريوهات على قوتين متعارضتين. فمن ناحية، قد يؤدي فقدان الشركاء التجاريين إلى تراجع مستويات التجارة، مما يؤثر سلبا على الناتج الاقتصادي. ومن الناحية الأخرى، قد يحدث تحول في مسار التجارة بسبب التشرذم، مما يؤدي إلى إعادة توجيه التدفقات التجارية نحو البلدان التي تستطيع ممارسة التجارة.

وفي ظل السيناريو الأول، يمكن أن تستمر بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في رؤية المزيد من الفرص التجارية، حيث إن التحول في مسار التجارة الناشئ عن زيادة أكثر استهدافا في القيود التجارية قد يؤدي إلى تعزيز التدفقات التجارية (الشكل البياني ٣–١١). وسيولد تحول مسار التجارة والآثار السعرية في أسواق السلع الأولية تأثيرات إيجابية، وإن كانت محدودة، على الناتج، ولا سيما في بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.[٤]

وفي ظل السيناريو الثاني، يمكن لبلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ببقائها على الحياد، أن تقوم بدور الوسطاء للتجارة بين الكتل ذات العلاقات التجارية المتوترة، مما يساهم في تحقيق مكاسب في التجارة والناتج تفوق المكاسب الموضحة في ظل السيناريو الأول. وستزيد الصادرات عبر منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بنسبة ٢٪–٣٪، بينما سيزيد الناتج الاقتصادي بما يصل إلى ٠٫٤٪.

[٤] يتضمن نموذج الجاذبية الهيكلية التجارة المباشرة فقط بين المصدر والمستورد، ولكنه لا يتضمن التجارة التي تتم من خلال وساطة بلد ثالث في سيناريو التشرذم. وبالتالي، قد تمثل النتائج حدا أدنى للبلدان التي يمكن أن تبرز كوسطاء تجاريين في سيناريو التشرذم.

**الشكل البياني ٣–١٢: مكاسب التجارة والناتج المتحققة من الإجراءات على مستوى السياسات**




المصادر: مجموعة بيانات الجاذبية الصادرة عن CEPII، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

أما في ظل السيناريو الثالث، فمع التركيبة الافتراضية للكتل والتي تقوم على التصويت في الأمم المتحدة، سيتكبد العديد من بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى خسائر، مع ما يترتب على ذلك من انخفاض في صادرات بلدان القوقاز وآسيا الوسطى (– ١,١٪) والبلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي داخل مجموعة بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان (– ٧,٤٪)، وانخفاض طفيف في الناتج. وستكون دول مجلس التعاون الخليجي أقل تأثرا في ظل السيناريو الثالث، نظرا لأنها أقدر على الاستفادة من تحول مسار التجارة بسبب انخفاض الحواجز الجمركية وغير الجمركية لديها مقارنة بمجموعات البلدان الأخرى.

## الإجراءات على مستوى السياسات يمكن أن تؤدي إلى زيادة مكاسب التجارة ومنع الخسائر

من شأن الإجراءات على مستوى السياسات التي تحد من الحواجز طويلة الأمد[٥] – مثل تخفيض القيود التجارية،[٦] وتخفيف القيود التنظيمية، والاستثمار في تحسين البنية التحتية[٧] – أن تساعد على تحقيق مكاسب التجارة والدخل في ظل السيناريوهين الأول والثاني (الشكل البياني ٣–١٢) أو التخفيف من التأثير السلبي في ظل السيناريو الثالث.[٨]

وفي ظل السيناريو الأول تحديدا، يمكن أن يؤدي تقليص فجوة القيود التجارية مع الاقتصادات المتقدمة إلى زيادة الصادرات بنسبة ١٤٪ في بلدان القوقاز وآسيا الوسطى وبأكثر من ١٥٪ في المجموعة التي تضم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وباكستان مقارنة بالسيناريو الأساسي (أي بدون هذه الإجراءات على مستوى السياسات). ويمكن أن يؤدي النهوض بالبنية التحتية إلى تمكين اقتصادات الشرق الأوسط وآسيا الوسطى من زيادة الصادرات بنحو ٧٪ في بلدان القوقاز وآسيا الوسطى و٨٪ في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وباكستان، نتيجة تحسن تدفقات التجارة داخل المناطق وفيما بينها. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي تحسين البيئة التنظيمية إلى زيادة الصادرات بأكثر من ٣٪ في بلدان القوقاز وآسيا الوسطى وبحوالي ٦٪ في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وباكستان. كذلك يمكن أن تؤدي مكاسب الصادرات هذه في ظل مختلف الإجراءات على مستوى السياسات إلى زيادة في الناتج السنوي في بلدان القوقاز وآسيا الوسطى (بين ١٪ و٢٪) وبين بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وباكستان (بين ١٪ و٣٪).[٩]

[٥] تمت معايرتها لتقليص فجوة نسبتها ٢٠٪ في هذه العوامل بين بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والاقتصادات المتقدمة.

[٦] استنادا إلى مؤشر مركب للحواجز الجمركية وغير الجمركية.

[٧] تقاس البنية التحتية بمتغير بديل هو مؤشر أداء الخدمات اللوجستية الصادر عن البنك الدولي، وهو مقياس مركب للبنية التحتية المادية، والأداء الجمركي، وجودة الخدمات اللوجستية، وكفاءة الخدمات اللوجستية في البلدان.

[٨] رغم أن نموذج الجاذبية الهيكلية يوفر إطارا قابلا للتتبع لتحليل السياسات في بيئة متعددة البلدان، تعتمد النتائج على الافتراض الضمني الذي يفيد بأن المعلمات الهيكلية لكل اقتصاد ستكون ثابتة إزاء مختلف درجات التشرذم الجغرافي–الاقتصادي، وبالتالي يمكن رصدها عن طريق نموذج الجاذبية المقدر باستخدام البيانات التاريخية (للاطلاع على التفاصيل، راجع المرفق ٣–٢ على شبكة الإنترنت).

[٩] تتكون هذه المكاسب من عنصرين، هما: زيادة التجارة من خلال تحسين البنية التحتية، وزيادة الناتج المحلي من خلال تحسين البنية التحتية. وفي النتائج، يتم تسجيل التغيرات في إجمالي الناتج المحلي باستثناء التأثير المباشر لتحسين البنية التحتية على الإنتاج المحلي.

وبالمثل، وفي ظل السيناريو الثاني، يؤدي خفض الحواجز التجارية إلى زيادة الصادرات بأكثر من ١٧٪ في بلدان القوقاز وآسيا الوسطى، وبأكثر من ٢٠٪ في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وباكستان، وبنسبة ٦٪ في دول مجلس التعاون الخليجي. وعلاوة على ذلك، ستصل مكاسب الصادرات المرتبطة بالنهوض بالبنية التحتية إلى ٦٪ و٢٢٪ و٢٤٪ في دول مجلس التعاون الخليجي، وبلدان القوقاز وآسيا الوسطى، وبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وباكستان، على الترتيب، وإلى ٦٪ و٣٪ و١١٪، على الترتيب، بعد إدخال تحسينات على البيئة التنظيمية. كذلك تؤدي المكاسب الإضافية في الصادرات نتيجة الإجراءات على مستوى السياسات إلى مكاسب إضافية في الناتج (من ٠,٤٪ إلى ٦,٣٪)، وخاصة في بلدان القوقاز وآسيا الوسطى وبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وباكستان.

وفي ظل السيناريو الثالث، يمكن أن تساعد الإجراءات على مستوى السياسات في منع الخسائر الاقتصادية على المدى المتوسط وتحسين نتائج التجارة والناتج، رغم أن التحسينات أقل وضوحا بشكل عام مقارنة بتلك التي شوهدت في السيناريوهين الأول والثاني (الشكل البياني ٣–١٢). وعن طريق الحد من القيود التجارية، يمكن أن تشهد مجموعتا بلدان القوقاز وآسيا الوسطى وبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وباكستان ارتفاعا في صادراتها بأكثر من ١١٪ وحوالي ٨٪، على الترتيب - وهو ما يؤدي إلى التخلص فعليا من أي خسائر في الناتج ناجمة عن التشرذم في ظل نتائج السيناريو الأساسي. وعلاوة على ذلك، من شأن النهوض بالبنية التحتية أن يعزز كذلك الصادرات والناتج في مختلف بلدان المنطقة. كذلك يؤدي تحسين الجودة التنظيمية إلى تحقيق مكاسب في الصادرات والناتج وانعكاس مسار الآثار السلبية التي شهدتها بلدان القوقاز وآسيا الوسطى ومجموعة بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وباكستان دون اتخاذ إجراءات على مستوى السياسات في ظل السيناريو الثالث.

## ٣–٣ استجابة السياسات

تؤكد النتائج التجريبية على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة وموجهة على مستوى السياسات لتعزيز آفاق التجارة ومواجهة الآثار السلبية المحتملة للصدمات التجارية وزيادة التشرذم. ومن الضروري معايرة هذه التدابير لمواجهة التحديات الآنية والأطول أجلا.

فعلى المدى القصير، من شأن السياسات التي تعطي الأولوية لتدابير تيسير التجارة وتحسين البنية التحتية "المرنة" – مثل التكنولوجيا الرقمية وإدارة الجمارك – أن تساعد في تعزيز التحولات الجارية في أنماط التجارة لتحقيق مكاسب أقوى في التجارة وإجمالي الناتج المحلي. وينبغي أن تهدف الإصلاحات إلى خفض الحواجز غير الجمركية من خلال تحسين كفاءة الجمارك، بما في ذلك عن طريق التوسع في استخدام التكنولوجيا الرقمية، وتبسيط إجراءات إصدار تراخيص الاستيراد والتصدير، والتغلب على الحواجز الفنية الأخرى على الحدود.

وعلى المدى المتوسط، فإن سياسات تقليص فجوات البنية التحتية وتعزيز الجودة التنظيمية – مثل الحد من اختناقات البنية التحتية وتنسيق وتبسيط المتطلبات التنظيمية - من شأنها أيضا أن تعزز التجارة، وتساعد على التخفيف من تأثير الصدمات التجارية، والحد من التأثير السلبي للتشرذم الجغرافي–الاقتصادي، بما في ذلك من خلال تيسير الروابط وقنوات الربط الإقليمية (على سبيل المثال من خلال إيجاد ممرات تجارية بديلة). ومن شأن زيادة الاندماج في سلاسل القيمة العالمية أن تساعد البلدان على تعزيز قدرتها التنافسية والمساهمة في ارتفاع نصيب الفرد من الدخل (دراسة Raei, Ignatenko, and Mircheva 2019).

ومما يمكن أن يساعد بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في التخفيف من الاضطرابات المرتبطة بالتوترات الجارية في البحر الأحمر الجهود المبذولة لتحسين إدارة سلاسل الإمداد، والاستعداد لمصادر الإمداد البديلة في القطاعات الأكثر تضررا، والبحث عن مسارات بديلة للسفن، وتقييم احتياجات قدرات الشحن الجوي. وعلى المدى المتوسط، تتطلب زيادة صلابة بلدان المنطقة في مواجهة الاضطرابات التجارية المضي قدما في الاستثمارات في البنية التحتية للنقل من أجل تقوية وزيادة الروابط وقنوات الربط الإقليمية، بما في ذلك من خلال إيجاد مسارات بحرية–برية جديدة. ومن شأن زيادة تنويع نموذج النشاط التجاري - من حيث الشركاء والمنتجات والمسارات – أن يعزز الصلابة أيضا.

## المراجع

Aiyar, Shekhar, Jiaqian Chen, Christian H. Ebeke, Roberto Garcia-Saltos, Tryggvi Gudmundsson, Anna Ilyina, Alvar Kangur, and others. 2023. “Geoeconomic Fragmentation and the Future of Multilateralism.” IMF Staff Discussion Note 23/001, International Monetary Fund, Washington DC.

Aslam, Aqib, Natalija Novta, and Fabiano Rodrigues Rodrigues Bastos. 2017. "Calculating Trade in Value Added." IMF Working Paper 17/178, International Monetary Fund, Washington, DC.

Bolhuis, Marijn A., Jiaqian Chen, and Benjamin Kett. 2023. "Fragmentation in Global Trade: Accounting for Commodities." IMF Working Paper 23/73, International Monetary Fund, Washington, DC.

European Bank for Reconstruction and Development (EBRD). 2023. S*ustainable Transport Connections Between Europe and Central Asia*. London.

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). 2023. *Realising the Potential of the Middle Corridor*. Paris: OECD Publishing.

Organisation for Economic Co-operation and Development/International Transport Forum (OECD/ITF). 2022. *Transport Connectivity in Central Asia: Strengthening Alternative Trade Corridors between Europe and Asia*. Paris: OECD Publishing.

Raei, Faezeh, Anna Ignatenko, and Borislava Mircheva. 2019. "Global Value Chains: What are the Benefits and Why Do Countries Participate?" IMF Working Paper 2019/018, International Monetary Fund, Washington, DC.

Verschuur, Jasper, and Jim Hall. Forthcoming. "Systemic Risks from Maritime Chokepoint Disruptions." University of Oxford.

World Bank. 2023. "Middle Trade and Transport Corridor: Policies and Investments to Triple Freight Volumes and Halve Travel Time by 2030." Washington, DC.

## الإطار ٣–١ الممر الأوسط

الممر الأوسط، المعروف أيضا باسم طريق النقل الدولي عبر بحر قزوين، هو شبكة متعددة الأنماط[١] تربط بين الصين وأوروبا، مما يتيح إمكانات كبيرة لتنمية منطقة القوقاز وآسيا الوسطى. ويمتد الممر عبر كازاخستان وبحر قزوين وأذربيجان وجورجيا، ثم إلى أوروبا عبر تركيا أو البحر الأسود. ويوفر الممر الأوسط طريق عبور بديلا للنقل البحري والممر الشمالي[٢] (الطريق البري بين الشرق والغرب عبر روسيا[٣]) للتجارة بين الصين وأوروبا. وقد تم تدعيم الطريق من خلال افتتاح خط السكك الحديدية العابر لكازاخستان في عام ٢٠١٤ وخط السكك الحديدية الذي يربط بين باكو وتبليسي وكارس في عام ٢٠١٧. ومنذ أن بدأت الحرب الروسية في أوكرانيا، زادت أحجام البضائع المنقولة عبر الممر الأوسط زيادة كبيرة، من ٦٠٠ ألف طن في عام ٢٠٢١ إلى ٢,٧ مليون طن في عام ٢٠٢٣. ورغم أن الممر الأوسط لا يساهم سوى بنسبة ضئيلة في حجم التجارة الكلية بين الصين وأوروبا، فإنه يتيح إمكانات مهمة لتنمية منطقة القوقاز وآسيا الوسطى ودمجها في سلاسل الإمداد العالمية.

ومع ذلك، هناك حاجة إلى العديد من الإجراءات للتغلب على التحديات المتعلقة بتطوير الممر الأوسط ليصبح طريقا تتوفر له مقومات البقاء. وقد أشارت دراسات أجريت مؤخرا إلى تكاليف النقل المرتفعة وفترات العبور الطويلة التي لا يمكن التنبؤ بها باعتبارها أوجه قصور رئيسية (EBRD 2023، وOECD 2023، وWorld Bank 2023). وبالتالي، هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير لتبسيط الإجراءات عند المعابر الحدودية من أجل تقليص فترات التأخير، وتعزيز الأتمتة من خلال رقمنة وثائق النقل، وتنسيق المتطلبات التنظيمية، والتصاريح، والتعريفات عبر بلدان الممر الأوسط. وهناك حاجة أيضا إلى إدخال تحسينات كبيرة على البنية التحتية، بما في ذلك تسريع عمليات الشحن العابر على الطريق، وزيادة حجم الأسطول في بحر قزوين، وتطوير قدرات السكك الحديدية، وتحسين شبكة الطرق. ويعد التعاون بين البلدان المعنية وتوفير الظروف المواتية لجذب مشاركة القطاع الخاص عنصرين غاية في الأهمية لتحقيق هذه الأهداف. ولتحقيق هذه الغاية، توجد بالفعل عدة مبادرات إقليمية. ففي عام ٢٠٢٠، على سبيل المثال، وقعت أذربيجان وجورجيا وكازاخستان وتركيا على خارطة الطريق للفترة ٢٠٢٢–٢٠٢٧ بهدف تسريع عملية تطوير الممر الأوسط.

من إعداد أليخاندرو هايدنبرغ وفاي ليو.

[١] تشمل الطرق والسكك الحديدية والروابط البحرية.

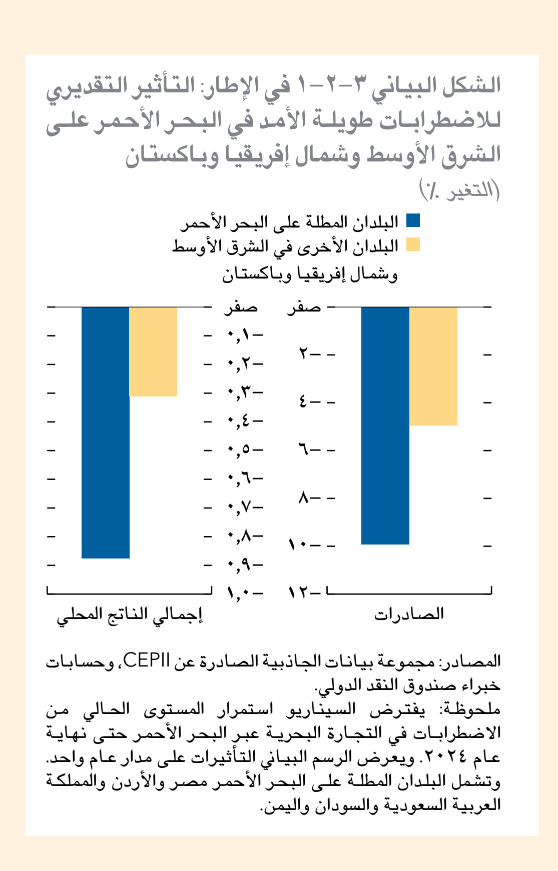
[٢] راجع OECD/ITF (2022).

[٣] انخفضت أحجام البضائع المنقولة عبر الممر الشمالي في عام ٢٠٢٣ بأكثر من ٦٠٪ مقارنة بعام ٢٠٢١، وفقا لمؤشر اتحاد السكك الحديدية في أوراسيا.

## الإطار ٣–٢: الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تفاوت الخسائر التجارية الناجمة عن التوترات طويلة الأمد في البحر الأحمر

في ظل التغيرات الجارية في أنماط التجارة والمرتبطة بالمخاوف الأمنية في البحر الأحمر، يشير سيناريو توضيحي إلى خسائر تجارية ملحوظة تُمنى بها الاقتصادات المنكشفة بشكل كبير عند حدوث اضطرابات طويلة الأمد. ويفترض السيناريو استمرار المستوى الحالي من الاضطرابات في التجارة البحرية حتى نهاية عام ٢٠٢٤. وهو بالتالي يحاكي تأثير زيادة التكاليف التجارية بنسبة ١٪ من قيمة شحن التجارة المارة عبر البحر الأحمر (أي ما يعادل ارتفاع أقساط التأمين البحري خلال عام كامل عند المستوى المشاهَد في منتصف مارس ٢٠٢٤ للسفن المارة عبر البحر الأحمر). وتتم معايرة حجم هذه الصدمة حسب مدى اعتماد كل بلد من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مسار السفن هذا، والذي يقاس بنسبة تجارتها عبر مضيق باب المندب. وتوضح نتائج التحليل تفاوت التأثير بين مختلف بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وبالنسبة للبلدان المطلة على البحر الأحمر (مصر والأردن والمملكة العربية السعودية والسودان واليمن)، تشير التقديرات إلى انخفاض الصادرات بنسبة ١٠٪ في المتوسط.

أما بقية بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقد انخفضت صادراتها بنحو النصف مقارنة بانخفاض صادرات المجموعة السابقة، مما يشير إلى أن نسبة التجارة المعرضة لمخاطر الاضطرابات الجارية في حركة النقل البحري أقل بشكل عام. وما يتبع ذلك من تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي يُقدَّر بنحو ١٪ في الاقتصادات المطلة على البحر الأحمر و٠,٣٪ في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان (الشكل البياني ٣–٢–١ في الإطار).




**الشكل البياني ٣–٢–١ في الإطار: التأثير التقديري للاضطرابات طويلة الأمد في البحر الأحمر على الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان**
(التغير ٪)

المصادر: مجموعة بيانات الجاذبية الصادرة عن CEPII، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يفترض السيناريو استمرار المستوى الحالي من الاضطرابات في التجارة البحرية عبر البحر الأحمر حتى نهاية عام ٢٠٢٤. ويعرض الرسم البياني التأثيرات على مدار عام واحد. وتشمل البلدان المطلة على البحر الأحمر مصر والأردن والمملكة العربية السعودية والسودان واليمن.

من إعداد توماس كروين وسالم نيتشي.

## الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٠٠–٢٠٢٥

(٪ من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

| | المتوسط | | | | توقعات | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ٢٠٠٠–٢٠٢٠ | ٢٠٢١ | ٢٠٢٢ | ٢٠٢٣ | ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ |
| **الشرق الأوسط وآسيا الوسطى**[1,2] | | | | | | |
| إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير ٪ على أساس سنوي مقارن) | ٤,١ | ٤,٥ | ٥,٣ | ٢,٠ | ٢,٨ | ٤,٢ |
| رصيد الحساب الجاري | ٠,٣ | ٣,٤ | ٨,٤ | ٤,٠ | ١,٨ | ١,٤ |
| رصيد المالية العامة الكلي | ٠,٧ | –٢,٣ | ٢,٤ | –٠,٣ | –٢,٠ | –١,٧ |
| التضخم (التغير ٪ على أساس سنوي مقارن) | ٧,٤ | ١٢,٧ | ١٣,٩ | ١٦,٧ | ١٥,٥ | ١١,٨ |
| **البلدان المصدرة للنفط والغاز في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى** | | | | | | |
| إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير ٪ على أساس سنوي مقارن) | ٤,١ | ٤,٦ | ٥,٤ | ٢,١ | ٢,٩ | ٤,٤ |
| منه: النمو غير الهيدروكربوني | ٥,١ | ٤,٨ | ٤,٦ | ٣,٩ | ٣,٦ | ٣,٩ |
| رصيد الحساب الجاري | ٨,٤ | ٦,٨ | ١٣,٨ | ٦,٦ | ٤,١ | ٣,٢ |
| رصيد المالية العامة الكلي | ٢,٧ | –٠,٧ | ٥,٦ | ١,٦ | –٠,٣ | –٠,٢ |
| التضخم (التغير ٪ على أساس سنوي مقارن) | ٦,٩ | ١٠,٩ | ١٣,١ | ١١,٥ | ١٠,٣ | ٩,٠ |
| **البلدان المستوردة للنفط والغاز في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى**[1,2] | | | | | | |
| إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير ٪ على أساس سنوي مقارن) | ٤,٠ | ٤,٣ | ٥,٢ | ١,٧ | ٢,٦ | ٤,٠ |
| رصيد الحساب الجاري | –٢,٨ | –٤,١ | –٥,٣ | –٣,١ | –٤,٩ | –٣,٨ |
| رصيد المالية العامة الكلي | –٤,٨ | –٥,٨ | –٥,٧ | –٥,٦ | –٧,٠ | –٦,١ |
| التضخم (التغير ٪ على أساس سنوي مقارن) | ٨,٥ | ١٥,٥ | ١٥,٢ | ٢٥,٣ | ٢٤,٤ | ١٦,٣ |
| **بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى**[1] | | | | | | |
| إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير ٪ على أساس سنوي مقارن) | ٤,٠ | ٤,٦ | ٥,٧ | ٢,١ | ٢,٦ | ٣,٨ |
| رصيد الحساب الجاري | –٣,٤ | –٣,٦ | –٤,٩ | –٢,٣ | –٤,٥ | –٣,١ |
| رصيد المالية العامة الكلي | –٥,٣ | –٦,٣ | –٦,٣ | –٥,٩ | –٧,٦ | –٦,٧ |
| التضخم (التغير ٪ على أساس سنوي مقارن) | ٧,١ | ٧,٨ | ١١,٥ | ٢٤,٢ | ٢٣,٥ | ١٥,٩ |
| **البلدان النامية منخفضة الدخل في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى**[2] | | | | | | |
| إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير ٪ على أساس سنوي مقارن) | ٤,١ | ٢,٥ | ٢,٤ | –٠,٢ | ٢,٧ | ٤,٩ |
| رصيد الحساب الجاري | ٠,٨ | –٧,٣ | –٧,٥ | –٧,٩ | –٧,٣ | –٧,٢ |
| رصيد المالية العامة الكلي | –٢,١ | –٢,٦ | –٢,٧ | –٣,٩ | –٣,٣ | –٢,٨ |
| التضخم (التغير ٪ على أساس سنوي مقارن) | ١٥,٠ | ٦٠,٠ | ٣٥,١ | ٣١,٨ | ٢٩,٩ | ١٨,٥ |

المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

[1] بيانات ٢٠١١–٢٠٢٥ لا تتضمن الجمهورية العربية السورية. وتشمل بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى أرمينيا ومصر وجورجيا والأردن ولبنان والمغرب وباكستان والجمهورية العربية السورية وتونس والضفة الغربية وغزة.

[2] تُستبعد أفغانستان من بيانات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ورصيد المالية العامة الكلي وبيانات التضخم للفترة ٢٠٢٣–٢٠٢٥ وبيانات رصيد الحساب الجاري للفترة ٢٠٢١–٢٠٢٥. وتشمل البلدان منخفضة الدخل في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى أفغانستان وجيبوتي وجمهورية قيرغيزستان وموريتانيا والصومال والسودان وطاجيكستان وأوزبكستان واليمن.

ملحوظة: تشير البيانات إلى السنة المالية لكل من البلدان التالية: أفغانستان (٢١ مارس / ٢٠ مارس حتى سنة ٢٠١١، و٢١ ديسمبر/ ٢٠ ديسمبر فيما بعد)، وجمهورية إيران الإسلامية (٢١ مارس/ ٢٠ مارس)، ومصر وباكستان (يوليو/يونيو). ويبلغ عدد بلدان وأقاليم منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ٣٢، وتنقسم إلى ثلاث مجموعات (غير متداخلة) على أساس عائدات التصدير ومستوى التنمية كالتالي: (١) البلدان المصدرة للنفط، و(٢) بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل، و(٣) البلدان النامية منخفضة الدخل. والبلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: الجزائر وأذربيجان والبحرين وجمهورية إيران الإسلامية والعراق وكازاخستان والكويت وليبيا وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية وتركمانستان والإمارات العربية المتحدة. والبلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: أفغانستان، وأرمينيا، وجيبوتي، ومصر، وجورجيا، والأردن، وجمهورية قيرغيزستان، ولبنان، وموريتانيا، والمغرب، وباكستان، والصومال، والسودان، والجمهورية العربية السورية، وطاجيكستان، وتونس، وأوزبكستان، والضفة الغربية وغزة، واليمن. وبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل: أرمينيا، ومصر، وجورجيا، والأردن، ولبنان، والمغرب، وباكستان، والجمهورية العربية السورية، وتونس، والضفة الغربية وغزة. والبلدان النامية منخفضة الدخل في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: أفغانستان، وجيبوتي، وجمهورية قيرغيزستان، وموريتانيا، والصومال، والسودان، وطاجيكستان، وأوزبكستان، واليمن.

## الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٠٠–٢٠٢٥

(٪ من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

| | المتوسط | | | | توقعات | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ٢٠٠٠–٢٠٢٠ | ٢٠٢١ | ٢٠٢٢ | ٢٠٢٣ | ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ |
| **الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**[١] | | | | | | |
| إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير ٪، على أساس سنوي مقارن) | ٣,٩ | ٤,٣ | ٥,٢ | ١,٩ | ٢,٧ | ٤,٢ |
| رصيد الحساب الجاري | ٦,٤ | ٤,٢ | ١٠,٠ | ٥,٣ | ٢,٧ | ٢,١ |
| رصيد المالية العامة الكلي | ١,١ | –١,٨ | ٣,٦ | ٠,٥ | –١,٥ | –١,١ |
| التضخم (التغير ٪، على أساس سنوي مقارن) | ٧,٤ | ١٣,٨ | ١٤,٣ | ١٦,٠ | ١٥,٤ | ١٢,٤ |
| **البلدان المصدرة للنفط والغاز في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** | | | | | | |
| إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير ٪، على أساس سنوي مقارن) | ٣,٩ | ٤,٧ | ٥,٦ | ١,٩ | ٢,٩ | ٤,٤ |
| منه: النمو غير الهيدروكربوني | ٤,٩ | ٤,٨ | ٤,٤ | ٣,٩ | ٣,٦ | ٤,٠ |
| رصيد الحساب الجاري | ٩,٠ | ٧,٢ | ١٤,٣ | ٧,٤ | ٤,٨ | ٣,٦ |
| رصيد المالية العامة الكلي | ٢,٧ | –٠,٥ | ٦,٠ | ١,٩ | –٠,١ | ٠,٠ |
| التضخم (التغير ٪، على أساس سنوي مقارن) | ٦,٨ | ١١,٢ | ١٢,٩ | ١١,٦ | ١٠,٧ | ٩,٤ |
| **البلدان المستوردة للنفط والغاز في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**[١] | | | | | | |
| إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير ٪، على أساس سنوي مقارن) | ٣,٧ | ٣,٣ | ٤,٥ | ١,٨ | ٢,٤ | ٤,٠ |
| رصيد الحساب الجاري | –٤,٠ | –٥,٣ | –٥,٩ | –٣,٦ | –٦,٨ | –٤,٩ |
| رصيد المالية العامة الكلي | –٥,٦ | –٦,٠ | –٥,٤ | –٥,٢ | –٧,٦ | –٦,٣ |
| التضخم (التغير ٪، على أساس سنوي مقارن) | ٨,٨ | ٢٠,٦ | ١٧,٩ | ٢٧,٤ | ٢٨,٠ | ٢٠,٣ |
| **بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**[١] | | | | | | |
| إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير ٪، على أساس سنوي مقارن) | ٤,٠ | ٣,٧ | ٥,١ | ٣,١ | ٢,٨ | ٣,٩ |
| رصيد الحساب الجاري | –٤,٠ | –٤,٨ | –٥,٢ | –٣,٠ | –٦,٣ | –٤,١ |
| رصيد المالية العامة الكلي | –٥,٩ | –٦,٦ | –٥,٧ | –٥,٤ | –٨,٢ | –٦,٨ |
| التضخم (التغير ٪، على أساس سنوي مقارن) | ٧,١ | ٧,٠ | ١١,١ | ٢٢,٦ | ٢٤,٠ | ١٨,٦ |
| **البلدان النامية منخفضة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** | | | | | | |
| إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير ٪، على أساس سنوي مقارن) | ١,٩ | ٠,٥ | –٠,٤ | –٩,٦ | –١,٤ | ٤,٤ |
| رصيد الحساب الجاري | –٣,٨ | –٩,٢ | –١١,٩ | –٨,٩ | –١١,٢ | –١١,٨ |
| رصيد المالية العامة الكلي | –٣,١ | –٠,٣ | –٢,١ | –٢,٩ | –٢,٤ | –٢,٢ |
| التضخم (التغير ٪، على أساس سنوي مقارن) | ٢٠,٤ | ١٧١,٧ | ٨٠,٧ | ٧٥,٠ | ٦٩,٠ | ٣٥,٩ |
| **مجلس التعاون الخليجي** | | | | | | |
| إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير ٪، على أساس سنوي مقارن) | ٣,٩ | ٤,٣ | ٧,٠ | ٠,٤ | ٢,٤ | ٤,٩ |
| منه: النمو غير الهيدروكربوني | ٥,٣ | ٥,٤ | ٥,٣ | ٣,٨ | ٣,٦ | ٤,٥ |
| رصيد الحساب الجاري | ١٢,٤ | ٨,٧ | ١٥,٩ | ٩,٠ | ٦,٣ | ٥,٠ |
| رصيد المالية العامة الكلي | ٥,٢ | ٠,٢ | ٧,٦ | ٣,٤ | ٢,٣ | ٢,٧ |
| التضخم (التغير ٪، على أساس سنوي مقارن) | ٢,٢ | ٢,٢ | ٣,٣ | ٢,٢ | ٢,٢ | ٢,١ |

| | المتوسط ٢٠٠٠–٢٠٢٠ | ٢٠٢١ | ٢٠٢٢ | ٢٠٢٣ | توقعات ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **العالم العربي**[1] | | | | | | |
| إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير ٪، على أساس سنوي مقارن) | ٤,١ | ٤,٢ | ٥,٥ | ١,٣ | ٢,٦ | ٤,٥ |
| رصيد الحساب الجاري | ٧,٠ | ٤,٣ | ١٠,٦ | ٥,٤ | ٢,٦ | ٢,٠ |
| رصيد المالية العامة الكلي | ١,٧ | ١,٧– | ٤,٣ | ٠,٨ | ١,٣– | ٠,٨– |
| التضخم (التغير ٪، على أساس سنوي مقارن) | ٤,٩ | ٩,٠ | ٨,٨ | ١١,٢ | ١١,٢ | ٨,٦ |
| **البلدان المصدرة للنفط والغاز في العالم العربي** | | | | | | |
| إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير ٪، على أساس سنوي مقارن) | ٤,٢ | ٤,٧ | ٦,١ | ١,٠ | ٢,٧ | ٤,٨ |
| منه: النمو غير الهيدروكربوني | ٥,٣ | ٥,١ | ٤,٧ | ٣,٩ | ٣,٦ | ٤,٣ |
| رصيد الحساب الجاري | ١٠,٦ | ٧,٧ | ١٥,٦ | ٧,٩ | ٥,٠ | ٣,٧ |
| رصيد المالية العامة الكلي | ٤,٠ | ٠,٢– | ٧,٢ | ٢,٥ | ٠,٤ | ٠,٦ |
| التضخم (التغير ٪، على أساس سنوي مقارن) | ٣,٠ | ٣,٢ | ٤,٣ | ٣,٤ | ٣,١ | ٢,٨ |

المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

[1] بيانات ٢٠١١–٢٠٢٥ لا تتضمن الجمهورية العربية السورية.

ملحوظة: تشير البيانات إلى السنة المالية لكل من البلدان التالية: أفغانستان (٢١ مارس / ٢٠ مارس حتى سنة ٢٠١١، و٢١ ديسمبر/ ٢٠ ديسمبر فيما بعد)، وجمهورية إيران الإسلامية (٢١ مارس/ ٢٠ مارس)، ومصر وباكستان (يوليو/يونيو). منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر وجمهورية إيران الإسلامية والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والصومال والسودان والجمهورية العربية السورية وتونس والإمارات العربية المتحدة والضفة الغربية وغزة واليمن. البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الجزائر والبحرين وجمهورية إيران الإسلامية والعراق والكويت وليبيا وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: مصر والأردن ولبنان والمغرب والجمهورية العربية السورية وتونس والضفة الغربية وغزة.

البلدان النامية منخفضة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: جيبوتي وموريتانيا والصومال والسودان واليمن.

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما عدا الدول المتأثرة بالصراعات: الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر وجمهورية إيران الإسلامية والأردن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية وتونس والإمارات العربية المتحدة.

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما عدا الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات: الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر وجمهورية إيران الإسلامية والأردن والكويت وموريتانيا والمغرب وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية وتونس والإمارات العربية المتحدة.

مجلس التعاون الخليجي: البحرين والكويت وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

العالم العربي: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما عدا جمهورية إيران الإسلامية.

البلدان المصدرة للنفط في العالم العربي: الجزائر والبحرين والعراق والكويت وليبيا وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

**القوقاز وآسيا الوسطى: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٠٠–٢٠٢٥**

(٪ من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

| | المتوسط | | | | توقعات | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ٢٠٠٠–٢٠٢٠ | ٢٠٢١ | ٢٠٢٢ | ٢٠٢٣ | ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ |
| **القوقاز وآسيا الوسطى** | | | | | | |
| إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير ٪، على أساس سنوي مقارن) | ٦,٣ | ٥,٣ | ٥,٢ | ٤,٩ | ٣,٩ | ٤,٨ |
| رصيد الحساب الجاري | -٠,١ | ٠,٥ | ٥,٨ | -١,٥ | -١,٩ | -١,٣ |
| رصيد المالية العامة الكلي | ١,٦ | -٣,٠ | ٠,٥ | -١,٣ | -٢,١ | -١,٩ |
| التضخم (التغير ٪، على أساس سنوي مقارن) | ٨,٨ | ٩,٦ | ١٣,٠ | ٩,٧ | ٧,٧ | ٧,١ |
| **البلدان المصدرة للنفط والغاز في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى** | | | | | | |
| إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير ٪، على أساس سنوي مقارن) | ٦,٥ | ٣,٨ | ٣,٨ | ٣,٩ | ٢,٩ | ٤,٦ |
| منه: النمو غير الهيدروكربوني | ٦,٤ | ٤,٩ | ٦,٠ | ٤,١ | ٣,٦ | ٣,٣ |
| رصيد الحساب الجاري | ٠,٣ | ٣,١ | ٩,٤ | ٠,٤ | -٠,٧ | ٠,١ |
| رصيد المالية العامة الكلي | ٢,٢ | -٢,٣ | ١,٨ | -٠,٤ | -١,٥ | -١,٤ |
| التضخم (التغير ٪، على أساس سنوي مقارن) | ٧,٧ | ٩,١ | ١٤,٢ | ١١,١ | ٧,٢ | ٦,٧ |
| **البلدان المستوردة للنفط والغاز في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى** | | | | | | |
| إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير ٪، على أساس سنوي مقارن) | ٦,٠ | ٧,٧ | ٧,٣ | ٦,٥ | ٥,٤ | ٥,٢ |
| رصيد الحساب الجاري | -١,٩ | -٦,١ | -٣,٤ | -٦,١ | -٥,٠ | -٤,٧ |
| رصيد المالية العامة الكلي | -٠,٩ | -٤,٨ | -٢,٩ | -٣,٦ | -٣,٦ | -٣,١ |
| التضخم (التغير ٪، على أساس سنوي مقارن) | ١٠,٩ | ١٠,٣ | ١١,٠ | ٧,٦ | ٨,٥ | ٧,٨ |
| **بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى** | | | | | | |
| إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير ٪، على أساس سنوي مقارن) | ٥,٥ | ٨,٧ | ١١,٦ | ٨,٠ | ٥,٩ | ٥,٢ |
| رصيد الحساب الجاري | -٩,٠ | -٧,٤ | -٢,٢ | -٣,٤ | -٤,٦ | -٤,٨ |
| رصيد المالية العامة الكلي | -١,٩ | -٤,٦ | -١,٩ | -١,٧ | -٣,٣ | -٣,٢ |
| التضخم (التغير ٪، على أساس سنوي مقارن) | ٤,٣ | ٨,٦ | ١٠,٦ | ٢,٣ | ٢,٨ | ٤,٠ |
| **البلدان النامية منخفضة الدخل في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى** | | | | | | |
| إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير ٪، على أساس سنوي مقارن) | ٦,٢ | ٧,٤ | ٦,٠ | ٦,١ | ٥,٣ | ٥,٢ |
| رصيد الحساب الجاري | ٠,٨ | -٥,٦ | -٣,٩ | -٧,٣ | -٥,١ | -٤,٧ |
| رصيد المالية العامة الكلي | -٠,٣ | -٤,٩ | -٣,٤ | -٤,٥ | -٣,٨ | -٣,١ |
| التضخم (التغير ٪، على أساس سنوي مقارن) | ١٢,٩ | ١٠,٧ | ١١,١ | ٩,٣ | ١٠,٣ | ٩,٠ |

المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: البلدان المصدرة للنفط والغاز في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى: أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان. والبلدان المستوردة للنفط والغاز في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى: أرمينيا وجورجيا وجمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان. وبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى: أرمينيا وجورجيا. والبلدان النامية منخفضة الدخل في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى: جمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان.

## في هذا العدد:

### الفصل ١

التطورات الإقليمية والآفاق الاقتصادية: تعافٍ متفاوت في ظل تزايد عدم اليقين

### الفصل ٢

أسس هشة: الندوب الاقتصادية الدائمة التي خلفتها الصراعات

### الفصل ٣

أنماط التجارة وسط الصدمات والمشهد الجغرافي-الاقتصادي المتغير







REGIONAL ECONOMIC OUTLOOK
MIDDLE EAST AND CENTRAL ASIA – APR 2024 (ARABIC)